E/2011/29-E/CN.17/2011/20

الأمم المتحدة

لجنة التنمية المستدامة

تقرير عن أعمال الدورة التاسعة عشرة
(١٤ أيار/مايو ٢٠١٠ ومن ٢ إلى ١٣ أيار/مايو ٢٠١١)

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الوثائق الرسمية، ٢٠١١

الملحق رقم ٩

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الوثائق الرسمية، ٢٠١١
الملحق رقم ٩

لجنة التنمية المستدامة

تقرير عن أعمال الدورة التاسعة عشرة
(١٤ أيار/مايو ٢٠١٠ ومن ٢ إلى ١٣ أيار/مايو ٢٠١١)

الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠١١

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام.

ISSN

[١٣ أيار/مايو ٢٠١١]

المحتويات

الفصل		الصفحة
الأول –	المسائل التي تتطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي اتخاذ إجراءات بشأنها أو يوجه انتباهه إليها	١
	ألف – مشروعا مقررين أوصت اللجنة بأن يعتمدها المجلس	١
	مشروع المقرر الأول – جدول الأعمال المؤقت للدورة العشرين للجنة التنمية المستدامة	١
	مشروع المقرر الثاني – اعتماد تقرير لجنة التنمية المستدامة عن دورتها التاسعة عشرة	٢
	باء – المسائل التي يوجه انتباه المجلس إليها	٢
	المقرر ١/١٩	
	مشروع برنامج عمل فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ لشعبة التنمية المستدامة التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية	٢
	موجز من إعداد الرئيس	
	الوثيقة الختامية المقترحة بشأن خيارات السياسة والتدابير العملية للإسراع بالتنفيذ في مجالات النقل والمواد الكيميائية ومعالجة النفايات والتعدين، وإطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة	٢
الثاني –	المجموعة المواضيعية للدورة التنفيذية ٢٠١٠-٢٠١١ – دورة السياسات: (أ) النقل؛ (ب) المواد الكيميائية؛ (ج) معالجة النفايات؛ (د) التعدين؛ (هـ) إطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة	٥٨
	الجزء الرفيع المستوى	٥٩
الثالث –	مسائل أخرى	٨٧
الرابع –	جدول الأعمال المؤقت للدورة العشرين للجنة	٨٨
الخامس –	اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها التاسعة عشرة	٨٩
السادس –	المسائل التنظيمية ومسائل أخرى	٩٠
	ألف – افتتاح الدورة ومدتها	٩٠
	باء – انتخاب أعضاء المكتب	٩٠

جيم - جدول الأعمال وتنظيم الأعمال ٩١
دال - الحضور ٩٢
هاء - الوثائق ٩٢

الفصل الأول

المسائل التي تتطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي اتخاذ إجراءات بشأنها أو يوجه انتباهه إليها

ألف – مشروعا مقررين أوصت اللجنة بأن يعتمدهما المجلس

١ – توصي لجنة التنمية المستدامة المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماد مشروعي المقررين التاليين:

مشروع المقرر الأول

جدول الأعمال المؤقت للدورة العشرين للجنة التنمية المستدامة*

تقر لجنة التنمية المستدامة جدول الأعمال المؤقت للدورة العشرين للجنة على النحو الوارد أدناه.

١ – انتخاب أعضاء المكتب.

٢ – إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال.

٣ – المجموعة المواضيعية للدورة التنفيذية ٢٠١٣-٢٠١٤ – دورة الاستعراض:

(أ) الغابات؛

(ب) التنوع البيولوجي؛

(ج) التكنولوجيا الأحيائية؛

(د) السياحة؛

(هـ) الجبال.

٤ – جدول الأعمال المؤقت للدورة الحادية والعشرين للجنة.

٥ – اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها العشرين.

* للاطلاع على المناقشات، انظر الفصل الرابع.

مشروع المقرر الثاني

اعتماد تقرير لجنة التنمية المستدامة عن دورتها التاسعة عشرة**

يحيط المجلس الاقتصادي والاجتماعي علما بتقرير لجنة التنمية المستدامة عن دورتها التاسعة عشرة.

باء – المسائل التي يوجه انتباه المجلس إليها

٢ – يوجه انتباه المجلس إلى المقرر التالي الذي اتخذته اللجنة في دورتها التاسعة عشرة، كما يوجه انتباه المجلس إلى الموجز الذي أعده الرئيس للوثيقة الختامية المقترحة بشأن خيارات السياسي والتدابير العملية للإسراع بالتنفيذ في مجالات النقل والمواد الكيميائية ومعالجة النفايات والتعدين، وإطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة

المقرر ١/١٩

مشروع برنامج عمل فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ لشعبة التنمية المستدامة التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية***

قررت لجنة التنمية المستدامة، في جلستها العاشرة المعقودة في ١٣ أيار/مايو ٢٠١١، أن تحيط علما ببرنامج عمل فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ لشعبة التنمية المستدامة التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (E/CN.17/2011/11).

موجز من إعداد الرئيس

الوثيقة الختامية المقترحة بشأن خيارات السياسة والتدابير العملية للإسراع بالتنفيذ في مجالات النقل والمواد الكيميائية ومعالجة النفايات والتعدين، وإطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة

١ – أجرى الوزراء وأعضاء الوفود الذين حضروا الدورة التاسعة عشرة للجنة التنمية المستدامة مفاوضات مكثفة بشأن طائفة كبيرة من المسائل ذات الصلة بالموضوعات المترابطة في مجالات النقل والمواد الكيميائية ومعالجة النفايات والتعدين، وبشأن إطار عمل عشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة. وأجريت المفاوضات على أساس

** للاطلاع على المناقشات، انظر الفصل الخامس.

*** للاطلاع على المناقشات، انظر الفصل الثالث.

نص قدمه الرئيس انبثق عن الاجتماع التحضيري الحكومي الدولي المعقود في الفترة من ٢٨ شباط/فبراير إلى ٤ آذار/مارس ٢٠١١. واستهلت المفاوضات المتعلقة بالوثيقة الختامية في ٢ أيار/مايو ٢٠١١ واختتمت في ١٣ أيار/مايو ٢٠١١، الذي صادف اليوم الأخير للدورة.

٢ - وأبانت المفاوضات عن اتفاق كبير بخصوص الأهمية الجوهرية التي تكتسيها مسائل النقل والمواد الكيميائية ومعالجة النفايات والتعدين، وإطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، بالنسبة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والأهداف الإنمائية للألفية. وتوصلت الوفود إلى اتفاق كامل بشأن عناصر مقرر فيما يتعلق بموضوعي النقل والتعدين، وكذلك بشأن إطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، إلا أنها لم تستطع التوصل إلى توافق في الآراء بشأن ''حزمة'' تشمل أيضا الموضوعين الآخرين (المواد الكيميائية ومعالجة النفايات) إضافة إلى ديباجة المقرر، وأوجه الترابط بين الموضوعات، والمسائل الشاملة لعدة قطاعات، وسبل التنفيذ. وشملت المسائل المُختَلف بشأنها في مجال المواد الكيميائية الإشارة إلى المبادئ الواردة في إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية (ميادئ ريو) (المسؤوليات المشتركة المتفاوتة، ومبدأ المسؤولية عن التلويث، والنهج الوقائي)، والإشارة إلى مفهوم ''لا بيانات، لا أسواق''، وتقديم الدعم المالي للبلدان النامية، وتمويل النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية. واستمر الخلاف قائما أيضا بشأن مسألة الموارد الجديدة والإضافية المتعلقة بمعالجة النفايات والشراكات التي تصاغ في هذا المجال. ولم تتمكن الوفود كذلك من التوصل إلى اتفاق بشأن أفضل السبل التي يتم بها التعبير عن شروط نقل التكنولوجيا وسبل التنفيذ الكافية، فضلا عن مسألة السكان الذين يعيشون تحت الاحتلال الأجنبي. وتبعا لذلك، كان لزاما على الرئيس أن يعرض على اللجنة للنظر نصا يعكس أفضل الجهود التي بذلها للتوفيق بين الآراء المتعارضة المتبقية. وقد وافقت المجموعات السياسية الرئيسية، باستثناء مجموعة واحدة، على النص المقترح من الرئيس. ورفضت الأرجنتين، باسم مجموعة السبعة والسبعين والصين نص الرئيس المقترح، باعتبار أنه لا يعبر بشكل وافٍ عن شواغل المجموعة. ونتيجة لعدم التوصل إلى اتفاق، يُلحّق أدناه كمرفق لهذا الموجز النص المقترح من الرئيس عوضا عن إدراج مقرر فعلي.

٣ - وأشار عدد من الوفود إلى مجموعة القرارات والمقررات والوثائق الختامية للمؤتمرات التي يمكن أن تشكل الخلفية والإطار فيما يتعلق باتخاذ قرار يخص الدورة الموضوعية الراهنة. وتشمل هذه الوثائق، إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، بما في ذلك المبدأ ٧ بشأن المسؤوليات المشتركة المتفاوتة؛ وجدول أعمال القرن ٢١؛ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال

القرن ٢١؛ وإعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة؛ وخطة التنفيذ لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطة جوهانسبرغ للتنفيذ)؛ وتوافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية، وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية المعتمد في مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية لاستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري؛ والوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية؛ وإعلان بربادوس وبرنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية؛ وإعلان موريشيوس واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية؛ والوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى لاستعراض تنفيذ استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

٤ - وأشار عدد من البلدان إلى أن لجنة التنمية المستدامة هي أرفع هيئة مسؤولة عن التنمية المستدامة في منظومة الأمم المتحدة وأنها تعمل كمحفل يجري فيه النظر في المسائل المتصلة بتكامل الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة. وأكد على ضرورة مواصلة دعم عمل اللجنة مع مراعاة ولايتها الحالية والقرارات التي اتخذت في دورتها الحادية عشرة.

٥ - ووجه عدد من البلدان الانتباه إلى الحاجة المستمرة لكفالة تكامل التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية والحماية البيئية باعتبارها أعمدة مترابطة ومتداعمة للتنمية المستدامة، وإلى أن القضاء على الفقر وتغيير الأنماط غير المستدامة للإنتاج والاستهلاك وحماية وإدارة قاعدة الموارد الطبيعية اللازمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تمثل الأهداف الأشمل والمتطلبات الأساسية للتنمية المستدامة.

٦ - كذلك، أكد عدد من البُلْدان الحاجة لوجود موارد مالية جديدة وإضافية تتأتى من جميع المصادر من أجل تحقيق التنمية المستدامة، مُقرّا أيضا بالدور المحوري الذي تضطلع به المساعدة الرسمية للتنمية كحفّاز للمصادر التمويلية الأخرى التي تتاح لأغراض التنمية.

٧ - وشدد كثيرون على ما يساورهم من قلق عميق إزاء تعدد وترابط الأزمات، بما فيها الأزمات المالية والأزمات الاقتصادية، وتقلب أسعار الطاقة والأغذية والتهديدات الأخرى التي يتعرض لها الأمن الغذائي، إضافة إلى تزايد التحديات الناشئة عن تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي، والتي تتسبب في زيادة مواطن الضعف وعدم الإنصاف، وتؤثر سلبا في مكتسبات التنمية وخاصة في البلدان النامية.

٨ - وأبرز كثير من البلدان أهمية تمكين المرأة والشباب والشعوب الأصلية وأشد الفئات المستضعفة، واعتبر ذلك جزءا لا يتجزأ من عملية الدفع بالتنمية المستدامة.

٩ - وسُلِّط الضوء على الاحتياجات الخاصة للبلدان الأفريقية، وأقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، والبلدان الجزرية الصغيرة النامية، بالنظر إلى خصوصية التحديات الإنمائية التي تواجهها.

١٠ - وأكد عدد من البلدان أهمية البرامج التي تستهدف بناء القدرات في المجالات ذات الصلة بالمجموعات المواضيعية، والوقوف على الروابط القائمة فيما بينها، وتحديد ما تنطوي عليه من مسائل شاملة لعدة قطاعات، بالتعاون مع المؤسسات المحلية والوطنية والإقليمية، فضلا عن تعزيز القواعد العلمية والتبادل المعرفي وشراكات القطاع العام مع القطاع الخاص وسواها من الشراكات ذات الصلة.

المتابعة

١١ - لم يتحقق توافق في الآراء بشأن استعراض ومتابعة المسائل المواضيعية للدورة.

مرفق

نص مقترح من الرئيس

يرد فيما يلي النص المقترح من الرئيس:

خيارات السياسة والتدابير العملية للإسراع بالتنفيذ في مجالات النقل والمواد الكيميائية ومعالجة النفايات والتعدين، وإطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة

إن لجنة التنمية المستدامة،

إذ تشير إلى إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية؛ وجدول أعمال القرن ٢١، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وإعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة، وخطة التنفيذ لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (”خطة جوهانسبرغ للتنفيذ“)، وتوافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية، وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية المعتمد في مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية لاستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري، والوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ تشير أيضا إلى برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، والإعلان وحالة التقدم المحرز والمبادرات المتخذة بشأن التنفيذ المقبل لبرنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، والوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى لاستعراض تنفيذ استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية،

وإذ تشير كذلك إلى الإعلان السياسي المتعلق باحتياجات أفريقيا الإنمائية، المعتمد في عام ٢٠٠٨،

وإذ تعيد تأكيد الالتزام بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ، بما فيها الأهداف والغايات المحددة التوقيت، وغير ذلك من الأهداف الإنمائية الموافق عليها دوليا، شاملة الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ تكرر تأكيد أن لجنة التنمية المستدامة هي الهيئة الرفيعة المستوى المسؤولة عن التنمية المستدامة في منظومة الأمم المتحدة، وأنها بمثابة محفل للنظر في المسائل المتصلة بتحقيق

التكامل بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، وتؤكد على ضرورة مواصلة عمل اللجنة، مع مراعاة ولايتها الحالية والمقررات التي اتخذتها في الدورة الحادية عشرة،

وإذ تؤكد مجددا على أن التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية والحماية البيئية هي أعمدة مترابطة ومتداعمة للتنمية المستدامة،

وإذ تؤكد مجددا أيضا أن القضاء على الفقر وتغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة وحماية وإدارة قاعدة الموارد الطبيعية اللازمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تمثل أهدافا شاملة ومتطلبات أساسية للتنمية المستدامة،

وإذ تشير إلى قرار الجمعية العامة ٦٤/٢٣٦ الذي قررت فيه عقد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية في البرازيل في عام ٢٠١٢،

وإذ تحيط علما بأعمال مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة،

وإذ تحيط علما أيضا بالالتزام بالخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي، وتقديم الدعم لها،

وإذ تشير إلى نتائج المؤتمر السادس عشر للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المعقود في كانكون بالمكسيك، والمؤتمر العاشر للأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، المعقود في ناغويا باليابان، والمؤتمر التاسع للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، المعقود في بوينس أيرس بالأرجنتين،

وإذ تدرك الحاجة إلى موارد مالية جديدة وإضافية من جميع المصادر لتحقيق التنمية المستدامة، وإذ تقر بالدور الأساسي للمساعدة الإنمائية الرسمية كحافز للمصادر الأخرى لتمويل التنمية،

وإذ تعرب عن قلقها العميق إزاء نشوب أزمات متعددة مترابطة، بما في ذلك الأزمة المالية والاقتصادية وتقلُّب أسعار الطاقة وأسعار الأغذية ومشاكل الأمن الغذائي الأخرى، فضلاً عن التحديات المتزايدة التي يطرحها تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي، وهي تحديات زادت من أوجه الضعف وعدم المساواة وأثَّرت سلباً على مكاسب التنمية، ولا سيما في البلدان النامية، وظلَّت دون رادع أمام الجهود المبذولة لتحويل الأهداف الإنمائية للألفية إلى حقيقة ماثلة أمام الجميع،

وإذ تؤكد الضرورة المُلحة لمضاعفة الجهود المبذولة على جميع المستويات لتحقيق الأمن الغذائي والتنمية الزراعية على نحو مستدام اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً،

وإذ تضع في اعتبارها أن التدابير والإجراءات الموصى بها في الدورة التاسعة عشرة للجنة التنمية المستدامة وعملية تنفيذها ينبغي أن تكون منسجمة مع الالتزامات الدولية، بما في ذلك، عند الاقتضاء، قواعد منظمة التجارة العالمية،

وإذ تعرب عن قلقها من أنه رغم الجهود الكبيرة المبذولة، لم يُجر حتى الآن الاتفاق على برنامج الدوحة الإنمائي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، وتعترف بالطابع المُلح للتوصل إلى اختتام ناجح وفي وقت مناسب لجولة الدوحة لمفاوضات منظمة التجارة العالمية يُكلل بنتائج طموحة ومتوازنة وموجَّهة نحو التنمية، وتُعيد تأكيد التزامها بذلك،

وإذ تقرر أن تتخذ المزيد من التدابير والإجراءات الفعالة وفقاً للقانون الدولي بغية إزالة العقبات والقيود وتعزيز الدعم وتلبية الاحتياجات الخاصة للمناطق والبلدان التي تسعى جاهدة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بما فيها أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان المتوسطة الدخل وأفريقيا وسكان المناطق المتأثرة بحالات الطوارئ الإنسانية المعقدة والمناطق المتأثرة بالإرهاب، وإذ تعترف بالإضافة إلى ذلك بضرورة اتخاذ إجراءات متضافرة وفقاً للقانون الدولي لإزالة العقبات التي تعترض الإعمال الكامل لحقوق الشعوب التي تعيش تحت الاحتلال الأجنبي في تعزيز تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ تؤكد على الضرورة المُلحة لمضاعفة الجهود المبذولة على جميع الصُعُد بطريقة مستدامة اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً، في تناول جميع المسائل المواضيعية للدورة وتعزيز تنفيذ قرارات السياسة، بوسائل منها تقديم دعم دولي أقوى وتهيئة البيئات المؤاتية على جميع المستويات، وتمكين المرأة والشباب والشعوب الأصلية والفئات الأشد ضعفاً، وتقديم المساعدة التقنية، وإتاحة فرص الوصول إلى التكنولوجيات ونقلها وفقاً لشروط متفق عليها بشكل متبادل، وبناء القدرات، وإتاحة الموارد المالية، وتبادل المعارف والخبرات،

وإذ تحيط علماً بتقرير اللجنة في دورتها الثامنة عشرة وتقرير الاجتماع التحضيري الحكومي الدولي في دورته التاسعة عشرة،

وإذ تحيط علماً أيضاً بنتائج الاجتماعات المعقودة فيما بين الدورات للدورة التاسعة عشرة للجنة،

وإذ تلاحظ الأحكام والقرارات المتفق عليها من قبل بشأن المجموعة المواضيعية لمسائل الدورتين الثامنة عشرة والتاسعة عشرة للجنة، بما في ذلك القرارات المتخذة في دوراتها السابقة،

وإذ تدرك أن النقل والتنقل على أساس مستدام مهمان لتحقيق التنمية المستدامة،

وإذ تحيط علماً بالمنتدى الإقليمي الخامس للنقل المستدام بيئيا في آسيا، المعقود في بانكوك في الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٠، واجتماع فريق كبار الخبراء المعقود فيما بين الدورات والمعني بالتنمية المستدامة لموارد الليثيوم في أمريكا اللاتينية، المعقود في سانتياغو يومي ١٠ و ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، والمؤتمر الوزاري العالمي الأول بشأن السلامة على الطرق المعقود في موسكو يومي ١٩ و ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩،

وإذ تشير إلى الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف المتعلقة بالمواد الكيميائية والنفايات، بما في ذلك اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، واتفاقية روتردام المتعلقة بتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات معينة خطرة متداولة في التجارة الدولية، واتفاقية ستوكهولم المتعلقة بالملوثات العضوية الثابتة، وإذ تُبرز الآثار الإيجابية لمبادرات التآزر بين الاتفاقيات المتعلقة بالمواد الكيميائية والنفايات، وتضع في اعتبارها إمكانية مواصلة تعزيز التنسيق والتعاون بين الصكوك والأطر القائمة في مجموعة المواد الكيميائية والنفايات،

وإذ تشير أيضاً إلى وضع النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، وإلى إعلان دبي بشأن الإدارة الدولية للمواد الكيميائية، بما يؤكد أن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية مسألة أساسية إذا أُريد للتنمية المستدامة أن تتحقق،

وإذ تؤكد من جديد الالتزام بأن يجري بحلول عام ٢٠٢٠ تحقيق الإدارة السليمة للمواد الكيميائية طوال دورة حياتها، بحيث يجري استخدام المواد الكيميائية وإنتاجها بطرق تؤدي إلى تقليل الآثار الضارة على صحة البشر وعلى البيئة إلى أدنى حد ممكن،

وإذ تحيط علماً بالاجتماع الاستشاري فيما بين الدورات بشأن معالجة النفايات الصلبة في أفريقيا، المعقود في الرباط يومي ٢٥ و ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، ومؤتمر ما بين الدورات المعني بإقامة شراكات تهدف إلى القضاء تماماً على الهدر، المعقود في طوكيو، في الفترة من ١٦ إلى ١٨ شباط/فبراير ٢٠١١،

وإذ تدرك أن معالجة النفايات بشكل سليم بيئياً مسألة هامة بالنسبة لصحة البشر،

وإذ تدرك أيضاً أن البلدان النامية تواجه تحديات في مجال المعالجة السليمة بيئياً للنفايات، بما في ذلك النقص في الموارد وعدم الوصول إلى التكنولوجيات المناسبة،

وإذ تلاحظ ضرورة تعزيز تنفيذ الاتفاقيات والاتفاقات الدولية ذات الصلة بمعالجة النفايات، ولا سيما اتفاقية بازل والاتفاقية الدولية لمنع التلوث الناجم عن السفن،

وإذ تشير إلى الفقرة ٤٦ من خطة جوهانسبرغ للتنفيذ،

وإذ تحيط علماً بإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية،

وإذ تدرك أنه لا بد من اعتماد تغييرات أساسية في طريقة الإنتاج والاستهلاك في المجتمعات من أجل تحقيق التنمية المستدامة على الصعيد العالمي،

وإذ تحيط علماً باجتماع اللجنة الرفيع المستوى فيما بين الدورات بشأن الإطار العشري للبرامج المعنية بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، المعقود في بنما سيتي يومي ١٣ و ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١١،

وإذ تعرب عن قلقها لافتقار الكثير من البلدان النامية إلى الموارد والقدرات اللازمة للتحوّل إلى أنماط أكثر استدامة للاستهلاك والإنتاج،

وإذ تشير إلى الطلب الوارد في خطة جوهانسبرغ للتنفيذ لتشجيع وتعزيز وضع إطار عشري للبرامج الداعمة للمبادرات الوطنية والإقليمية من أجل تعجيل التحوّل إلى الاستهلاك والإنتاج المستدامين،

وإذ تدرك الأعمال والأنشطة المنفَّذة في عملية مراكش المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين،

وإذ تشدد على وجود روابط قوية بين المسائل الخمس المدرجة على جدول أعمال دورتيها الثامنة عشرة والتاسعة عشرة، وعلى أن السياسات والتدابير الرامية إلى النهوض بمسألة واحدة قد تعود بمنافع مشتركة على المسائل الأخرى،

وإذ تشدد أيضاً على أن تناول أوجه الترابط والمسائل الشاملة لعدة قطاعات ووسائل التنفيذ، على النحو الذي حددته لجنة التنمية المستدامة في دورتها الحادية عشرة، هو أمر جوهري لتحقيق التنمية المستدامة،

واقتناعا منها بالطابع المُلح للتحديات الراهنة وضرورة إبداء استجابة جريئة وحازمة وابتكارية إزاء الأزمات المتعددة التي نواجهها، بما يكفل حماية مكتسبات التنمية التي تحققت في العقود الماضية والتعجيل في التقدم نحو تحقيق التنمية المستدامة،

واقتناعاً منها أيضاً بأنه ينبغي لاستراتيجيات التنفيذ الوطنية أن تعزز مشاركة جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك النساء والشباب والشعوب الأصلية والمجتمعات الريفية والمجتمعات المحلية الأخرى، بوسائل منها استخدام النُهج القائمة على التشاور بدءا من

مستوى القاعدة مع المستفيدين في صنع القرار، وتأكيد ضرورة مشاركة المرأة على وجه الخصوص في عملية صنع القرار،

وإذ تؤكد أن مكافحة الفساد على الصعيدين الوطني والدولي مسألة ذات أولوية، وأن الفساد يمثل عائقاً خطيراً أمام تعبئة الموارد وتخصيصها بصورة فعالة ويحوِّل الموارد عن الأنشطة التي تُعتبر حيوية في القضاء على الفقر ومكافحة الجوع وتحقيق التنمية المستدامة، وإذ تحيط علماً بالتصميم على اتخاذ خطوات عاجلة وحاسمة لمواصلة مكافحة الفساد في جميع مظاهره، مما يتطلب وجود مؤسسات قوية على جميع المستويات، وإذ تحث جميع الدول التي لم تفعل ذلك بعد على النظر في التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد أو الانضمام إليها والبدء في تنفيذها،

وإذ تلاحظ الإسهام الذي تقدمه عمليات الإبلاغ على الصعيد الوطني، والشراكات ومراكز التعلم، والمناسبات الجانبية والنتائج الأخرى غير المتفاوض عليها للجنة التنمية المستدامة، في النهوض بالتنمية المستدامة،

وإذ تدرك أهمية العلم والتكنولوجيا وضرورة تحسين الترابط بين العلوم والسياسات على جميع المستويات،

وتقديراً منها للتجارب الناجحة العديدة وأفضل الممارسات الميدانية، وإدراكها أن التحدي الرئيسي الذي نواجهه يتمثل في كيفية تكثيف وتكرار ومواءمة الأنشطة التي يثبت أنها تحقق النتائج،

وإذ تدرك أن تنفيذ البلدان النامية للتوصيات الواردة فيما يلي يتطلب توفير الموارد المالية الكافية ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات،

وإذ تضع في اعتبارها أنه ينبغي المضي بثبات في تنفيذ التوصيات التالية، مع مراعاة الاستراتيجيات والتشريعات الوطنية والالتزامات الدولية ذات الصلة،

تقرر أن تدعو الحكومات والأمم المتحدة، بالشراكة مع المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة الآخرين، إلى تحمُّل المسؤولية عن تنفيذ الإجراءات على النحو المحدد أدناه.

ألف – النقل

١ - يشكِّل النقل المستدام عنصراً محورياً للتنمية المستدامة والنمو الاقتصادي. وقد أصبحت مواجهة التحديات المتنامية الناجمة عن النقل مسألة متزايدة الإلحاح. فإتاحة التنقل

أمر أساسي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، لكن الاستخدام المتنامي لوسائل النقل الآلية يولِّد أثراً سلبياً على البيئة وعلى صحة البشر. وكثيراً ما يتطلب تطوير البنى الأساسية للنقل مهلاً زمنية طويلة، وتبصراً في صنع القرار، وتخطيطاً شاملاً ومتكاملاً، واستثماراً كبيراً. وفي الوقت نفسه، تتسم البنى الأساسية للنقل بأنها معمِّرة ويمكن أن تقدم خدمات ومزايا لعقود بل ولأجيال عدة. ويمكن أن يؤدي اتباع السياسات والتدابير المناسبة والفعالة إلى تيسير وتعزيز النقل والتنقل بطريقة مأمونة وفعالة ومضمونة ومعقولة التكلفة ومستدامة بيئياً من أجل القضاء على الفقر.

٢ - ويكتسي النقل والتنقل القائمان على أسس مستدامة أهمية على صعيد استدامة قطاعي المركبات والنقل، ليس فقط من المنظور التجاري والاقتصادي، وإنما أيضاً لتلبية الاحتياجات البيئية والاجتماعية.

٣ - وتتمثل العوامل الرئيسية للارتقاء بقطاع النقل إلى مستوى أكثر استدامة في تخطيط النقل بطريقة متكاملة في المناطق الحضرية والمناطق الريفية مع مراعاة ظروف الموقع والمجتمع المحلي المعني، واتباع السياسات المالية والتنظيمية الداعمة والبرامج والشراكات الطوعية المقرونة بتطوير التكنولوجيات والاستراتيجيات الجديدة، ومضاعفة التعاون الدولي. ويمكن أن يُفضي تخطيط النقل المستدام، في حال تنسيقه مع مجالات أخرى من التخطيط المجتمعي، كتخطيط الإسكان والتنمية الاقتصادية، إلى تحسن كبير في فرص الوصول إلى الوظائف والأسواق والخدمات الاجتماعية.

٤ - وسعياً إلى تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً والقضاء على الفقر، يجب الإفادة إلى أقصى حد من تطوير البنى الأساسية للنقل وخدمات النقل الحالية بشكل مستدام، فضلاً عن توسيع نطاقها وتعزيز موصوليتها في البلدان النامية، ولا سيما في المناطق الريفية، والإفادة إلى أقصى حد من خيارات النقل المتعدد الوسائل للبشر والبضائع.

٥ - وينبغي للبلدان أن تضع تدابير، حسب الاقتضاء، لإتاحة تحقيق النمو الاقتصادي دون تحمُّل الآثار السلبية التي تتسبب بها حركة المرور على البيئة وصحة البشر.

٦ - وإننا ندرك القيود الكبيرة والعوائق الهيكلية التي تواجهها أقل البلدان نمواً؛ والاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية والتحديات التي تواجهها، وخصوصاً في الوصول إلى الطرق الدولية والبنى الأساسية للموانئ؛ وأوجه الضعف الفريدة والخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية، والصعوبات الناجمة، في جملة أمور، عن البُعد الجغرافي والعزلة والصعوبات الكامنة في تحقيق وفورات الحجم؛ ونُدرك أنه ينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام للبلدان الأفريقية فيما يتعلق بالنقل والسلامة والصحة والبنى الأساسية المراعِية للبيئة. وينبغي

إيلاء اهتمام خاص للإجراءات التي تتوافق وتتكيَّف مع الظروف الوطنية والمحلية، عن طريق تنسيق الجهود بين أصحاب المصلحة الرئيسيين، ولا سيما الحكومات الوطنية والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

٧ - وقد ترتب على زيادة التحضّر واستخدام المركبات الخاصة اكتظاظ لم يسبق له مثيل وهدر في استخدام الطاقة وزيادة الانبعاثات من المركبات الآلية وتلوث ضوضائي، مع ما يترتب على ذلك من آثار سلبية خطيرة على نوعية الهواء في المناطق الحضرية ونوعية الحياة وكفاءة استخدام الطاقة والصحة العامة فيها.

٨ - ويمكن للسياسات والبرامج والتكنولوجيات والشراكات أن تُنتج نظاماً للنقل متاحاً بأسعار معقولة، يكون أقل تلويثاً، ويتسم بدرجة أكبر من الاستدامة والفعالية في استخدام الطاقة، ويُسهم في الوقت نفسه في إنتاج منافع مشتركة هامة منها، الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري والتلوث الضوضائي وتلوث الهواء وتعزيز كفاءة استخدام الطاقة.

٩ - ويمكن أن تُدار نُظم النقل على مستويات متعددة للحكومات. ويحدد هذا الاعتبار أي أدوات السياسة الذي يُتَّبع والمزيج المناسب منها. ويمكن لهذه الأدوات التي تضم مجموعات مناسبة من التدابير وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات والشراكات الفعالة أن تعزز الاستدامة وأن تشجِّع الابتكار في مجال تكنولوجيا ونُظم النقل. وينبغي لصوغ هذه السياسات أن يشمل مشاركة أصحاب المصلحة وأن يكون شفافاً وقابلاً للإنفاذ عملياً بشكل يمكن التنبؤ به.

١٠ - وترتبط حلول النقل المستدام ارتباطاً مباشراً بتحقيق هدف تعزيز أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامين.

خيارات السياسة/الإجراءات المطلوبة

١١ - من الضروري اتخاذ إجراءات على مستويات مختلفة في الحكومة لتعزيز فرص الانتفاع بالنقل المستدام، وبخاصة في المناطق الريفية بالبلدان النامية، وتشجيع تحسين خطوط الربط بين المدن والضواحي والمجتمعات الريفية.

١٢ - ومن المهم استخدام التخطيط المتكامل للنقل والإسكان والتنمية الاقتصادية في ظل مراعاة ظروف الموقع والمجتمع المحلي المعني، واتخاذ القرار من أجل تحقيق الاستدامة في جميع المجتمعات، والسعي إلى الحد من عدد الأميال التي تقطعها المركبات، وذلك بتنسيق الاستثمارات في إقامة البنى الأساسية للنقل وإتاحة خيارات النقل التي تُسهم، في الوقت نفسه، في تحسين فرص الحصول على وظائف أفضل، والانتفاع بالمرافق التعليمية والرعاية

الصحية والوصول إلى الأسواق. ومن المهم كذلك إشراك المواطنين والنظر في تعزيز مشاركة أصحاب المصلحة في التخطيط لكفالة وجود تصميم عملي لنُظم يمكن أن تُنفَّذ على أرض الواقع وذلك من أجل تحقيق ما يلي:

(أ) تشجيع توافر البنى والخدمات الأساسية للنقل في الريف بغرض مواصلة تحسين نوعية خدمات النقل العام في المناطق الريفية وإتاحة الوصول إلى القرى والمستقطنات الريفية على مدار السنة حيثما أمكن؛

(ب) تعزيز برامج التنمية الريفية المتكاملة، بوسائل منها توسيع نطاق استخدام وسائل النقل الريفية المتكاملة، وسهولة الوصول إليها، وتخطيط استخدام الأراضي، والاستثمار في الطرق الريفية، وشق شبكات جديدة للطرق وتحسين الشبكات القائمة بما يعزز القضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛

(ج) وضع السياسات والاستراتيجيات التي تقضي باتخاذ خطوات لكفالة وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى البنى والخدمات الأساسية للنقل على أساس توافر وسائل راحة معقولة وعلى قدم المساواة مع الآخرين؛

(د) إلقاء الضوء على الفرصة المتاحة أمام البلدان النامية لتحديد النقل المستدام بوصفه أولوية في طلبات المساعدة الإنمائية، مع الاعتراف في الوقت نفسه بأهمية المؤسسات المالية للمساعدة في هذا المسعى؛

١٣ - ويجب أيضا تحسين نُظم النقل العام لتحقيق تنمية أكثر استدامة في المدن والضواحي والريف. وينبغي أن تتخذ كل دولة الإجراءات المناسبة، التي قد تشمل ما يلي:

(أ) تحسين نُظم النقل العام والخيارات المتاحة للنقل، بوسائل منها التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي، بطريقة تربط بين المجتمعات وتُيسِّر سُبُل الحصول على الوظائف والوصول إلى الأسواق والخدمات الاجتماعية؛

(ب) تشجيع السلطات المحلية في جهودها الرامية إلى تخطيط وتنفيذ سياسات وبرامج النقل المستدام، ومواصلة تحسين التنسيق على صعيد الحكومة وبين مختلف المستويات الحكومية؛

(ج) تعزيز نُظم النقل العام المتاحة بأسعار معقولة والأقل تلويثا، والمتسمة بكفاءة أكبر في استخدام الطاقة وبالاستدامة، والملبية للاحتياجات الخاصة للنساء والشباب والمسنِّين والأشخاص ذوي الإعاقة؛

(د) النظر في تعزيز النقل السريع بالحافلات وشبكات النقل بالمترو وبالقطارات الخفيفة، والتعلم من التجارب الناجحة؛

(هـ) تعزيز الشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص على النحو المناسب للإسهام في بناء وتشغيل نُظم النقل؛

(و) تشجيع إدخال تحسينات في إدارة أساطيل المركبات، بما في ذلك صيانة المركبات وفحصها، والممارسات التشغيلية واللوجستيات والاستعاضة عن المركبات القديمة بمركبات أكثر كفاءة وأحدث عهداً و/أو تحديث المركبات القديمة باستخدام التكنولوجيات المتقدمة، مع إدراك أن تحقيق هذا الهدف قد يتطلب نقل هذه التكنولوجيات إلى البلدان النامية وفق شروط متفق عليها بشكل متبادل؛

(ز) تشجيع وسائل الانتقال غير الآلية كركوب الدراجات والمشي، وتحسين البنى الأساسية المخصصة للمشي الآمن ووسائل الانتقال غير الآلية بالاقتران مع مبادرات النقل العام، ولا سيما في المراكز الحضرية ومجتمعات الضواحي؛

(ح) التشجيع على تحسين سلامة النقل بالمركبات الآلية؛

(ط) النظر في اتخاذ تدابير للحد من استخدام المركبات الخاصة في المناطق الحضرية، حيثما أمكن، من أجل تحسين الظروف المعيشية في تلك المناطق.

١٤ - ومن الضروري تعزيز التحول، حيثما أمكن، لصالح استخدام وسائل النقل الأقل استهلاكاً للطاقة بالنسبة للأشخاص والبضائع، بهدف تحقيق ما يلي:

(أ) تعزيز وتقوية التنسيق على صعيد نُظم وخدمات النقل المتعدد الوسائل من خلال تحقيق التكامل بين تخطيط التنقل المتعدد الوسائل ونُظم حركة البضائع وخيارات التنقل السهل والسريع بين وسائل النقل، بما في ذلك مواصلة تعزيز الشحن والملاحة المحليين والساحليين؛

(ب) تشجيع الاستخدام المتزايد للسكك الحديدية والطرق المائية الداخلية، ولا سيما لنقل أعداد كبيرة من الركاب وشحن البضائع عبر مسافات طويلة وبين المدن والمراكز التجارية، فضلاً عن تحديث السكك الحديدية وتحقيق تكامل الموانئ والمطارات مع المناطق الداخلية، بوسائل منها تعزيز التحسينات التكنولوجية؛

(ج) تشجيع النُظم الابتكارية المتعلقة بحركة البضائع، مع الاستفادة من النُهج القائمة على زيادة الكفاءة في استهلاك الوقود، وتشجيع التكامل في التطورات التكنولوجية على امتداد سلسلة التوريد بغرض تعزيز الاستدامة.

١٥ - ومن الضروري مواصلة تطوير وتحسين تقنيات النقل وإجراءات التشغيل. وينبغي أن تتخذ كل دولة الإجراءات المناسبة وأن تكفل توافقها مع التزاماتها الدولية لتحقيق ما يلي:

(أ) الحد من تلوث الهواء الناجم عن قطاع النقل من خلال تحسين نوعية الوقود، واستحداث أنواع أنظف من الوقود، وتعزيز الوفورات في استهلاك وقود المركبات ووضع معايير لانبعاثات المركبات، مع مراعاة ضرورة زيادة التعاون الدولي في هذا المجال؛

(ب) التأكيد على أن ثمة دوراً هاماً لصناعة النقل، سواء بشكل مستقل أو في إطار الشراكات، من أجل كفالة التحلي بروح أكبر من المسؤولية فيما تهيئه من منتجات، داخل مرافق أكثر استدامة، مع إتاحة خيارات أكثر كفاءة وابتكاراً ومراعاةً للبيئة في مجال النقل العام لخدمة الأعداد المتزايدة لسكان العالم؛

(ج) تحسين معلومات المستهلك بشأن كفاءة استهلاك وقود المركبات، بوسائل منها تعزيز وضع العلامات حيثما أمكن؛

(د) دعم الإلغاء التدريجي للرصاص في البترين ومواصلة الحد من المحتوى الكبريتي في وقود المحرِّكات، حسب الاقتضاء، بوسائل منها إقامة الشراكات، مثل شراكة الوقود النظيف والمركبات النظيفة؛

(هـ) الاعتراف بأهمية الاستثمار في الابتكار والبحث ونشر التكنولوجيات المتطورة للمركبات الآلية ووسائل النقل، بما في ذلك الاستثمار في التكنولوجيات المعنيَّة باستحداث أنواع أنظف من المركبات والوقود، وتحسين كفاءة استهلاك الوقود والمحرِّكات؛

(و) تقديم الدعم، من خلال جهود التعاون الدولي وتعزيز الاستثمار العام والاستثمار الخاص، لإنتاج وسائل سليمة بيئياً للنقل العام وتحسين البنى الأساسية للنقل، بسبل منها الاستراتيجيات والتكنولوجيات التي تركِّز على التحديات الخاصة التي تواجهها البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجُزرية الصغيرة النامية وأفريقيا؛

(ز) تشجيع استخدام الطاقة المتجددة وكفاءة استهلاك الطاقة وتكنولوجيات الطاقة المتقدمة، بما في ذلك تكنولوجيات الوقود الأحفوري المتقدمة والنظيفة في سبيل إقامة نظام مستدام للنقل؛

(ح) تعزيز البحث العلمي بشأن أشكال الطاقة المتجددة وتنميتها، بما في ذلك الوقود الأحيائي، بهدف تعزيز استخدامها وتحقيق استدامتها؛

(ط) تعزيز الجهود الرامية إلى تصنيع مركبات أخف وزناً وأقل تلويثاً وأقل استهلاكاً للوقود؛

(ي) التشجيع على تحسين تسجيل المركبات الآلية وفحصها وخفض انبعاثاتها وتعزيز أنظمة السلامة وفقاً للأولويات والسياسات الوطنية؛

(ك) الحد من إعادة بيع المركبات الآلية عديمة الكفاءة أو غير المأمونة أو استخدامها، عن طريق وضع نظم وطنية للبيئة وكفاءة استهلاك الوقود وأنظمة السلامة فيما يتعلق بالمركبات الآلية، وذلك نظراً إلى أرجحية استمرار حاجة البلدان النامية لشراء مركبات مستعملَة بسبب مواردها المالية المحدودة.

١٦ - ويجب تهيئة بيئة مؤاتية للنقل المستدام لتحقيق ما يلي:

(أ) الإقرار بأهمية القطاع العام في توفير بنى أساسية وخدمات للنقل بأسعار معقولة، وحسب الاقتضاء، تعزيز قدرته على هذا الصعيد؛

(ب) تعزيز التخطيط السليم للطرق ووسائل النقل للحد من آثارها السلبية على التنوع البيولوجي وتدهور الأراضي، وكفالة المشاركة المنتظمة للجمهور وأصحاب المصلحة الآخرين في صنع القرار في مجال النقل؛

(ج) تدعيم البنى الأساسية والخدمات في مجال النقل المستدام بتعزيز جمع البيانات المتعلقة بالنقل وتحليلها، ووضع الأدوات والمؤشرات واستخدام أحدث تكنولوجيات المعلومات؛

(د) تشجيع توفير المعلومات والبيانات لمستخدمي وسائل النقل لإتاحة خيارات مستنيرة في مجال النقل المستدام؛

(هـ) التشجيع، حيثما أمكن، على تحسين أساليب إدارة النقل وتبادل أفضل الممارسات في استخدام هذه الأساليب؛

(و) إيلاء الاعتبار الوافي لوسائل النقل العام ووسائل النقل غير الآلية في البرامج المعنية بالنقل، بما في ذلك الميزانيات وسواها من تدابير السياسة؛

(ز) الإفادة إلى أقصى حد من استخدام الطاقة المتجددة في خطط النقل في الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأخرى؛

(ح) بذل جهد كفيل بألا تؤدي برامج التقشف المالي إلى تقليل خدمات النقل العام؛

(ط) مراعاة تأثيرات تغير المناخ في التخطيط للبنى الأساسية للنقل بشكل يكفل القدرة على تحمل التكاليف المرتبطة بذلك؛

(ي) تشجيع المبادرات الطوعية والبرامج والشراكات الهادفة إلى الحد من الآثار البيئية السلبية الناجمة عن النقل.

١٧ - ومن الضروري تعزيز التعاون الدولي في مجال النقل لتحقيق ما يلي:

(أ) تحديد القدرات في البلدان النامية، من خلال إجراءات التعاون، كإقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص وإقامة الشراكات الأخرى ذات الصلة. ودعوة الآليات والمؤسسات المالية الدولية للنظر في زيادة تيسير سبل الوصول إلى الشراكات المنشئة للبيئات المؤاتية لنجاح التكنولوجيات والاستثمارات في مجال النقل النظيف ودعم تلك الشراكات والاستفادة منها بشكل يعكس متطلبات الاتفاقات الدولية المتعلقة بالتنمية المستدامة والظروف والأولويات الوطنية، حسب الاقتضاء؛

(ب) إبراز دور المؤسسات المالية الإقليمية والدولية في تقديم الدعم المالي للبلدان النامية في إطار سياساتها الوطنية ومشاريع تطوير البنى الأساسية للنقل بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية، وفي تيسير التخطيط للنقل المستدام، بما في ذلك القدرة على مواجهة الكوارث الطبيعية؛

(ج) تشجيع التعاون في مجال كفالة استخدام تكنولوجيات النقل بهدف تحسين نُظم النقل، ولا سيما في البلدان النامية، بوسائل منها الطاقة المتجددة وكفاءة استهلاك الطاقة والتكنولوجيات المتقدمة في مجال الطاقة، بما يشمل تكنولوجيات الوقود الأحفوري المتقدمة والنظيفة؛

(د) دعم تبادل المعرفة عن طريق الشراكات وتبادل الخبرات على الصعيد الدولي لإنتاج واستخدام مصادر الطاقة بشكل مستدام؛

(هـ) تعزيز تبادل الخبرات على الصعيد الدولي فيما يتعلق بالأشكال المختلفة للطاقة المتجددة عن طريق التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وبين بلدان الشمال والجنوب، والتعاون الثلاثي، مع الأخذ في الاعتبار فوائد واستدامة جميع الخيارات المتاحة ومراعاة الحوار الدائر المتعدد الأطراف بشأن التحديات والفرص التي يولِّدها الوقود الأحيائي، على خلفية وضعية الأمن الغذائي في العالم، والاحتياجات القائمة في مجال الطاقة والتنمية المستدامة، مع الإشارة إلى الجهود المستمرة في هذا الصدد على الصعد الدولي والإقليمي والوطني؛

(و) تعزيز التكامل الإقليمي في مجال النقل وتوجيه مسار الجهود الإنمائية، حسب الاقتضاء، بما يتيح استخدام الإمكانات الكاملة التي تنطوي عليها البنى الأساسية المشتركة بين البلدان وتيسير وصول البلدان غير الساحلية إلى الأسواق؛

(ز) تعزيز النقل والسلامة على الطرق من خلال المشاركة الفعالة في عقد العمل من أجل السلامة على الطرق (٢٠١١-٢٠٢٠)، والإسهام في أنشطة العقد؛

(ح) تعزيز التدريب والبحث والتطوير في نُظم النقل من خلال تعزيز مؤسسات التعليم والبحث، ولا سيما في البلدان النامية.

باء - المواد الكيميائية

١٨ - تترتب على الإدارة السليمة للمواد الكيميائية انعكاسات مهمة بالنسبة للوقاية من الآثار الضارة على صحة البشر وعلى البيئة، ولتحقيق التنمية المستدامة للجميع وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وتُسهم المواد الكيميائية في إيجاد فرص العمل وفي النمو وتحسين مستويات المعيشة وتحسين صحة البشر والماشية والحيوانات الأخرى، والإنتاجية الزراعية وكفاءة استهلاك الطاقة. وتؤدي الإدارة السليمة للمواد الكيميائية من ثم إلى الانتقال إلى اقتصاد أكثر نظافة وكفاءة من حيث استخدام الموارد. لكن الآثار السلبية على البيئة وصحة البشر الناجمة عن سوء إدارة المواد الكيميائية يمكن أن تكون شديدة الضرر وطويلة الأمد. والمخاطر قائمة في كل البلدان وقد تكون على أشدّها في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً. والفقراء والشعوب الأصلية والنساء والأطفال عرضة لمخاطرها على نحو غير متناسب.

١٩ - وقد أُحرز تقدم كبير، وإن كان غير كافٍ وغير منتظم، لبلوغ الهدف المعلَن في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، وفي تحقيق الإدارة السليمة للمواد الكيميائية بحلول عام ٢٠٢٠ عن طريق اتفاقيات روتردام وستوكهولم وبازل والنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، وبرامج ومبادرات وصكوك وعمليات قائمة أخرى، فضلاً عن النُظم الرقابية المحسَّنة على الصعيدين الوطني والإقليمي. لكنه من الضروري إحراز المزيد من التقدم في مختلف البلدان والمناطق. وستتيح الدورة الثالثة للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية التي ستُعقد في عام ٢٠١٢، ومؤتمرات الأطراف في الصكوك الدولية الملزِمة قانوناً المتعلقة بالمواد الكيميائية والنفايات، ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي سيُعقد في عام ٢٠١٢، فرصاً لاستعراض التقدم المحرز على صعيد التنفيذ والنظر في إمكانية اتخاذ مزيد من الإجراءات نحو تحقيق هدف مؤتمر القمة العالمي بحلول عام ٢٠٢٠.

٢٠ - ورغم الاعتراف بالتحول الحاصل في أنماط الإنتاج باتجاه البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، فإن تلك البلدان لا تملك القدرات البشرية والتقنية والمالية الكافية لمواجهة التحديات المرتبطة بإدارة المواد الكيميائية، مما يولِّد عبئاً متزايداً على البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لإدارة المواد الكيميائية. ونتيجةً لذلك، ثمة حاجة لإحداث تغييرات كبيرة في طريقة إدارة المجتمعات للمواد الكيميائية. وفي حين أن الاستثمارات العالمية التي تأتي بها صناعة المواد الكيميائية هي موضع ترحيب، ينبغي استخدام أفضل الممارسات وتطبيق أعلى المعايير في مجال حماية البيئة وحماية صحة البشر، فضلاً عن تطبيق الاتفاقات والمبادئ الدولية والالتزام بها، ولا سيما في البلدان النامية.

٢١ - وما زال يجب بذل الكثير على جميع المستويات لكفالة الإدارة السليمة بيئياً للمواد الكيميائية على امتداد دورة حياتها، بما في ذلك إنتاجها واستخدامها والتخلص منها للتقليل ما أمكن من آثارها السلبية على صحة البشر وعلى البيئة. وتمثل اتفاقيات بازل وروتردام وستوكهولم أدوات مفيدة، كما يشكل النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية خطوة إيجابية إضافية في هذا الصدد؛ وينبغي تعزيز جميع جوانب هذه المبادرات سعياً إلى تحقيق هدف مؤتمر القمة العالمي بحلول عام ٢٠٢٠ وكفالة الإدارة السليمة للمواد الكيميائية على الأمد الطويل.

٢٢ - وترتبط إدارة المواد الكيميائية على امتداد دورة حياتها بالعديد من القطاعات والمسائل الأخرى. وثمة صلة قوية قائمة بوجه خاص مع مسألة معالجة النفايات، وعليه، ينبغي أن يجري تناول جميع السياسات معاً، على نحو ما تحقق في اتفاقيات بازل وروتردام وستوكهولم والنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية.

خيارات السياسة/الإجراءات المطلوبة

٢٣ - ينبغي إتمام الإجراءات المبيَّنة في الفقرات التالية، قدر الإمكان وحسب الاقتضاء، عن طريق تنفيذ اتفاقيات بازل وروتردام وستوكهولم والنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية والمبادرات الدولية الأخرى ذات الصلة، تنفيذاً معززاً وتآزرياً وفعالاً.

٢٤ - وثمة حاجة إلى اتخاذ إجراءات لتناول مسألة إدارة المواد الكيميائية على امتداد دورة حياتها من خلال وضع أطر تنظيمية ومؤسسية شاملة على الصعيد الوطني، مع مراعاة ظروف البلدان واحتياجاتها، ولا سيما ما يلي:

(أ) إدماج وتعميم الإدارة السليمة للمواد الكيميائية بوصفها عنصراً أساسياً في استراتيجيات وخطط التنمية الوطنية القائمة على الأهداف الإنمائية للألفية؛

(ب) تقييم وتعزيز الهياكل الأساسية القانونية والتنظيمية والمؤسسية لكفالة اتساق وكفاءة النُظم الإدارية والتشريعية للإدارة السليمة للمواد الكيميائية؛

(ج) تعزيز القوانين والأنظمة الوطنية وإنفاذها؛

(د) تعزيز تنفيذ مبادئ ريو نظراً إلى ارتباطها بإدارة المواد الكيميائية، ولا سيما النهج الوقائي ومبدأ ''المسؤولية عن التلوّث''؛

(هـ) إنشاء و/أو تعزيز آليات تنسيق وطنية تضم جميع الوكالات ذات الصلة وأصحاب المصلحة المعنيين في عملية الإدارة السليمة للمواد الكيميائية على امتداد دورة حياتها؛

(و) إنشاء و/أو تعزيز التنسيق والتعاون الوثيقين على الصعيد الوطني بين الوكالات المسؤولة عن إدارة المواد الكيميائية ومعالجة النفايات ومع أصحاب المصلحة المهتمِّين؛

(ز) الربط بين قطاعي الصحة والبيئة لمعالجة مسألة السلامة الكيميائية والوقاية والحد من المخاطر، واستخدام مكاتب منظمة الصحة العالمية لتعزيز التنسيق على الصعيدين الوطني والإقليمي؛

(ح) زيادة قوة تنفيذ الاتفاقات والعمليات الدولية بشأن المواد الكيميائية باتباع نهج شامل لعدة قطاعات قائم على المشاركة والشراكة؛

(ط) تعزيز التقييم الشامل للمخاطر وإدارتها على امتداد دورة حياة المواد الكيميائية؛

(ي) تعزيز التنفيذ الوطني للقوانين والمعايير الدولية للمواد الكيميائية الصناعية، وتشجيع أعضاء البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية على مواصلة العمل معاً لتزويد البلدان بإرشادات متسقة فيما يتعلق بالمواد الكيميائية الصناعية.

٢٥ - وينبغي تعزيز توافر المعلومات وإمكانية الحصول عليها بالنسبة للمواد الكيميائية، بما في ذلك تبادل المعلومات بشأن مخاطر المواد الكيميائية، ومحاذير التعرض لها واستخدامها وتقييم وإدارة هذه المخاطر، والعوامل الاجتماعية - الاقتصادية المرتبطة بها، واستخدامها بشكل آمن طوال دورة حياتها، واستخدام بدائلها الأكثر أماناً، بغية القيام بما يلي:

(أ) التنفيذ الفعال للنظام العالمي المنسق لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها، بطرق منها إتاحته باللغات الرسمية الوطنية؛

(ب) القيام، حسب الاقتضاء، بإنشاء قواعد بيانات بيئية وطنية أو إقليمية أو نظم جرد من قبيل سجلات إطلاق المواد الملوثة ونقلها، وتنفيذها تنفيذا فعالا؛

(ج) تعزيز المشاركة في اتخاذ وتنفيذ إجراءات الموافقة المسبقة عن علم، حسب الاقتضاء، على النحو المنصوص عليه في اتفاقيتي بازل وروتردام؛

(د) تحسين البحوث وتعزيز نشر المعلومات وتقاسم المعرفة والتدريب والتثقيف والتوعية في صفوف جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الحكومات والمجموعات الرئيسية، بشأن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية على امتداد سلسلة إضافة القيمة؛

(هـ) تعزيز جهود التشاور مع المنظمات غير الحكومية المعنية بالمصلحة العامة، والمؤسسات والدوائر البحثية، بما يسهل مشاركتها المسؤولة والنشطة بشكل أفضل في وضع وتنفيذ القوانين والأنظمة والسياسات المتعلقة بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية؛

(و) العمل، حيثما أمكن، على تعزيز وكفالة دور الصناعة في تقاسم المعلومات، ولا سيما المعلومات المتعلقة بالمواد الكيميائية في المنتجات، وإدارة مخاطرها وتقييمها، والاستخدام الآمن لها، وتنفيذ مبادئ ريو من حيث صلتها بإدارة المواد الكيميائية، وتعزيز الإعلان والتسويق المسؤوليْن، ومواصلة تعميم ممارسات المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركات، من قبيل الإدارة الجيدة للمنتجات، وبرنامج الرعاية المسؤولة للصناعة الكيميائية؛

(ز) تعزيز الصكوك المتعلقة بالوقاية وإدارة الجودة؛

(ح) الترويج لفوائد السياسات التي تستهدف الإنتاج النظيف والإحلال ومنع التلوث؛

(ط) تعزيز الشفافية ونشر المعلومات والبيانات بشأن المخاطر البيئية والصحية الناجمة عن المواد الكيميائية، وتعزيز فرص الحصول على هذه المعلومات بطرق منها استخدام صحائف بيانات السلامة، وتوسيم المنتجات، حسب الاقتضاء، وإعداد تقارير عن السمية والبيئة، وتقييمات الأثر البيئي، والتفتيش الإيكولوجي، ووضع قوائم جرد بالانبعاثات؛

(ي) دعم الأنشطة التي تبذلها الشبكات الدولية والإقليمية ومركزي بازل وستوكهولم الإقليميين التي تتآزر في تيسير تقاسم الممارسات الجيدة، والمنهجيات، ونتائج البحوث لتحسين الإدارة السليمة للمواد الكيميائية، بما في ذلك آلية غرف تبادل المعلومات المنبثقة عن اتفاقيتي بازل وستوكهولم والنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية؛

(ك) تعزيز تبادل المعلومات والبيانات فيما بين البلدان، بما في ذلك نتائج البحوث في مجال السلامة الكيميائية والسمية، والمعلومات عن بدائل المواد الكيميائية السامة الأكثر أمانا والأسهل منالاً؛

(ل) تعزيز البحث العلمي بشأن البدائل الآمنة للمواد الخطرة وإنتاجها بهدف الاستعاضة عنها، حيثما اقتضى الأمر، ببدائل أكثر أمانا.

٢٦ - ومن الضروري تعزيز السلامة الكيميائية والوقاية من المخاطر الكيميائية والحد منها والترويج للبدائل الأكثر أمانا، من خلال القيام بما يلي:

(أ) إنشاء أو تعزيز نظم وطنية أو إقليمية للرقابة تكون شاملة وقائمة على أساس علمي ومعززة للإدارة السليمة للمواد الكيميائية طوال دورة حياتها، استنادا إلى تقييم المخاطر وإدارتها، بهدف الحد من المخاطر ومنعها بطريقة تتسم بالشفافية. وينبغي أن تدعم هذه النظم تنفيذ النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، والصكوك الدولية الملزمة قانونا، عند الاقتضاء، والمبادرات الدولية الأخرى المتعلقة بالمواد الكيميائية والنفايات؛

(ب) تطوير و/أو تعزيز القدرات العلمية والتقنية الوطنية على إجراء التقييمات التقنية وإدارة المواد الكيميائية، وزيادة قدرة المختبرات على إجراء البحوث والرصد العلميين على الصعيدين الوطني أو الإقليمي، فضلا عن تدريب ضباط إنفاذ القانون والمفتشين وموظفي الجمارك، بطرق منها تبادل المعارف والتجارب ونقلها بين البلدان، وكذلك التعاون الإقليمي ودون الإقليمي؛

(ج) تطوير قدرات وبرامج الرصد وتعزيزها على الصعيد الوطني و/أو الإقليمي لقياس وجود المواد الكيميائية ومستوياتها واتجاهاتها في الوسطين الفيزيائي والبيولوجي وتأثيراتها على صحة البشر وعلى البيئة، باستخدام البيانات المتاحة بشكل أفضل؛

(د) تعزيز التأهب على الصعيدين الوطني أو الإقليمي في مجال الوقاية من الحوادث الكيميائية وإدارة حالات الطوارئ، بطرق منها وضع أو تنفيذ نظم وطنية أو إقليمية للإنذار المبكر من أجل معالجة المخاطر الناجمة عن المواد الكيميائية والحوادث الناجمة عن الظواهر الطبيعية والوقاية منها، وكذلك وضع و/أو تنفيذ تشريعات بشأن المسؤوليات عن الأضرار ذات الصلة والتعويض عنها؛

(هـ) التعجيل بالقيام بأنشطة وطنية أو إقليمية لمعالجة المخزونات الحالية من المواد الكيميائية المتقادمة بما فيها الملوثات العضوية الثابتة ومبيدات الآفات، وتجنب تراكم مخزونات كبيرة من المواد الكيميائية أو الآفات في المستقبل عند حظرها أو سحبها من السوق؛

(و) تشجيع الصناعة على مواصلة تطوير مواد كيميائية وتقنيات بديلة فعالة التكلفة وأكثر أمانا للاستعاضة عن المواد الكيميائية الخطيرة أو الحد من استخدامها في المنتجات والعمليات ومبيدات الآفات؛

(ز) تشجيع النُهج التي تشجع على الاستخدام الآمن للمواد الكيميائية الخطيرة و/أو الحد من استخدامها أو عدم استخدامها نهائيا، بطرق منها المكافحة المتكاملة للآفات أو للحشرات الناقلة للأمراض، وتشجيع أساليب الزراعة باستخدام الأسمدة الطبيعية والبدائل غير الكيميائية؛

(ح) وضع و/أو تعزيز قواعد ناظمة لمنح تراخيص إنتاج مبيدات الآفات وتنظيمها على الصعيد الوطني أو الإقليمي؛

(ط) تعزيز البحوث عن الأمراض التي تسببها المواد الكيميائية ووضع استراتيجيات موجهة تحديدا للتقليل إلى أدنى حد من مخاطر التعرض لمواد كيميائية محتملة الضرر على صحة النساء والأطفال والعمال والشعوب الأصلية؛

(ي) تعزيز الأنشطة الوطنية والإقليمية وتشجيع التعاون بين البلدان والمناطق لمكافحة الاتجار الدولي غير المشروع بالمواد الكيميائية الخطيرة، بما فيها مبيدات الآفات المتقادمة، بهدف القضاء على ممارسات إغراق هذه المواد الكيميائية؛

(ك) مواصلة إجراءات التعاون المتخذة على جميع الصعد لتحديد ومعالجة القضايا الكيميائية الناشئة ذات الاهتمام العالمي التي يجري الوقوف عليها أساسا من خلال عملية النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية والعمليات الجارية الأخرى بموجب الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف القائمة؛

٢٧ - ويجب تعزيز الشراكات المتعلقة بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية من أجل زيادة قدرة الصناعة الوطنية والمؤسسات صغيرة الحجم والمؤسسات متوسطة الحجم على استخدام المواد الكيميائية ومناولتها على نحو آمن ومسؤول.

٢٨ - ومن الضروري تعزيز الإطار الدولي للسياسة والقانون وإشاعة بيئة مؤاتية للإدارة السليمة للمواد الكيميائية، بما في ذلك:

(أ) تعزيز إطار السياسة الدولي للمواد الكيميائية بوصفه موضع التنفيذ الكامل والمحسَّن والمتآزر والفعال، ومواصلة تطوير اتفاقيات بازل وروتردام وستوكهولم، والنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، والمبادرات الأخرى ذات الصلة؛

(ب) البناء على النتائج الناجحة للاجتماعات الاستثنائية المتزامنة لمؤتمرات الأطراف في اتفاقيات بازل وروتردام وستوكهولم المعقودة في نوسا دوا، بإندونيسيا، في شباط/فبراير ٢٠١٠، بالسعي إلى مزيد من الفرص لتعزيز التعاون والتنسيق بين المؤسسات والعمليات القائمة التي تُعنى بالمواد الكيميائية والنفايات، بما في ذلك النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية والصك الملزم قانونا المقترح بشأن الزئبق؛

(ج) القيام عند الاقتضاء بتحليل الاحتياجات المحتملة لمزيد من الهياكل والآليات والإجراءات الدولية اللازمة للإدارة السليمة للمواد الكيميائية في الأجل الطويل، والنظر في تلك الاحتياجات في المنتديات ذات الصلة من قبيل مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية، ومؤتمرات الأطراف في اتفاقيات بازل وروتردام وستوكهولم؛

(د) مواصلة تعزيز الإطار الدولي للسياسة والقانون المتعلق بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية طوال دورة حياتها من خلال تنفيذ الصكوك الدولية وإنفاذها، وحيثما أمكن، التصديق عليها، بما في ذلك اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن السلامة في استعمال المواد الكيميائية في العمل (الاتفاقية رقم ١٧٠)، واتفاقيات بازل وروتردام وستوكهولم، والنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية؛

(هـ) مواصلة تحسين التعاون والتنسيق فيما بين اتفاقيات بازل وروتردام وستوكهولم، بما في ذلك على الصعيدين الوطني والإقليمي؛

(و) التفاوض بنجاح على الصك العالمي الملزم قانونا بشأن الزئبق؛

(ز) دعم الجهود الحالية التي يبذلها برنامج الأمم المتحدة للبيئة وما يقوم به من عمل مستمر بشأن الرصاص والكادميوم؛

(ح) التشجيع على مواصلة التنسيق بين منظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة العمل الدولية بشأن الإدارة الآمنة لمبيدات الآفات الزراعية بغية حماية الصحة العامة؛

٢٩ - ومن أجل استمرار تعزيز وسائل تنفيذ الإدارة السليمة للمواد الكيميائية، من الضروري إعادة تأكيد الالتزام بمبادئ ريو من حيث صلتها بالمواد الكيميائية وهدف مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة المتمثل في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية بحلول ٢٠٢٠، بطرق منها:

(أ) الاعتراف بالمسؤوليات الدولية والوطنية وبدور القطاع الخاص فيما يتعلق بتنفيذ الإدارة السليمة للمواد الكيميائية وتمويلها بشكل مستدام في الأجل الطويل، وبالحاجة المتزايدة لمساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على تلبية التزاماتها المتزايدة الناشئة عن مواصلة تطوير الاتفاقات الدولية بشأن المواد الكيميائية؛

(ب) التسليم بضرورة تكثيف الجهود الرامية لزيادة الأولوية السياسية المعطاة للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، والحاجة المتزايدة إلى تأمين تمويل مستدام وكاف ويمكن التنبؤ به والحصول عليه من جميع المصادر، والحاجة إلى تيسير نقل التكنولوجيا، وفق شروط متفق عليها بشكل متبادل، من أجل تنفيذ الالتزامات الدولية في إطار اتفاقيات بازل وروتردام وستوكهولم، والنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، والمبادرات الأخرى؛

(ج) وبغية النظر في جميع الحلول الممكنة لتوفير التمويل الكافي للإدارة المستدامة للمواد الكيميائية، ودعم المبادرة الجارية للمدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن ترتيب عملية تشاور تتعلق بخيارات التمويل في مجال المواد الكيميائية والنفايات، بما في ذلك تعميم هذه الجهود ومشاركة الصناعة، والإنشاء المحتمل لصندوق جديد متعدد الأطراف وتوسيع نطاق التمويل في مجال المواد الكيميائية من خلال مرفق البيئة العالمية، ودعم التقييم الجاري لبرنامج البداية السريعة للنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية للنظر في مدى كفاية الترتيبات المالية والتقنية اللازمة لتنفيذ النهج الاستراتيجي، مع ملاحظة أنه يتعين على هاتين العمليتين تقديم تقارير إلى الدورة الثالثة للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية وعمليته التحضيرية، وأن المؤتمر الدولي سيناقش سبل تعزيز تحقيق مزيد من التقدم في تنفيذ النهج الاستراتيجي فيما يتعلق بتمويله في الأجلين المتوسط والطويل؛

(د) تشجيع إجراء مزيد من البحوث للقيام على الصعيدين الوطني ودون الوطني، بتقييم الصكوك الاقتصادية التي تستوعب التكاليف الخارجية ذات الصلة بالمواد الكيميائية، واعتمادها عند الاقتضاء، مع الأخذ بالاعتبار ضرورة وضع هذه الصكوك بعناية، ولا سيما في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛

(هـ) تشجيع الجهود التي تبذلها جميع البلدان في تعميم أنشطة الإدارة السليمة للمواد الكيميائية، ودعوة الجهات المانحة، والمنظمات ذات الصلة في استراتيجياتها المتعلقة بتقديم المساعدة إلى تحديد أولويات المساعدة المالية والتقنية للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بغية دعم جهودها الرامية إلى تعميم أنشطة الإدارة السليمة للمواد الكيميائية في السياسات والخطط الإنمائية الوطنية؛

(و) مواصلة تقديم التدريب والمساعدة التقنية ذات الصلة للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، عن طريق جهات منها المركزين الإقليميين في بازل وستوكهولم اللذين يتآزران في أعمالهما؛

(ز) تعزيز قدرة المراكز الإقليمية والمراكز دون الإقليمية المنشأة بموجب اتفاقيتي بازل وستوكهولم لتقديم خدمات بناء القدرات ونقل التكنولوجيا بأسلوب تآزري لدعم البلدان في الوفاء بالتزاماتها؛

(ح) مواصلة تعبئة الموارد من جميع المصادر لدعم البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في التنفيذ الفعال للنظام العالمي المنسق لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها على نحو يتفق مع أهدافه، بطرق منها إتاحته باللغات الرسمية الوطنية ومن خلال بناء القدرات؛

(ط) تعزيز التعاون بين الحكومات والصناعة على جميع المستويات من أجل تطوير التكنولوجيا ونقلها، بموجب شروط متفق عليها بشكل متبادل، لاستخدام المواد الكيميائية غير الخطيرة والمستدامة، ونظم الإنتاج، والمواد والمنتجات لكفالة استخدام المواد الكيميائية وإنتاجها بطرق تؤدي إلى التخلص من الآثار الضارة على صحة البشر وعلى البيئة؛

(ي) مواصلة تقديم الدعم التقني لتعزيز التأهب الوطني أو الإقليمي للوقاية من الحوادث الكيميائية، وإدارة الطوارئ، لأغراض منها تنفيذ نظم وطنية وإقليمية للإنذار المبكر لمعالجة المخاطر الناجمة عن المواد الكيميائية والحوادث الناجمة عن الظواهر الطبيعية والوقاية منها؛

(ك) تعزيز الدعم التقني ودعم القدرات المقدم للمنظمات غير الحكومية المعنية بالمصلحة العامة، والمؤسسات والدوائر البحثية، لأغراض منها تمكين وتيسير مشاركتها المسؤولة والنشطة في وضع وتنفيذ القوانين واللوائح والسياسات من أجل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية.

جيم – معالجة النفايات

٣٠ – تشكل معالجة النفايات بطريقة سليمة بيئيا مع التركيز بشكل خاص على التقليل ما أمكن من الهدر تحديات أمام جميع البلدان، إلا أن الدول النامية تواجه في هذا المقام تحديات من نوع خاص. فقد أصبحت الزيادة السريعة في حجم النفايات وأنواعها قضية رئيسية للحكومات الوطنية والمحلية، ولا سيما في البلدان النامية.

٣١ - وتجدر الإشارة إلى أن تعريف النفايات يختلف باختلاف البلدان وأنه يمكن في بعض هذه البلدان اعتبار النفايات أو النظر إليها على أنها تشكل موارد أو مواد قيّمة، تبعا للظروف والقدرات الوطنية والمحلية.

٣٢ - وتتولد النفايات في كل مرحلة من مراحل دورة حياة المواد: أثناء استخراج المواد الخام أو استخلاصها، وإنتاجها واستخدامها وفي نهاية دورة حياتها. وتبعاً لذلك، ترتبط معالجة النفايات بالكثير من القطاعات الأخرى، بما في ذلك قطاعات التعدين والمواد الكيميائية والنقل، كما ترتبط بأنماط الاستهلاك والإنتاج. وتسهم أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامين بدور رئيسي في معالجة النفايات، ولا سيما فيما يتعلق بمنع الهدر. وهناك رابط قوي بشكل خاص مع إدارة المواد الكيميائية. ويمكن في كثير من الأحيان تناول السياسات المعنية بالنفايات والسياسات المعنية بالمواد الكيميائية معاً، كما هو الحال في الاتفاقيات المتعلقة بالمواد الكيميائية والنفايات الخطرة وفي النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية.

٣٣ - ويمكن أن تسهم النُهج القائمة على قاعدة دورة الحياة، وإدارة الموارد، والمواد المستدامة في معالجة النفايات بطريقة سليمة بيئيا. ويمكن بذل مزيد من الجهود لإقامة اقتصاد يستخدم بشكل مثمر ما يعتبر الآن من المهملات.

٣٤ - ويمكن أن تسهم المعالجة المستدامة للنفايات في القضاء على الفقر وفي تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. كما يمكن لقطاع معالجة النفايات أن يشكل مصدرا لفرص عمل وأسباب رزق إضافية.

٣٥ - وتمثل الأحجام المتزايدة للمعدات الإلكترونية والكهربائية قضية ناشئة، كبيرة الأهمية. فهذه المعدات معقدة ومن الصعب تدبر كيفية التعامل معها في نهاية دورة حياتها، كما أن الكثير من النظم التقليدية لمعالجة النفايات لم يصمم للتعامل مع هذه المعدات، ولا سيما في البلدان النامية.

٣٦ - وقد أصبحت الآثار السلبية للنفايات على البيئة والصحة أكثر حدة من ناحية ما تسببه من تلوث للأرض والماء والهواء. وتفضي معالجة النفايات المفتقرة إلى الفعالية والكفاءة إلى انبعاث غازات الاحتباس الحراري وإلى انبعاثات سامة أخرى، وفقدان لا يقدر بثمن في المواد والموارد الأخرى.

٣٧ - وثمة حاجة لفك الارتباط بين توليد النفايات والنمو الاقتصادي.

٣٨ - وتتمثل الأهداف ذات الأولوية على صعيد معالجة النفايات في القيام بصوغ سياسات متكاملة تشجع ابتداء على منع الهدر وتقليصه إلى الحد الأدنى وتنفيذ هذه السياسات، ثم دعم المعالجة السليمة بيئيا للنفايات بشكل يتسم بالفعالية والكفاءة، مع التركيز على المفهوم الثلاثي في معالجة النفايات (الخفض، وإعادة الاستخدام، وإعادة التدوير) وعلى استعادة المواد المفيدة والطاقة؛ وثالثا، التخلص من النفايات المتبقية على نحو سليم بيئيا.

٣٩ - وتمثل اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، والصكوك الدولية الأخرى ذات الصلة، أهمية خاصة بالنسبة لمسألتي النفايات والمواد الكيميائية. وجدير بالذكر في هذا المقام أن هناك إشارات عديدة إلى ضرورة التعاون والتنسيق بين اتفاقية بازل والاتفاقيات ذات الصلة بالمواد الكيميائية والنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، في الجزء المتعلق بالمواد الكيميائية.

خيارات السياسة/الإجراءات المطلوبة

٤٠ - ثمة حاجة إلى اتخاذ إجراءات لوضع استراتيجيات طويلة الأجل على جميع المستويات لمعالجة النفايات بما في ذلك:

(أ) وضع وإنفاذ سياسات واستراتيجيات شاملة على الصعيدين الوطني والمحلي تُبنى على مبادئ التنمية المستدامة والأهداف ذات الأولوية المشار إليها في الفقرة ٣٨؛

(ب) تشجيع المفهوم الثلاثي في معالجة النفايات (الخفض، وإعادة الاستخدام، وإعادة التدوير) ونشر الخبرات المكتسبة من تطبيقه؛

(ج) تشجيع استخدام الأهداف والغايات والمؤشرات الوطنية، حسب الاقتضاء، من أجل المعالجة السليمة بيئيا للنفايات وتقييمها وتقاسم أفضل الممارسات في هذا الصدد؛

(د) تشجيع وضع الصكوك واستخدامها، بما في ذلك وضع الخطط والسياسات والاستراتيجيات المتعلقة بمعالجة النفايات، والبنية التحتية، متضمنة التخطيط بشأن معالجة الحطام الناجم عن الكوارث، مع مراعاة الجوانب القانونية والمؤسسية والمالية على الصعيد الوطني؛

(هـ) معالجة المسائل الاجتماعية وقضايا الفقر المتصلة بالمعالجة غير الرسمية للنفايات، من أجل تعزيز فرص بديلة لكسب العيش، وتحويل قطاع معالجة النفايات إلى مصدر للعمل اللائق عن طريق وسائل من بينها، تحسين الصحة والسلامة المهنيتين وتعزيز الفرص التعليمية لجامعي النفايات، وبخاصة النساء والأطفال؛

(و) تحسين التعليم وزيادة الوعي العام وبناء الثقة لدى أصحاب المصلحة، من أجل تغيير النظرة إلى طبيعة النفايات بحيث ينظر إليها باعتبارها موردا والإقرار في نفس الوقت بما لها من أضرار ممكنة وتحسين سبل الوصول إلى المعلومات من أجل التقليل من المخاطر المرتبطة بمعالجتها؛

(ز) تحديد نوعيات النفايات المنطوية على قدر أكبر من التحدي وإعطاء الأولوية لها؛

(ح) إيلاء اهتمام خاص لسلامة العمال والجمهور فيما يتعلق بمعالجة النفايات؛

(ط) ترويج المكاسب الاقتصادية والبيئية والاجتماعية المتأتية من تطبيق نهج متكامل لمعالجة النفايات، وإمكانيات تطبيقه على المستوى المحلي؛

(ي) تشجيع نشر أفضل الممارسات وتكرارها في مجال المعالجة المستدامة للنفايات في المجتمعات الريفية والمجتمعات النائية.

٤١ - ومن الضروري أن يجرى تحسين نظم معالجة النفايات، والبنية التحتية، والتقنيات ذات الصلة من خلال القيام بما يلي:

(أ) تشجيع وضع قوائم جرد للنفايات، حسب الاقتضاء وتحسين نوعية البيانات المتعلقة بالنفايات وموثوقيتها لضمان وجود قوائم ذات نوعية أفضل، وتحسين الرصد والإسقاطات، وتطوير السياسات وتنفيذها؛

(ب) تشجيع تبادل المعلومات ذات الصلة بمعالجة النفايات من ناحية علاقتها بدورة حياة المنتجات؛

(ج) خفض كميات النفايات الملقاة في مكبات القمامة، وتشجيع تطوير بنى أساسية آمنة ويمكن التعويل عليها للتخلص من النفايات، بوسائل من بينها وضع مبادئ توجيهية وطنية أو اعتماد أفضل الممارسات في هذا المجال؛

(د) تحسين سياسات التخطيط والبُنى الأساسية الرامية إلى استعادة الموارد؛

(هـ) تعزيز البُنى الأساسية للتحويل والنقل الآمنين للنفايات؛

(و) التشجيع على تطوير واستخدام التكنولوجيات الملائمة، من أجل دعم المعالجة السليمة بيئيا للنفايات؛

(ز) تعزيز تنفيذ الاتفاقيات والاتفاقات الدولية ذات الصلة بمعالجة النفايات، وخاصة اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود،

والاتفاقية الدولية لمنع التلوث الناجم عن السفن والاتفاقيات والاتفاقات الإقليمية من قبيل اتفاقية بامكو لحظر استيراد النفايات الخطرة إلى أفريقيا ومراقبة حركتها عبر الحدود وإدارتها داخل أفريقيا، واتفاق كوتونو للشراكة بين الأعضاء في مجموعات دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ، والدول الأعضاء في الجماعة الأوروبية، والاستمرار في توفير مبادئ توجيهية لتطبيق هذه الاتفاقيات والاتفاقات وإنفاذها، وتقديم المساعدة إلى البلدان النامية في هذا الصدد، عند الاقتضاء؛

(ح) تعزيز التنفيذ الفعال لاتفاقية بازل، وخاصة فيما يتعلق بمنع الشحنات غير المشروعة للنفايات؛

(ط) الدعوة إلى التصديق على البروتوكول الملحق باتفاقية بازل المتعلق بالمسؤولية والتعويض عن الضرر الناجم عن نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود؛

(ي) تعزيز الآليات الإقليمية لدعم الاتفاقات المتعددة الأطراف بشأن النفايات ومنها مركزي بازل واستكهولم الإقليميين.

٤٢ - ومن الضروري المداومة على تنفيذ أنشطة سليمة من الناحية البيئية فيما يتعلق بمنع إنتاج النفايات وتقليلها إلى أدنى حد، وخفضها وإعادة استخدامها وتدويرها واستعادتها والتخلص منها بطرق تشمل ما يلي:

(أ) معالجة النفايات انطلاقا من منظور دورة الحياة والاستناد في ذلك إلى جملة أمور، منها المفهوم الثلاثي في معالجة النفايات والاعتبارات الخاصة بتصميم المنتج وتصنيعه ومبدأ المسؤولية عن التلوث، بما يتوافق مع التشريعات والظروف الوطنية، حسب الاقتضاء؛

(ب) تشجيع الجهود المبذولة في مجال تصميم المنتج وتصنيعه للحد من الأثر البيئي على مدى دورة حياة المنتج، ولا سيما التصميم على أسس إعادة التدوير وإعادة الاستخدام والاستعادة؛

(ج) تشجيع استخدام مسؤولية المنتج الممتدة لفترات زمنية أطول، وتطوير سياسات للمنتجات المستدامة، وإنتاج المعلومات المتعلقة بدورة حياة المنتج، وتصنيع منتجات يمكن بسهولة إعادة استخدامها وتدويرها؛

(د) تشجيع استخدام الأدوات الاقتصادية، والنهج الأخرى في سبيل معالجة النفايات، عن طريق وسائل من قبيل إنشاء أسواق للمواد المعاد تدويرها؛

(هـ) التحفيز على تقليل الهدر إلى الحد الأدنى وعلى إعادة الاستخدام والتدوير كجزء من المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركات؛

(و) المتابعة الحثيثة والتعاون في مجال البحث والتطوير المتعلق بمعالجة النفايات، ولا سيما فيما يختص بمنع إنتاج النفايات وتقليلها إلى الحد الأدنى، وإعادة استخدامها وتدويرها، والتشجيع على نشر المعلومات ذات الصلة؛

(ز) استحداث مبادرات تحويل النفايات إلى طاقة وتطوير البنى التحتية ذات الصلة، وخفض الانبعاثات الصادرة من مكبات النفايات عن طريق احتجاز غاز الميثان لاستخدامه كمصدر للطاقة من خلال جهود من قبيل المبادرة العالمية المتعلقة بالميثان؛

(ح) تطوير وتعزيز أطر تشريعية، حسب الاقتضاء، من أجل المعالجة السليمة بيئيا للنفايات، بما في ذلك الأخذ بالمفهوم الثلاثي؛

(ط) تحفيز إعادة تصنيع النفايات وتجهيزها لأغراض إعادة استخدامها.

٤٣ - ومن الضروري تعزيز تنفيذ السياسات والاستراتيجيات الفعالة فيما يتعلق بالنفايات عن طريق ما يلي:

(أ) مواصلة الجهود الرامية للحد من استخدام المواد الخطرة والحد من توليد النفايات الخطرة، من حيث الكمية ودرجة السميّة، تمشيا مع أهداف النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية والاتفاقات الأخرى المتعددة الأطراف ذات الصلة؛

(ب) الاعتراف بعمل المنظمات غير الحكومية في تعزيز أنشطة إنفاذ معالجة النفايات وتعزيز هذا الإنفاذ وما يتصل به من تنسيق دولي في هذا المقام، من خلال آليات من بينها الشبكة الدولية للامتثال والإنفاذ البيئيين؛

(ج) تشجيع التصديق على اتفاقية هونغ كونغ الدولية لعام ٢٠٠٩ لإعادة تدوير السفن بصورة آمنة وسليمة بيئيا، مع المراعاة الواجبة لتكامل واتساق تنفيذ اتفاقيتي بازل وهونغ كونغ؛

(د) تعزيز نشر وتطبيق المبادئ التوجيهية التقنية بشأن المعالجة البيئية السليمة للنفايات المعتمدة في إطار اتفاقية بازل؛

(هـ) توفير فرص للمشاركة المعقولة من جانب الجماهير في وضع القوانين واللوائح والسياسات الخاصة بمعالجة النفايات وتنفيذها.

٤٤ - وثمة نفايات محددة يتعين أن تجرى معالجتها عن طريق ما يلي:

(أ) النظر في نُهج تستهدف تحديد ومعالجة فئات محددة من النفايات مثل البلاستيك والنفايات الناجمة عن أعمال البناء والإزالة والمركبات المنتهي عمرها الافتراضي، ونفايات الرعاية الصحية، ونفايات المنتجات الإلكترونية والأوعية الحاوية لمبيدات الآفات؛

(ب) زيادة جهود جمع نفايات المنتجات الإلكترونية أو المعدات الكهربائية والإلكترونية التي ينتهي عمرها الافتراضي ومعالجتها وإعادة تدويرها بطريقة آمنة، والتعاون من أجل التصدي لتنامي مشكلة مكبات نفايات المنتجات الإلكترونية لا سيما في البلدان النامية، من خلال وسائل تشمل الاستفادة من الآليات القائمة؛

(ج) تقليل التلوث البحري الناجم عن مختلف أنواع الحطام من قبيل النفايات البلاستيكية ومخلفات معدات الصيد التي تصل إلى مصبات الأنهار والمناطق الساحلية والمحيطات من مصادر برية وبحرية؛

(د) تشجيع وضع المبادئ التوجيهية وغيرها من السياسات والاستراتيجيات للتصدي للنفايات العضوية القابلة للتحلل بإجراءات من بينها خفض كميات هذه النفايات في المكبات؛

(هـ) تحسين أسواق المنتجات المصنعة أو المشتقة من النفايات الزراعية والمخلفات والمنتجات الثانوية؛

(و) تعزيز وتطوير السياسات والجهود الأخرى للحد من المخلفات الغذائية؛

(ز) التعامل مع النفايات الزراعية والمخلفات والمنتجات العرضية، بما في ذلك مخلفات المحاصيل، باعتبارها موارد ثمينة وتشجيع تحويلها إلى مغذيات للتربة ومصادر مستدامة للطاقة، حسب الاقتضاء ووفقا للظروف الوطنية، من خلال سبل تشمل الشراكات في مجال الطاقة الحيوية وإدارة المغذيات؛

(ح) تحسين وزيادة إنتاج الأسمدة العضوية وتحسين وزيادة التحلل اللاهوائي للنفايات العضوية.

٤٥ - ومن الضروري تعزيز القدرات والتكنولوجيا، ولا سيما في البلدان النامية، من أجل المعالجة السليمة بيئيا للنفايات، عن طريق ما يلي:

(أ) حشد ما يكفي من الدعم المالي والتقني، وتسهيل الحصول على التقنيات السليمة بيئيا ونقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية على أسس ميسرة وتفضيلية، على نحو ما يتفق عليه بشكل متبادل، لمنع إنتاج النفايات وتقليلها إلى الحد الأدنى وخفضها وإعادة استخدامها وتدويرها، واستعادتها والتخلص منها بطريقة سليمة بيئيا؛

(ب) تشجيع الاستثمار في أفضل الممارسات في البلدان النامية من أجل المعالجة السليمة بيئيا للأنواع المختلفة من النفايات، وتعزيز تطوير مواد إعلامية كالكتيبات الإرشادية والتوجيهات والملخصات التقنية؛

(ج) تحسين قدرة مؤسسات البحث والتطوير المحلية وبناء مهارات وقدرات الحكومات المحلية من أجل المعالجة المتكاملة للنفايات، بما في ذلك المهارات التقنية والإدارية؛

(د) تشجيع وتطوير برامج التعليم والتدريب المتعلقة بمعالجة النفايات، من خلال وسائل تشمل المقررات الدراسية الجامعية وأشكال أخرى من التعليم والتدريب المتخصص؛

(هـ) تزويد البلدان النامية، حسب الاقتضاء، بالمساعدة التقنية وبإمكانية بناء القدرات من أجل فصل النفايات في المصدر قبل جمعها، وإنشاء عمليات لحصر النفايات وتحسينها ووضع السياسات والأطر القانونية والبرامج والبنى التحتية اللازمة لمعالجة النفايات.

٤٦ - ولا بد من حشد الموارد المالية والاستثمارات وتعزيز الشراكات من أجل المعالجة المستدامة للنفايات من خلال ما يلي:

(أ) توفير الموارد المالية، حسب الاقتضاء، من جميع المصادر، بما في ذلك من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص، حتى يتسنى للبلدان النامية إرساء عملية سليمة بيئيا لمعالجة النفايات، وبناء البنى التحتية والتقنيات، لأغراض من بينها جمع النفايات وإعادة تدويرها واستعادتها والتخلص منها، وزيادة التوعية ووضع برامج تثقيفية بشأن معالجة النفايات؛

(ب) تشجيع وضع إجراءات فعالة واضحة المعالم لكي تضطلع بتنفيذها الشراكة العالمية لمعالجة النفايات والشراكة الدولية لتوسيع خدمات السلطات المحلية في مجال معالجة النفايات، وزيادة التعاون فيما بين الشراكات القائمة لضمان الترابط والتكامل وتجنب الازدواجية والتداخل في العمل بين الشراكات القائمة والأعمال الأخرى ذات الصلة، فضلا عن تدعيم أركان الشراكات ذات القاعدة العريضة القائمة حاليا من أجل معالجة النفايات على جميع المستويات، ومن أمثلة ذلك مبادرة الشراكة في الهواتف النقالة والشراكة من أجل العمل المعنية بمعدات الحواسيب التي يُضطلع بها في إطار اتفاقية بازل.

دال - التعدين

٤٧ - المعادن والفلزات ضرورية للحياة الحديثة، ويعتبر توافرها للاقتصاد العالمي والمجتمعات الحديثة مسألة حاسمة. والصناعات التعدينية هامة للغاية لجميع البلدان التي توجد فيها موارد معدنية، وخاصة البلدان النامية. وللدول حق سيادي في تطوير مواردها المعدنية

وفقا لأولوياتها الوطنية. وعندما يدار النشاط التعديني إدارة سليمة يتيح الفرصة لتحفيز التنمية الاقتصادية على نطاق واسع والحد من الفقر ومساعدة البلدان في تحقيق أهدافها الإنمائية للألفية. وينبغي أن يكون الهدف في هذا المقام هو ضمان اتساق أنشطة التعدين مع مبادئ ريو، وفي ذات الوقت زيادة المنافع الاقتصادية الإيجابية وتنويع الأنشطة التعدينية إلى الحد الأقصى باعتبارها جزءا من التعدين الملائم تجاريا، والتصدي بفعالية لأي تأثيرات سلبية بيئية واجتماعية. ولتحقيق هذا الهدف، تحتاج البلدان إلى تطوير قدراتها من أجل الاستفادة من مواردها الطبيعية على المدى الطويل، مع الإقرار بالدور الرئيسي للحكومة على جميع المستويات في العمل مع أصحاب المصلحة الآخرين من أجل خلق ظروف مؤاتية لتطوير القواعد والأنظمة اللازمة لكفالة الاضطلاع بكافة أنشطة التعدين بطريقة أكثر استدامة.

٤٨ - وينبغي أن تسترشد سياسة التعدين بالمبدأ ٢ في إعلان ريو، الذي ينص على أن للدول، وفقا لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي، الحق السيادي في استغلال مواردها الخاصة وفقا لسياستها البيئية والتنموية، وأنه تقع على عاتق هذه الدول مسؤولية ضمان ألا تسبب الأنشطة الداخلة في نطاق ولايتها أو الواقعة تحت سيطرتها، في الإضرار بالبيئة في الدول الأخرى أو في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية.

٤٩ - وحتى يزيد قطاع التعدين من مساهمته في تحقيق أهداف التنمية المستدامة إلى الحد الأقصى لا بد من اتباع نهج شامل ومتكامل على النحو الوافي. فهناك حاجة لإقامة روابط بين قطاع التعدين والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الأخرى، مع القيام في الوقت نفسه بتعزيز مساهمة الفوائد العائدة على المجتمعات من أنشطة التعدين واتباع استراتيجيات سليمة للتنويع الاقتصادي واستغلال إمكانيات التعدين. وثمة حاجة أيضا لتشجيع توزيع الفوائد التي تجنى من التعدين توزيعا عادلا على المجتمعات المحلية والمواطنين في البلدان المنتجة، حسب أولويات التنمية المستدامة على الصعد الوطني ودون الوطني والمحلي.

٥٠ - وهناك حاجة لأن تقوم البلدان بوضع أطر وسياسات قانونية وتنظيمية شاملة من أجل تعزيز ممارسات التعدين المستدام ومعالجة الآثار الاجتماعية والبيئية السلبية المحتملة لدورة حياة الأنشطة التعدينية بما في ذلك ما بعد إغلاق المناجم. وهناك حاجة أيضا لأن تفي شركات التعدين بمسؤولياتها الاجتماعية والمؤسسية.

٥١ - وتمثل الإدارة السليمة لقطاع التعدين على جميع المستويات مسألة ذات أولوية. وثمة حاجة ملحة لزيادة الشفافية فيما يتعلق بالتعدين، بما في ذلك قضية المساءلة المالية. وينبغي التعامل مع الشفافية في جميع مراحل سلاسل الإمداد، وصولا إلى المستهلكين.

٥٢ - ومن المسائل الحاسمة كذلك تعزيز مشاركة المجموعات الرئيسية والمجتمعات المحلية ومجتمعات الشعوب الأصلية والشباب والنساء وأصحاب المصلحة الآخرين في مختلف مراحل دورة حياة العملية التعدينية، وفقا للتشريعات الوطنية على جميع أصعدة الحكومة. وثمة حاجة لقيام التعاون والشراكات بين القطاعين العام والخاص لضمان مساهمة النشاط التعديني بشكل إيجابي في التنمية المستدامة. ويشمل ذلك إقامة شراكات جديدة بين الحكومة والقطاعين العام والاجتماعي وتقوية القائم منها.

٥٣ - وبالرجوع إلى الفقرة ٤٦ (ج) من خطة جوهانسبرغ للتنفيذ، يلزم تشجيع ممارسات التعدين المستدام من خلال توفير الدعم المالي والتقني والدعم المتعلق ببناء القدرات للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لدعم أنشطة التعدين وتجهيز المعادن، بما في ذلك التعدين صغير النطاق، والقيام إن أمكن، عند الاقتضاء بتحسين عمليات التجهيز ذي القيمة المضافة، واستكمال المعلومات العلمية والتكنولوجية واستصلاح المواقع المتدهورة وإعادة تأهيلها.

٥٤ - ومن الضروري أن يجرى على نحو أفضل إدماج قطاع التعدين في الاقتصادات الوطنية.

٥٥ - ومن الضروري أيضا تعزيز القيمة المضافة في مختلف مراحل سلاسل الإمداد بالمعادن، بما في ذلك عن طريق استراتيجيات الإغناء، من خلال ما يلي:

(أ) إقامة روابط بين قطاع التعدين وسائر قطاعات الاقتصاد لتعزيز توليد الدخل، وزيادة تدفقات الإيرادات، وإتاحة المزيد من فرص العمل، وتطوير الأنشطة الصناعية والخدماتية الأمامية والخلفية على الصعد المحلي ودون الوطني والوطني؛

(ب) تعزيز إعادة استثمار الفوائد المتأتية من أنشطة التعدين لتشجيع تنويع الاقتصادات المحلية بما يتماشى مع الخطط والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية؛

(ج) تعزيز القدرة التنافسية وتشجيع الاستثمار من خلال تطوير العمليات الإدارية الشفافة والمحددة المتعلقة بإصدار تراخيص وأذونات استكشاف المعادن واستغلالها وتوفير المعلومات العامة في مجال الجيولوجيا والمعادن، وتطوير البنى التحتية، وزيادة موثوقية آليات التمويل المتاحة لهذا القطاع، وتعزيز الدعم والتدريب التقنيين لهيئات ومؤسسات القطاع العام المعنية وموظفي القطاع العام ذوي الصلة؛

(د) تعزيز الأطر القانونية والمالية المنطبقة على أنشطة التعدين.

٥٦ - ومن الضروري إدماج التعدين الحِرَّفي صغير النطاق إدماجا تاما في الاقتصادات الوطنية من أجل زيادة توليد الدخل وفرص كسب الرزق إلى أقصى حد وتقليل الآثار البيئية والاجتماعية السلبية إلى أدنى حد وفقا للتشريعات الوطنية من خلال ما يلي:

(أ) الاعتراف بالتعدين الحِرَّفي صغير النطاق كأداة لتخفيف وطأة الفقر وتوليد الدخل، وناقل للتنمية ينبغي دعمه وتنظيمه؛

(ب) تحديد مناطق خاصة للتعدين الحِرَّفي صغير النطاق، رهنا بالأولويات الوطنية، وتوفير دعم عام لتقييم الموارد وتقدير الأثر البيئي لتلك المناطق؛ بما في ذلك التخطيط لغلق المناجم وإقران ذلك بعمليات لإعادة التأهيل والإصلاح؛

(ج) توفير الدعم التقني للمجتمعات التي تمتهن التعدين الحِرَّفي صغير النطاق بغية السماح بإضفاء طابع رسمي على هذا القطاع، وزيادة مستوى الحرفية المهنية، ومستوى التكنولوجيات المستخدمة فيه بهدف الحد من آثاره السلبية البيئية والاجتماعية، مع الاهتمام على وجه الخصوص بالمرأة والطفل، ومكافحة التهرب الضريبي؛

(د) رفع مستوى التدريب والدعم المالي اللازمين للتعدين الحِرَّفي صغير النطاق، بما في ذلك تقديم القروض البالغة الصغر وإقراض تعاونيات التعدين؛

(هـ) معالجة الآثار السلبية البيئية والاجتماعية المرتبطة بالتعدين الحِرَّفي صغير النطاق، كالسخرة واستغلال الأطفال في العمل، وقلة الفرص التعليمية للأطفال والتلوث بالزئبق المرتبط بالتعدين الحِرَّفي صغير النطاق للذهب، وغير ذلك من الشواغل المتعلقة بالصحة والسلامة.

٥٧ - ومن الضروري تقوية الأطر القانونية والتنظيمية والمؤسسية في جميع مستويات الحكومة من أجل معالجة الآثار البيئية والاجتماعية للتعدين.

٥٨ - وفيما يتعلق بالآثار البيئية للتعدين، من الضروري القيام بما يلي:

(أ) وضع أنظمة تشجع شركات التعدين على اتباع ممارسات الإدارة التعدينية السليمة، بما في ذلك المعالجة الصحيحة للفضلات والنفايات وصرف مخلفات المناجم وإدارة عملية إغلاق المناجم ومرحلة ما بعد إغلاقها، بما في ذلك من خلال استخدام تقييمات الآثار البيئية والاجتماعية، وإضافة إلى وضع استراتيجيات في مجال إدارة المسؤوليات البيئية؛

(ب) صياغة أطر قانونية وتنظيمية تتعلق بإغلاق المناجم تضمن وجود ما يكفي من أدوات التأمين المالي لتمويل عمليات غلق المناجم التي تقوم بها شركات التعدين، كضمانات أو سندات الاستصلاح، وتوفيرها كجزء من عملية منح التراخيص؛

(ج) تعزيز القدرات المؤسسية على الرصد البيئي وإنفاذ التشريعات من أجل تخفيف الآثار البيئية الحاصلة أثناء القيام بأنشطة التعدين وبعدها؛

(د) تنظيم أنشطة التعدين في المناطق الحساسة بيئيا وفقا للسياسات الوطنية، ولا سيما المناطق الفائقة الأهمية للمحافظة على التنوع البيولوجي، مع الاهتمام بأثر أنشطة التعدين على التنوع البيولوجي والموارد المائية ومواقع التراث الثقافي؛

(هـ) تصميم أطر تنظيمية على جميع المستويات في الحكومة وتنفيذ سياسات من أجل تحسين الوقاية من الحوادث والتأهب لها والاستجابة لوقوعها؛ وتعزيز قدرة قطاع التعدين الصناعي على وضع وتنفيذ استراتيجيات وخطط للوقاية من حوادث التعدين والتأهب لوقوعها؛

(و) وضع مبادئ توجيهية وإنشاء آليات تمويلية لاستصلاح مواقع المناجم المفردة والمهجورة، بطريقة تساعد على تحسين الصحة العامة والسلامة العامة وتخفض إلى أدنى حد الأخطار البيئية وتحد من آثارها الاجتماعية والبيئية؛

(ز) تشجيع مبادرات تستهدف منع صرف مخلفات المناجم ومعالجته مع مراعاة ما له من أبعاد كبيرة وآثار واسعة على البيئة.

٥٩ - من الضروري بالنسبة للآثار الاجتماعية القيام بما يلي:

(أ) إنفاذ حقوق الإنسان وحقوق العمال على نحو أفضل باتخاذ خطوات من أجل احترام المبادئ والحقوق الأساسية في العمل كما اعتمدتها منظمة العمل الدولية وتشجيعها وتحقيقها، ولا سيما اتخاذ خطوات من أجل القضاء على جميع أشكال السخرة واستغلال الأطفال في الأنشطة التعدينية، بما في ذلك التعدين الحِرَّفي صغير النطاق، والأنشطة ذات الصلة في مخيمات التعدين، مع القيام على وجه الخصوص بمراعاة اتفاقيات منظمة العمل الدولية وتوصياتها ذات الصلة؛

(ب) تحسين ظروف عمل عمال المناجم، لا سيما تحسين أحوال الصحة والسلامة داخل المناجم، واحترام اتفاقية منظمة العمل الدولية المتعلقة بالسلامة والصحة في المناجم (الاتفاقية رقم ١٧٦)، بما في ذلك التعدين الحِرَّفي صغير النطاق؛

(ج) تشجيع توفير التعليم والتدريب والخدمات الصحية والحماية الاجتماعية في المجتمعات الممتهنة للتعدين مع التركيز خاصة على النساء والأطفال؛

(د) تعزيز وحماية حقوق المجتمعات المحلية ومجتمعات الشعوب الأصلية من خلال كفالة مشاركتها الكاملة والفعالة وفقا للقوانين والإجراءات الوطنية على جميع المستويات؛

(هـ) احترام حقوق المجتمعات المحلية ومجتمعات الشعوب الأصلية فيما يتعلق بالأراضي وفقا للقوانين والإجراءات الوطنية على جميع الأصعدة، بما في ذلك من خلال وضع خطط شاملة لاستعمالات الأراضي؛

(و) تشجيع تصميم وتنفيذ آليات جبر الأضرار التي تحدث في المجتمعات المحلية بسبب أنشطة التعدين، بما في ذلك تقديم التعويضات عند الاقتضاء.

٦٠ - ومن الضروري تشجيع مشاركة المجموعات الرئيسية والمجتمعات المحلية ومجتمعات الشعوب الأصلية والشباب والنساء وأصحاب المصلحة الآخرين في مختلف مراحل دورة حياة الأنشطة التعدينية، وفقا للتشريعات الوطنية على جميع المستويات في الحكومة، وذلك من خلال ما يلي:

(أ) تشجيع قيام تشاور عام يجرى على قاعدة عريضة وفي التوقيت المناسب وعلى نحو شفاف، كجزء من عملية منح تراخيص أنشطة التعدين والعملية المتعلقة بخطط إغلاق المناجم؛

(ب) تحسين الوصول إلى المعلومات المتاحة في المجال العام المتعلقة بالتعدين، بما في ذلك معلومات الرصد والإنفاذ والأنشطة التعدينية الأخرى ذات الصلة.

٦١ - ولا بد من استحداث وتحسين الشراكات المعرفية التي تركز على التعدين فيما بين الحكومات والشركات والمجتمعات المحلية على جميع المستويات، بما في ذلك من خلال إجراء الحوارات الوطنية بين ذوي المصلحة المتعددين.

٦٢ - ومن الضروري تعزيز القدرات التقنية على الصعيد الوطني، بدعم من المجتمع الدولي حسب الشروط التي يتفق عليها بشكل متبادل، من خلال ما يلي:

(أ) إدخال محتوى يتعلق بالتنمية المستدامة في التدريب التقني والإداري لقطاع التعدين؛

(ب) دعم بناء القدرات في البلدان النامية لتشجيع وجود آليات إدارية وطنية ملائمة، بما في ذلك القيام بما يلي:

'١' تنفيذ القوانين والأنظمة وإنفاذها؛

'٢' فهم وتقييم تبعات المسؤوليات البيئية على النحو الذي تفصله دراسات الآثار البيئية؛

'٣' القدرة التقنية على تحليل العقود والتفاوض بشأنها؛

(ج) تشجيع التعاون فيما بين الوزارات المعنية من أجل تناول قضايا التعدين على نحو متكامل؛

(د) دعم البلدان النامية في التعرف على الإمكانيات المتعلقة بالمعادن؛

(هـ) تشجيع تبادل ونشر أفضل الممارسات فيما يتصل بالمسائل البيئية، الذي يجرى، على سبيل المثال، بتنظيم حلقات دراسية في موقع التعدين، والتدريب باستخدام الإنترنت، وإقامة شبكات إقليمية قائمة على العلوم.

٦٣ - ومن الضروري أن يجري دعم نقل التكنولوجيات والخبرات السليمة بشروط يتفق عليها بشكل متبادل من أجل مساعدة البلدان النامية في الحد من الآثار السلبية البيئية والاجتماعية للتعدين، من خلال ما يلي:

(أ) تشجيع صناعة التعدين على عدم الاكتفاء فحسب باستيفاء شروط قوانين وأنظمة البلد المضيف، ودعوة شركات التعدين إلى القيام أيضا بتطبيق التكنولوجيات السليمة بيئيا أيا كان البلد الذي تعمل فيه هذه الشركات، والعمل مع الحكومة والصناعة وأصحاب المصلحة الآخرين من أجل تسهيل إسهام صناعة التعدين في التنمية المستدامة ضمن الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة؛

(ب) دعم التخطيط الاستراتيجي من أجل ضمان انتقال اقتصادي واجتماعي سلس فيما يتعلق بمرحلة ما بعد إغلاق المناجم؛

(ج) تشجيع عمليات نقل التكنولوجيا وتبادل أفضل الممارسات المتعلقة بإغلاق المناجم وإعادة التأهيل، والإدارة المستدامة للموارد المائية وتقليل التلوث المائي إلى الحد الأدنى الممكن، وتخفيض استهلاك الطاقة إلى الحد الأدنى الممكن وزيادة كفاءة استخدام الطاقة، والإدارة السليمة للمواد الكيميائية والمعالجة السليمة لنفايات المناجم وفق شروط يتفق عليها بشكل متبادل؛

(د) توفير بناء القدرات ونقل التكنولوجيا من أجل تطبيق تكنولوجيات التعدين المستدام وفق شروط يتفق عليها بشكل متبادل.

٦٤ - ومن الضروري تشجيع تحسين أداء شركات التعدين فيما يتعلق بما تطبقه من ممارسات التنمية المستدامة من خلال ما يلي:

(أ) تشجيع التعدين المسؤول الذي يمتثل للتنمية المستدامة؛

(ب) تشجيع قيام شركات التعدين باعتماد المعايير البيئية والاجتماعية الدولية الطوعية القائمة في مجال العمليات التعدينية، بما في ذلك في مجال تقييمات الآثار الاجتماعية والبيئية، مع اتباع مدونات سلوك شفافة يتفق عليها بشكل متبادل؛

(ج) تعزيز الإدارة السليمة لقطاع التعدين، بما في ذلك كفالة الشفافية والمساءلة، وتبادل الممارسات الجيدة مثل تقارير الاستدامة؛

(د) تحسين العلاقات مع المجتمعات المحلية ووضع آليات امتثال للشركات بشأن الضمانات البيئية والاجتماعية خلال العمليات التعدينية وبعدها.

٦٥ - ومن الضروري الاستمرار في تحسين إدارة قطاع التعدين من خلال ما يلي:

(أ) الاعتراف بعمل المنتدى الحكومي الدولي المعني بالتعدين والمعادن والفلزات والتنمية المستدامة، بما في ذلك إطار السياسات من أجل قطاع التعدين الذي وضعه المنتدى والذي يوفر نهجا منتظما لتطوير النشاط التعديني على نحو يشجع التنمية المستدامة، والاعتراف بدعم مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية للمنتدى؛

(ب) تشجيع الحوار الحكومي الدولي في الأمم المتحدة الذي يضم القطاع الاجتماعي والشركات وأصحاب المصلحة المعنيين، من أجل تبادل أفضل الممارسات وتقاسم الدروس المستخلصة من تطبيق مبادئ وممارسات التعدين المستدام؛

(ج) تشجيع شفافية السوق في تجارة المعادن وتوفير معلومات عن توجهات الأسواق العالمية، واستكشاف آثارها على التنافس وعلى السياسات الاقتصادية، لا سيما في البلدان النامية؛

(د) دعم مبادرات الشفافية الطوعية على جميع المستويات، بما في ذلك تناول قضية تحسين المساءلة المالية؛

(هـ) دعم الجهود الرامية إلى منع التدفقات المالية غير المشروعة المتأتية من أنشطة التعدين، مع مراعاة المبادرات الطوعية ذات الصلة كعملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ؛

(و) تشجيع استعمال المبادئ التوجيهية للأخلاقيات في قطاع التعدين، من أجل تحديد الآثار العكسية المرتبطة بقطاع التعدين ومنع حدوثها أو الحد منها.

٦٦ - ومن الضروري تشجيع الإدارة الحصيفة للموارد الطبيعية في قطاع التعدين من خلال القيام، حسب الاقتضاء، بتعزيز ما يلي:

(أ) الإدارة السليمة للموارد المعدنية؛

(ب) الإدارة السليمة للموارد المائية؛

(ج) الاستخدام الفعال للطاقة؛

(د) المعالجة السليمة لنفايات المناجم.

هاء - إطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة

٦٧ - تقرر اللجنة أنه، من أجل بلوغ الأهداف والغايات المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين المحددة في الفصل ٣ من خطة جوهانسبرغ للتنفيذ، يجري إنشاء إطار عمل عشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة يغطي الفترة ٢٠١١-٢٠٢١، استنادا إلى جدول أعمال القرن ٢١ وإعلان ريو بشأن البيئة والتنمية وخطة عمل جوهانسبرغ للتنفيذ.

٦٨ - وتقرر اللجنة أيضاً أن يكون لإطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة الرؤية والأهداف والغايات التالية:

(أ) إن إحداث تغييرات جذرية في الأسلوب الذي تنتهجه المجتمعات في عمليتيْ الإنتاج والاستهلاك أمر لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة على نطاق العالم. وينبغي أن تعزز جميع البلدان أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة وأن تضطلع البلدان المتقدمة النمو بدور الريادة في هذا المجال وأن تستفيد جميع البلدان من هذه العملية، آخذة في الاعتبار مبادئ ريو، بما فيها مبدأ المسؤوليات المشتركة المتباينة، على النحو الوارد في المبدأ ٧ من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية. وينبغي أن تضطلع الحكومات والمنظمات الدولية المعنية والقطاع الخاص وكافة المجموعات الرئيسية بدور فعال في إحداث هذا التغيير في أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة؛

(ب) لا بد أن يجري تقديم الدعم للمبادرات الإقليمية والوطنية من أجل الإسراع في التحول إلى الاستهلاك والإنتاج المستدامين بغية تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في إطار طاقة احتمال النظم الإيكولوجية، وأن يتم ذلك بمعالجة النمو الاقتصادي والتدهور البيئي والقيام، عند الاقتضاء، بالفصل بينهما، وتحسين الكفاءة والاستدامة في استخدام الموارد وفي عمليات الإنتاج والحد من من تدهور الموارد والتلوث والنفايات. وينبغي أن تتخذ جميع البلدان الإجراءات اللازمة، وأن تضطلع البلدان المتقدمة النمو بدور الريادة، آخذة في الاعتبار مسألتيْ تنمية البلدان النامية وما تحوزه من قدرات، عن طريق تعبئة المساعدة المالية والتقنية للبلدان النامية وبناء قدراتها من جميع المصادر؛

(ج) ينبغي أن يؤكد الإطار العشري رؤية مشتركة تقوم على ما يلي:

'١' دعم النمو العالمي المستدام والشامل للجميع والمنصف، والقضاء على الفقر والتشارك في الرخاء؛

'٢' تلبية الاحتياجات الأساسية وتحقيق نوعية حياة أفضل؛

'٤' تعزيز القدرة على تلبية احتياجات الأجيال المقبلة والمحافظة على النظم الإيكولوجية للأرض وحمايتها واستعادة صحتها وسلامتها؛

'٥' تشجيع المساواة بين الجنسين والمشاركة الفعلية لجميع الفئات بما في ذلك النساء والأطفال والشباب والشعوب الأصلية والسكان الذين يعيشون في أكثر الأوضاع هشاشة؛

'٦' الحد من استخدام المواد الخطرة والمواد الكيميائية السامة وجيل النفايات من قبيل المواد غير القابلة للتحلل بيولوجياً وانبعاث الملوثات؛

'٧' حماية الموارد الطبيعية وتعزيز الاستخدام الأكثر كفاءة للموارد الطبيعية والمنتجات والمواد المستردة؛

'٨' تعزيز نُهُج دورة الحياة، بما في ذلك كفاءة استخدام الموارد واستغلالها المستدام، والنُّهُج القائمة على القاعدة العلمية وعلى المعارف التقليدية، ونهج ''من المهد إلى المهد''، والمفهوم الثلاثي في معالجة النفايات وما يتصل بها من منهجيات أخرى، حسب الاقتضاء؛

'٩' تشجيع تهيئة فرص اقتصادية جديدة لجميع البلدان، مع إيلاء اهتمام خاص للبلدان النامية؛

'١٠' تعزيز قيام اقتصاد تنافسي شامل للجميع، يوفِّر العمالة الكاملة المنتجة والعمل اللائق للكافة ويزيد كفاءة نظم الحماية الاجتماعية؛

'١١' إتاحة أداة لدعم تنفيذ الالتزامات العالمية في مجال التنمية المستدامة، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتنفيذ الغايات والأهداف المتفق عليها في إطار الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة.

القيم المشتركة

٦٩ - وبغية تحقيق الرؤية والأهداف والغايات المبينة في الفقرة ٦٨ أعلاه، تقرر اللجنة ما يلي:

(أ) أن يكون إطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة مرناً بحيث يراعي اختلاف مستويات التنمية والقدرات والملكية الوطنية للاستراتيجيات والأولويات والسياسات الإنمائية لكل بلد، ويتيح إدماج المسائل الجديدة والناشئة مع اضطلاع البلدان المتقدمة النمو بدور الريادة في تنفيذ التدابير الرامية إلى تحقيق المزيد من أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة؛

(ب) أن يستفيد الإطار العشري من الجوانب القيمة التي تنطوي عليها تجارب من قبيل عملية مراكش، والنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، والمراكز الوطنية للإنتاج النظيف. وينبغي أن يجري النظر في إدماج الأنشطة الجارية لعملية مراكش، مثل أفرقة العمل التابعة للعملية، في هيكل الإطار العشري؛

(ج) أن يراعي الإطار العشري مبادئ ريو من ناحية صلاتها بالاستهلاك والإنتاج المستدامين؛

(د) ألا يشكل الإطار العشري دعوة لفرض قيود جديدة فيما يتعلق بالتمويل الدولي للتنمية والمساعدة الإنمائية الرسمية؛

(هـ) ألا تطبق الجهود الرامية إلى تعزيز الاستهلاك والإنتاج المستدامين بطريقة تنم عن تمييز تعسفي أو غير مبرر بين البلدان التي تسودها الظروف نفسها، أو تكون وسيلة لفرض تقييد مقنَّع على التجارة الدولية، وينبغي بدلا من ذلك أن تتماشى هذه الجهود مع أحكام الاتفاقات الموضوعة في إطار منظمة التجارة العالمية؛

(و) أن تبتغي الجهود التي ترمي إلى تعزيز الاستهلاك والإنتاج المستدامين بما يدعم فرص تنمية الأسواق الجديدة للمنتجات والتكنولوجيات، ولا سيما المتأتية من البلدان النامية؛

(ز) أن تراعي الأساليب والنهج في إطار الإطار العشري الظروف الخاصة للبلدان والنظم الإنتاجية فيها؛

(ح) أن يحد الإطار العشري من التجزؤ، ويدعم أوجه التآزر بين الاستجابات التي تُجابه بها مختلف التحديات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية في الأنشطة ذات الصلة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين وكذلك في تنفيذ الالتزامات العالمية في مجال التنمية المستدامة، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، مع تجنب ازدواجية المبادرات الدولية والإقليمية القائمة، ووضع التقدم المحرز والتحديات المتبقية بعين الاعتبار؛

(ط) أن يدعم الإطار العشري إدماج الاستهلاك والإنتاج المستداميْن في سياسات التنمية المستدامة وبرامجها واستراتيجياتها، بما في ذلك إدماجها، عند الاقتضاء وحيثما ينطبق، في استراتيجيات الحد من الفقر.

المهام

٧٠ - تقرر اللجنة أن تشمل مهام إطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة ما يلي:

(أ) تعزيز القيمة المضافة التي تتأتى من اتباع نهج قائم على الاستهلاك والإنتاج المستدامين بالنسبة إلى البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء، ولا سيما فرصة إحراز تقدم حثيث نحو تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في حدود طاقة احتمال النظم الإيكولوجية بالأخذ بحلول مفيدة لجميع الأطراف؛

(ب) تمكين جميع أصحاب المصلحة المعنيين من تبادل المعلومات والأدوات، والتعلُّم من أفضل الممارسات وتشاطرها على نحو ما يجري تحديده في مختلف المناطق، بما في ذلك عن طريق عملية مراكش، مع التسليم بضرورة مساعدة البلدان النامية في هذا الصدد؛

(ج) زيادة أواصر التعاون وتعزيزها، وزيادة التواصل وتعزيزه بين جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك إقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص؛

(د) دعم إدماج الاستهلاك والإنتاج المستدامين في اتخاذ القرارات على جميع المستويات، مع مراعاة طابعها الشامل لعدة قطاعات، على سبيل المثال، عن طريق عمليات التخطيط الاستراتيجي ورسم السياسات؛

(هـ) زيادة الوعي وإشراك المجتمع المدني،مع التركيز بشكل خاص على نظام التعليم المدرسي ولا سيما بين الشباب، وإدماج التوعية بالاستهلاك والإنتاج المستدامين في برامج التعليم الرسمية وغير الرسمية، حسب الاقتضاء؛

(و) تيسير إمكانية الحصول على المساعدة التقنية والتدريب والتمويل والتكنولوجيا وبناء القدرات، وبالأخص للبلدان النامية؛

(ز) الاستفادة من قاعدة المعارف العلمية والمتعلقة بالسياسات والآليات الدولية ذات الصلة في مجال السياسات العلمية؛

(ح) دعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية لتعزيز القدرات العملية والتكنولوجية من أجل السير نحو المزيد من أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة؛

(ط) تعزيز مشاركة القطاع الخاص في الجهود الرامية إلى التحول إلى الاستهلاك والإنتاج المستدامين، ولا سيما القطاعات التي يكون لها أثر بيئي واجتماعي كبير، بما في ذلك عن طريق تأكيد مسؤولية الشركات ومساءلتها بيئياً واجتماعياً؛

(ي) تعزيز الابتكار والأفكار الجديدة، مع زيادة الاعتراف بالمعارف التقليدية؛

(ك) تشجيع المفهوم الثلاثي في معالجة النفايات بوسائل منها تعزيز أعمال الترميم والصيانة كبديل للمنتجات الجديدة؛

(ل) القيام عند تنفيذ البرامج، وحسب الاقتضاء، بمراعاة المعلومات المتاحة بشأن الأسباب الجذرية لأنماط الاستهلاك الحالية، وبشأن التكاليف والفوائد المتصلة بتطبيق الاستهلاك والإنتاج المستدامين، لا سيما فيما يتعلق بآثارهما على العمالة والفقر؛

(م) إيلاء الاهتمام على الصعيد الدولي بالمبادرات الوطنية والإقليمية والدولية الناجحة التي تعجِّل بالتحول إلى الاستهلاك والإنتاج المستدامين، بما فيها المبادرات التي تعزز نقل التكنولوجيا. وأن يجري ذلك وفقاً لشروط متفق عليها بشكل متبادَل، وباعتبارها حافزاً للمشاركة الفاعلة في إطار العمل العشري، وبسبل منها على سبيل المثال، تسليط الضوء على الإنجازات المذكورة في التقارير المرحلية.

الهيكل التنظيمي

٧١ - تقرر اللجنة أن يضم الهيكل التنظيمي لإطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة العناصر التالية:

(أ) يُطلب إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يؤدي، في إطار ولايته الحالية، دور أمانة إطار العمل العشري وأن يضطلع في هذا السياق بالمهام التالية:

'١' التعاون الوثيق مع الدول الأعضاء والتجاوب معها؛

'٢' التعاون مع جميع الهيئات المعنية في الأمم المتحدة، بما فيها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، ومنظمة العمل الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومنظمة السياحة العالمية، من خلال فريق تنسيق

مشترك بين الوكالات، ومن خلال الكيانات واللجان الإقليمية بما يكفل وجود تنسيق قوي؛

'٣' زيادة المشاركة الفاعلة لأصحاب المصلحة الرئيسيين في إطار العمل العشري؛

'٤' المساهمة في أداء مهام إطار العمل العشري على النحو الوارد في الفقرة ٧٠ أعلاه؛

'٥' الاحتفاظ بقائمة مستكملة بالبرامج والمبادرات الجارية ضمن إطار العمل العشري؛

'٦' تنظيم الاجتماعات ذات الصلة بإطار العمل العشري وتقديم الخدمات لها؛

'٧' إعداد التقارير ذات الصلة بإطار العمل العشري؛

'٨' تقديم تقارير كل سنتين إلى لجنة التنمية المستدامة عن أنشطة الصندوق الاستئماني للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة وأدائه المالي على النحو المذكور في الفقرة ٧٢ أدناه؛

(ب) يُنشأ مجلس مصغر يتولى المسؤوليات التالية:

'١' الترويج لإطار العمل العشري؛

'٢' توجيه أمانة إطار العمل العشري؛

'٣' مساعدة الأمانة على ضمان التمويل فيما يتعلق بالاستهلاك والإنتاج المستدامين، ويشمل ذلك تقديم التبرعات للصندوق الاستئماني للبرامج المذكور في الفقرة ٧٢ أدناه؛

'٤' الإشراف على تشغيل أمانة الصندوق الاستئماني وآلية الموافقة على المشاريع التابعة له لضمان الحياد والموضوعية والشفافية والمساءلة والتوازن الإقليمي عند تخصيص موارد الصندوق واستخدامها؛

'٥' استعراض الأمانة للتقارير السنوية المرحلية بشأن البرامج التي تندرج في إطار العمل العشري؛

'٦' تقديم تقارير سنوية إلى لجنة التنمية المستدامة عن التقدم الذي يحرزه إطار العمل العشري؛

'٧' عقد الاجتماعات الدولية والإقليمية؛

'٨' تقديم توجيهات للعمليات التحضيرية للاستعراض الخمسي لإطار العمل العشري؛

'٩' دعوة ممثلي هيئات الأمم المتحدة والمجموعات الرئيسية للمشاركة في مداولاته؛

(ج) يُطلب إلى الجمعية العامة النظر في عملية تشكيل المجلس والترشيح لعضويته بحلول نهاية الدورة الخامسة والستين؛

(د) تُدعى الحكومات إلى تعيين جهات تنسيق معنية بمسألة الاستهلاك والإنتاج المستدامين، تعمل مع إطار العمل العشري بغية كفالة الاتصال والتنسيق مع المجلس والأمانة؛ وفي هذا الصدد، يُدعى أصحاب المصلحة الآخرون إلى القيام أيضا بتعيين جهات تنسيق معنية بمسألة الاستهلاك والإنتاج المستدامين؛

(هـ) يوضع منهاج من أجل التماس الدعم لبرامج الاستهلاك والإنتاج المستدامة تستفيد منه البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، حسب الاقتضاء؛

(و) يجري استعراض إطار العمل العشري في نهاية فترة خمس سنوات لتقييم الفوائد والتحديات والتنفيذ. ويمكن القيام بهذا الاستعراض بالاقتران مع عملية لجنة التنمية المستدامة.

وسائل التنفيذ

٧٢ - تقرر اللجنة أن تشمل وسائل تنفيذ إطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة الترتيبات التالية:

(أ) تقديم الدعم لتنفيذ البرامج والمبادرات المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين في البلدان النامية من خلال موارد مالية كافية من مصادر متعددة، بما في ذلك البلدان المانحة، والمؤسسات المالية الدولية، والقطاع الخاص، والمساهمات الطوعية الأخرى، ونقل التكنولوجيات السليمة بيئيا والحصول عليها بشروط يتم الاتفاق عليها بشكل متبادل وبناء القدرات، والبناء على الخبرات ذات الصلة، مثل خطة بالي الاستراتيجية لدعم التكنولوجيا وبناء القدرات؛

(ب) دعوة برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى إنشاء صندوق استئماني لبرامج الاستهلاك والإنتاج المستدامين من أجل تعبئة المساهمات الاختيارية من مصادر متعددة،

بما في ذلك مساهمات القطاع العام/الجهات المانحة، والقطاع الخاص وغير ذلك من المصادر بما فيها المؤسسات. على أن تتوافر في الصندوق الاستئماني العناصر التالية:

'١' أن تتمثل أهداف الصندوق في تلقي الموارد وتعبئتها بطريقة مستقرة ومستدامة ويمكن التنبؤ بها من أجل وضع برامج للاستهلاك والإنتاج المستدامين في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، حسب الاقتضاء؛ وتعزيز تخصيص الموارد بطريقة شفافة؛

'٢' أن يستخدم الصندوق لدعم تنفيذ إطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة في البلدان النامية من قبيل، توفير رأس المال الابتدائي اللازم لتطوير وتنفيذ المقترحات البرنامجية؛

'٣' ألا يكون تمويل الصندوق الاستئماني على حساب أنشطة التنمية المستدامة الأخرى ذات الأولوية القصوى التي تضطلع بها هيئات الأمم المتحدة؛

'٤' أن تفي المقترحات البرنامجية المقدمة من البلدان النامية للصندوق الاستئماني بالمعايير المحددة في الفقرة ٧٣ أدناه، وأن يراعى التوازن الإقليمي عند تخصيص التمويل؛

'٥' أن يُدعى برنامج الأمم المتحدة للبيئة بوصفه أمانة إطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة لأن يكون أمينا للصندوق وأن يدير عمليات الصندوق؛

'٦' أن تشجع الجهات المانحة والقطاع الخاص الجهات الأخرى على المساهمة في الصندوق الاستئماني بمجرد إنشائه، وتقديم الدعم العام لإطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، فضلا عن تقديم الدعم لبرامج ومبادرات محددة تلبي الأولويات الوطنية والإقليمية للبلدان النامية.

(ج) تشجيع الحكومات والمؤسسات المالية الدولية وغيرها من الجهات المعنية، بما في ذلك الشراكات في مجالي الاستهلاك والإنتاج المستدامين، أيضا على توفير التمويل والتكنولوجيا ودعم بناء القدرات لتنفيذ إطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من خلال قنوات أخرى، حسب الاقتضاء؛

(د) تشجيع إدماج البرامج والمبادرات ذات الصلة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين في برامج الحكومة وأنشطة التعاون القائمة، حسب الاقتضاء؛

(هـ) تعزيز البرامج القائمة والبرامج الجديدة التي توفر مختلف أشكال المساعدة التقنية والمساعدة الإنمائية وبناء القدرات، واتخاذ خطوات للترويج لهذه الفرص في البلدان النامية؛

(و) تيسير إقامة الشراكات وبناء القدرات من خلال تطوير الشبكات المهنية ومجتمعات الممارسين حول مختلف القضايا ذات الصلة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين؛

(ز) التحفيز على تقديم مزيد من المساعدات.

برامج الاستهلاك والإنتاج المستدامين

٧٣ - تتسم برامج الاستهلاك والإنتاج المستدامين المدرجة في إطار العمل العشري بطابعها الطوعي، وينبغي أن تكون مستوفية للمعايير التالية:

(أ) أن تساهم في تحقيق الأهداف والمبادئ الواردة في إطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، فضلا عن الركائز الثلاث للتنمية المستدامة؛

(ب) أن تكون مستجيبة للاحتياجات والأولويات والظروف الوطنية والإقليمية؛

(ج) أن تستند إلى نهج دورة الحياة، بما في ذلك كفاءة واستدامة استخدام الموارد، والمنهجيات ذات الصلة، بما فيها النُهُج القائمة على العلم وعلى المعارف التقليدية، ومفهوم من المهد إلى المهد، والمفهوم الثلاثي في معالجته النفايات، حسب الاقتضاء؛

(د) أن تقوم على قاعدة معرفية متينة في مجالي العلم والسياسة؛

(هـ) أن تتسم بالشفافية؛

(و) أن تكون متسقة مع الالتزامات الدولية، بما في ذلك قواعد منظمة التجارة العالمية، في حال انطباقها؛

(ز) أن تشجع تشجيع مشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين؛

(ح) أن تنظر في استخدام مزيج من الأدوات الفعالة مثل التعليم والتدريب وجمع البيانات، والأنشطة البحثية في كل برنامج، حسب الاقتضاء؛

(ط) أن تشمل وضع أهداف واضحة ومقاييس للنجاح؛

(ي) أن تشجع التآزر مع الأعمال التي يضطلع بها في مجالات مماثلة لتعزيز المنافع المشتركة وفرص تعبئة الموارد بغية تحقيق الأهداف المشتركة والحد من الازدواجية في الجهود الجارية، بما في ذلك الجهود التي تبذل في المحافل الدولية الأخرى؛

(ك) أن يجري وصفها بشكل موحد ومبسط، يشمل المعايير البرنامجية المذكورة أعلاه ويحدد الأطراف الفاعلة الرئيسية.

٧٤ - وتهدف القائمة المرنة الأولية غير الشاملة الواردة فيما يلي إلى توضيح بعض المجالات التي يمكن وضع البرامج فيها وتشجيع بذل جهود إضافية لإنشاء مثل هذه البرامج. ومن المهم أن يجري دعم المبادرات والبرامج التي تنفذها البلدان النامية. وتستند هذه القائمة الإرشادية إلى الخبرات المكتسبة من عملية مراكش، بما في ذلك المجالات التي تم تحديدها في اجتماعات المائدة المستديرة والاستراتيجيات وخطط العمل الإقليمية المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين، ضمن جملة أمور أخرى:

(أ) إعلام المستهلكين؛

(ب) أنماط الحياة وأنماط التعليم المستدامة؛

(ج) المشتريات العامة المستدامة؛

(د) المباني والإنشاءات المستدامة؛

(هـ) السياحة المستدامة بما في ذلك السياحة الإيكولوجية.

٧٥ - وتتولى أمانة إطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة تُعهد قائمة بجميع المشاريع والبرامج ضمن الإطار كوثيقة حيَّة، يجري تحديثها بانتظام كلما أضيفت برامج أو مشاريع أو مبادرات جديدة. وستكون القائمة بمثابة أداة إعلام تساعد في تحديد الشركاء والموارد اللازمة لدعم برامج ومبادرات بعينها.

٧٦ - ويمكن إطلاق البرامج ضمن إطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة فور تسجيلها لدى أمانة الإطار.

واو - الترابط والقضايا الشاملة لعدة قطاعات، بما في ذلك وسائل التنفيذ

٧٧ - إن مسائل التعدين والمواد الكيماوية والنقل ومعالجة النفايات والاستهلاك والإنتاج المستدامين كلها مسائل مترابطة ومتكاملة وينبغي معالجتها بطريقة متكاملة ومتسقة. والهدف من ذلك هو تعزيز التنفيذ مع النظر بعين الاعتبار إلى الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، والسياسات القطاعية ذات الصلة والمسائل الشاملة لعدة قطاعات على النحو الذي

حددته الدورة الحادية عشرة للجنة، فضلا عن الخصوصيات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والظروف والأطر القانونية وخصوصيات أفريقيا وأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول ذات الدخل المتوسط والدول الجزرية الصغيرة النامية على أن يوضع في الاعتبار أنه لا توجد صيغة واحدة تصلح للجميع.

٧٨ - وينبغي أن تكون الخيارات المتعلقة بالسياسات والتدابير العملية الرامية إلى التعجيل بالتنفيذ تشاركية وشفافة ومتعددة التخصصات ومتعددة القطاعات ويعزز بعضها بعضا، وأن تستعين بمجموعة متنوعة من النهج، ومنها نهج تنظيمية أو طوعية، وأن تجري مواءمتها للظروف المحلية.

٧٩ - وينبغي للخيارات المتعلقة بالسياسة أن تراعي الترابط بين المسائل ذات الصلة بالمجموعات المواضيعية والمسائل الشاملة لعدة قطاعات، من أجل تحسين التآزر وزيادة الكفاءة والمنافع المشتركة.

٨٠ - وما زال القضاء على الفقر والجوع هو الهدف الأسمى للتنمية المستدامة. وتحقيقا لذلك ينبغي أن تكون الغاية الفورية هي تحقيق الهدف المشمول بالأهداف الإنمائية للألفية الذي ينص على أن تخفض إلى النصف، بحلول سنة ٢٠١٥، نسبة سكان العالم الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد ونسبة سكان العالم الذين يعانون من الجوع.

٨١ - وينبغي أن تعالج الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة، على نحو متكامل، الركائز الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. وأن تتناول هذه الاستراتيجيات، ضمن جملة أمور، البعد الاجتماعي للعولمة والتحديات التي تفرضها الهجرة الدولية، والمساواة بين الجنسين، وإشراك أصحاب المصلحة المتعددين والاتساق بين السياسات، فضلا عن التقييمات الاستراتيجية بما يتماشى مع التشريعات الوطنية.

٨٢ - وينبغي أن تعزز الخيارات المتعلقة بالسياسة التنسيق بين الوزارات والتنسيق الشامل لعدة القطاعات، والتخطيط، وكذلك التنسيق بين المستويات المختلفة للإدارة.

خيارات السياسة/الإجراءات المطلوبة

٨٣ - من الضروري تسريع خطى التقارب بين الركائز الثلاث للتنمية المستدامة بطريقة شاملة وتشاركية على النحو التالي:

(أ) تشجيع أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة على النحو المشار إليه في الفقرة ٦٨؛

(ب) تعزيز الفوائد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية من خلال معالجة النفايات من منظور دورة الحياة الذي يستند، ضمن جملة أمور، إلى المفهوم الثلاثي في معالجة النفايات؛

(ج) تنفيذ هياكل حكومية شفافة وإدارة عامة فعالة، وتدابير صارمة لمكافحة الفساد على الصعيدين الوطني والدولي، ووضع أطر للمساءلة تتماشى مع الأطر الوطنية، وتراعي الحقائق المختلفة في البلدان المختلفة وشواغل المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية؛

(د) تيسير وتشجيع المشاركة النشطة من جانب فئات معينة تشمل، ضمن فئات أخرى، النساء والأطفال والشباب والشعوب الأصلية والأشخاص الذين يعيشون في أكثر الأوضاع هشاشة، عند وضع الخطط المحلية والوطنية، مع مراعاة التشريعات الوطنية وعمليات صنع القرار؛

(هـ) دمج السياسات المتعلقة بالمحاور المواضيعية الخمسة ضمن الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة وفقا للأطر القانونية الوطنية ذات الصلة؛

(و) تعزيز كفاءة منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ جدول أعمال التنمية المستدامة؛

(ز) تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في جميع الجوانب المتعلقة بسياسات التنمية المستدامة، وتمكين جميع فئات المجتمع من المشاركة والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حتى تتمكن من المساهمة كعناصر فاعلة ومبتكرة للتغيير؛

(ح) تشجيع الخيارات المتعلقة بالسياسات والتدابير العملية التي تسهم في تعزيز وجود العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع من أجل القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة؛

(ط) تشجيع زيادة الاستثمار في البنية التحتية للتعليم، وتعزيز الوصول الشامل والمجاني إلى التعليم الأساسي وتنمية قدرات الموارد البشرية من خلال توفير التعليم وبرامج التدريب المناسبة، الرسمية وغير الرسمية وغير النظامية، لا سيما للفقراء والفئات التي تعيش في أكثر الأوضاع هشاشة؛

(ي) تشجيع التعليم والتوعية والإعلام، باعتبار أنها يمكن أن تغير سلوك المستهلكين، وبالتالي تكون بمثابة وسيلة لتحقيق أنماط معيشية أكثر استدامة؛

(ك) تعزيز دور الشراكات بين أصحاب المصالح المتعددين من أجل تبادل المعلومات والمعارف وإقامة الشبكات؛

(ل) تشجيع مشاركة المجموعات الرئيسية في صنع القرارات وتمكين المزيد من هذه المشاركة وفقا لإجراءات التشريع الوطني.

٨٤ - ومن الضروري أن تجري إدارة الموارد الطبيعية بطريقة مستدامة لصالح الأجيال الحالية والمقبلة.

٨٥ - ولا بد من تعزيز بناء القدرات، وتشجيع نقل التكنولوجيا والقواعد العلمية وتبادل المعلومات والمعارف إلى البلدان النامية، فضلا عن تعزيز توافر التمويل من أجل التنمية المستدامة واستخدامه على نحو فعال.

٨٦ - وحسبما ورد في النتائج التي تمخض عنها العديد من مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية ومؤتمرات القمة، مثل خطة جوهانسبرغ للتنفيذ، بما في ذلك الفقرة ٨١ من الخطة، ضمن جملة أمور، فإن توفير وسائل التنفيذ أمر حيوي لتنفيذ السياسات العالمية والإقليمية والوطنية في مختلف المجالات، بما في ذلك المجالات المواضيعية للدورة الحالية. وتشمل وسائل التنفيذ مجموعة واسعة من خيارات السياسات والتدابير العملية. كما أن استكمال وتعزيز الإجراءات المحلية والوطنية، يجعل من التعاون الدولي أمرا ضروريا.

٨٧ - ومن الضروري تحسين تمويل وتعزيز نظم الصحة العامة من أجل زيادة فعالية مكافحة الأمراض المعدية بصفة خاصة، مثل السل والملاريا وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والأمراض غير المعدية التي يمكن أن تسهم في حدوثها مصادر كيميائية ونفايات متنوعة فضلا عن عمليات التعدين.

٨٨ - ولا بد من أن ينعقد العزم على تعزيز الجهود الرامية إلى تعبئة دعم مالي وتقني ذي جودة عالية وبالقدر الكافي و يمكن التنبؤ به، وزيادة تطوير ونشر التكنولوجيا الملائمة والمستدامة بأسعار معقولة، ونقلها بشروط يتم الاتفاق عليها بشكل متبادل، وهو أمر حاسم لتحقيق التنمية المستدامة والأهداف الإنمائية للألفية.

٨٩ - ومن الضروري تقديم الدعم لتطوير ونقل ونشر التكنولوجيات الجديدة في البلدان النامية، وفقا لشروط يتم الاتفاق عليها بشكل متبادل في المحاور المواضيعية الخمسة، حسب الاقتضاء.

٩٠ - ويجب أن يجري النظر إلى آليات التمويل الابتكارية باعتبار أنها يمكن أن تسهم إسهاما إيجابيا في مساعدة البلدان النامية على تعبئة موارد إضافية لتمويل التنمية على أساس طوعي. وينبغي أن يكمل هذا التمويل، المصادر التقليدية للتمويل وألا يكون بديلا عنها.

ومع إقرارنا بالتقدم الكبير المحرز في المصادر الابتكارية لتمويل التنمية، فإننا ندعو إلى الارتقاء بالمبادرات الحالية، حيثما كان ذلك مناسبا من أجل تحقيق ما يلي:

(أ) الاعتراف بأهمية الابتكار في دعم تنفيذ جميع المحاور المواضيعية للدورة التاسعة عشرة للجنة التنمية المستدامة؛

(ب) تعزيز كفاءة وفعالية استخدام وإيصال الموارد ومصادر التمويل الحالية لتلبية الاحتياجات المتزايدة للبلدان النامية في مواجهة أزمات متعددة ومترابطة، لا سيما أزمة الغذاء، وتغير المناخ، والأزمات الاقتصادية والمالية، على أن توضع في الاعتبار قرارات اللجنة المتعلقة بالتنمية المستدامة؛

(ج) مطالبة منظومة الأمم المتحدة، ودعوة المؤسسات المتعددة الأطراف والمؤسسات الإنمائية والمصارف الإقليمية، كل في حدود ولايته، إلى تعزيز مساعداتها للاستراتيجيات والخطط الإنمائية للبلدان النامية في مجالات النقل، والمواد الكيميائية ومعالجة النفايات والتعدين وإطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة؛

(د) الدعوة إلى الوفاء بجميع الالتزامات المتعلقة بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية، مع الاعتراف بدورها الأساسي كحافز لغيرها من مصادر التمويل من أجل التنمية، بما في ذلك الالتزامات التي تعهد بها العديد من الدول المتقدمة بشأن تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي لتقديم المساعدات الإنمائية الرسمية إلى الدول النامية، بحلول عام ٢٠١٥، فضلا عن هدف تخصيص نسبة تتراوح بين ٠,١٥ إلى ٠,٢٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة لأقل البلدان نموا.

(هـ) مضاعفة الجهود الرامية إلى تحسين نوعية المساعدة الإنمائية الرسمية، وزيادة تأثيرها على التنمية تمشيا مع المبادرات الأخيرة، مثل إعلان باريس لعام ٢٠٠٥ بشأن فعالية المعونة وبرنامج عمل أكرا لعام ٢٠٠٨، اللذين أسهما بدرجة كبيرة في الجهود التي تبذلها البلدان الملتزمة بهما، وذلك بطرق عدة من بينها اعتماد المبادئ الأساسية للملكية الوطنية والمواءمة والتنسيق، والإدارة القائمة على النتائج؛

(و) زيادة تحسين فرص الحصول على التمويل، بما في ذلك التمويل البالغ الصغر، لا سيما أمام المجتمعات المحلية والنساء والأعمال التجارية الصغيرة وعمال المناجم الحرفيين وأصحاب المزارع الصغيرة في البلدان النامية؛

(ز) التشديد على أن تهيئة البيئة المناسبة للتنمية الصناعية المستدامة، تقتضي أن يسارع المجتمع الدولي والقطاع الخاص باتخاذ تدابير لتسهيل تطوير ونقل ونشر التكنولوجيات السليمة بيئيا، وفقا لشروط متفق عليها بصورة متبادلة، إلى البلدان النامية، حسب الاقتضاء. والاعتراف بدور القطاع الخاص والبحث والتطوير والاستثمار في توفير التمويل للتكنولوجيات من أجل دعم تنفيذ المحاور المواضيعية للدورة التاسعة عشرة للجنة التنمية المستدامة وتعزيز دور الأطر التمكينية لدعم هذا الاستثمار؛

(ح) الإقرار بدور المعارف التقليدية في المحاور المواضيعية الخمسة، حسب الاقتضاء؛

(ط) تشجيع تنفيذ برامج محددة الأهداف لبناء القدرات في المجالات ذات الصلة بالمجموعات المواضيعية، وبأوجه الترابط بينها والمسائل الشاملة لعدة قطاعات، بالتنسيق مع المؤسسات المحلية والوطنية والإقليمية؛

(ي) الترحيب بالجهود الجارية لتعزيز ودعم التعاون بين بلدان الجنوب، والتعاون الثلاثي، والتأكيد على أن التعاون بين بلدان الجنوب ليس بديلا عن التعاون بين الشمال والجنوب لكنه مكمل له، والدعوة إلى التنفيذ الفعال للوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، الذي عقد في نيروبي في الفترة من ١ إلى ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩؛

(ك) تعزيز الموارد البشرية والقدرات المؤسسية ذات الصلة بالمحاور المواضيعية للدورة التاسعة عشرة للجنة التنمية المستدامة؛

(ل) تشجيع دعم التدريب والبحث والتطوير، لا سيما بشأن الممارسات المستدامة ونشر المعلومات والأساليب والممارسات، بطرق شتى من بينها توسيع نطاق الخدمات الإلكترونية والوسائط الاجتماعية وغيرها من أشكال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، حسب الاقتضاء، بغية الوصول إلى جميع المستخدمين؛

(م) تعزيز القاعدة العلمية وتبادل المعارف وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وغيرها من أشكال الشراكة ذات الصلة من أجل منع الآثار الضارة للمواد الكيميائية والنفايات، وبناء نظم مستدامة للنقل، وتحقيق أنماط عيش مستدامة، وتشجيع ممارسات التعدين المستدامة التي تقلل إلى أدنى حد الآثار السلبية للتعدين على المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية وتخفف منها؛

(ن) تشجيع المجتمع الدولي على تعزيز التزامه الجماعي برفع مستوى الوعي بأهمية التعليم من أجل التنمية المستدامة، في إطار عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة، والأهداف الإنمائية للألفية، ودعم الجهود الوطنية، والتأسيس للعمليات التي ستستمر إلى ما بعد نهاية العقد الحالي.

٩١ - ومن الضروري تقديم الدعم لنظام تجاري عالمي يكون مبنيا على القواعد ومنفتحا وغير تمييزي ومنصفا ومتعدد الأطراف، مع الاعتراف بالدور الرئيسي الذي تلعبه التجارة في تحقيق التنمية المستدامة.

٩٢ - وأخذاً بعين الاعتبار أوجه الضعف التي تنفرد بها بوجه خاص الدول الجزرية الصغيرة النامية، المسلم بها في برنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية تؤكد اللجنة من جديد دعمها لتنفيذ برنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس، ؛ وتؤيد الإجراءات الواردة في الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى لاستعراض تنفيذ استراتيجية موريشيوس، المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠؛ وتشجع تعزيز التعاون الدولي والتنسيق الشامل في منظومة الأمم المتحدة من أجل تقديم الدعم للدول الجزرية الصغيرة النامية.

المتابعة

٩٣ - من الضروري أن يجري استعراض تنفيذ القرارات المتخذة في الدورة التاسعة عشرة للجنة، باستخدام الآليات القائمة.

٩٤ - ويجب إحالة النتائج التي تمخضت عنها الدورة التاسعة عشرة للجنة إلى محافل أخرى، وبصفة خاصة المؤتمر الدولي الثالث المعني بإدارة المواد الكيميائية ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المقرر عقده في عام ٢٠١٢.

الفصل الثاني

المجموعة المواضيعية للدورة التنفيذية ٢٠١٠-٢٠١١ - دورة السياسات: (أ) النقل؛ (ب) المواد الكيميائية؛ (ج) معالجة النفايات؛ (د) التعدين؛ (هـ) إطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة

ألف - سير الأعمال

٣ - نظرت اللجنة في البند ٣ من جدول أعمالها في جلساتها الثانية إلى العاشرة وفي عدد من الاجتماعات الموازية للفريقين العاملين الأول والثاني التابعين لها، في الفترة من ٢ إلى ١٣ أيار/مايو ٢٠١١.

٤ - وفي جلستها الثانية، المعقودة في ٢ أيار/مايو، استمعت اللجنة، إلى بيانات عامة أدلى بها ممثلو الأرجنتين (باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين) ونيجيريا (باسم مجموعة الدول الأفريقية) والولايات المتحدة الأمريكية وبيرو وإسرائيل وسويسرا والاتحاد الروسي.

٥ - وفي الجلسة نفسها، استمعت اللجنة أيضا إلى بيانات عامة أدلى بها المراقبون عن هنغاريا (باسم الاتحاد الأوروبي) وشيلي (باسم مجموعة ريو) وإندونيسيا (باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا) والسودان (باسم مجموعة الدول العربية) وغرينادا (باسم تحالف الدول الجزرية الصغيرة) وفيجي (باسم الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ) ولبنان واليابان ودولة بوليفيا المتعددة القوميات وكمبوديا.

٦ - وفي الجلسة الثانية أيضا، أدلى ببيانات ممثلو اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (كذلك باسم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا).

٧ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيانات ممثلو المجموعات الرئيسية التالية: النساء؛ والأطفال والشباب؛ والشعوب الأصلية؛ والمنظمات غير الحكومية؛ والسلطات المحلية؛ والعمل والنقابات؛ والأعمال التجارية والدوائر الصناعية؛ والأوساط العلمية والتكنولوجية؛ والمزارعون.

٨ - وفي ٢ أيار/مايو أيضا، عُقد الاجتماع الأول (الموازي) لكل من الفريقين العاملين الأول والثاني التابعين للجنة.

٩ - وافتتح إدواردو مينيس (الفلبين)، الرئيس المشارك للفريق العامل الأول، المناقشة العامة بشأن مشروع الوثيقة التفاوضية المقدم من الرئيس والمتعلق بالبند الفرعي (أ)، النقل.

١٠ - وأدلى ببيانات ممثلو بيرو (باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين) والولايات المتحدة وإسرائيل وسويسرا وجمهورية الكونغو الديمقراطية والمملكة العربية السعودية وأستراليا وكندا. وأدلى ببيانات أيضا المراقبون عن هنغاريا (باسم الاتحاد الأوروبي) والهند والمكسيك.

١١ - وافتتح أندرو غوليدزينوفسكي (أستراليا)، رئيس الفريق العامل الثاني، المناقشة العامة بشأن مشروع الوثيقة التفاوضية المقدم من الرئيس والمتعلق بالبند الفرعي (هـ) ''إطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة''.

١٢ - وأدلى ببيانات ممثلو سويسرا ونيجيريا والولايات المتحدة وإسرائيل وكندا والنرويج. وأدلى ببيانات أيضا المراقبون عن سنغافورة (باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين) وكمبوديا ونيوزيلندا وسري لانكا والهند واليابان وغرينادا.

١٣ - وأدلى ببيان أيضا المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

١٤ - وفي جلستها الثالثة المعقودة في ٦ أيار/مايو، استمعت اللجنة، إلى تقارير مقدمة من رئيسي الفريق العامل الأول، السيد مينيس، وسيلفانو فرغارا فاسكويس (بنما)، ومن رئيسي الفريق العامل الثاني، السيد غوليدزينوفسكي، والسيد عبد الغني مرابط (الجزائر)، عن التقدم المحرز في المفاوضات الجارية في الفريقين.

١٥ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيانات ممثلو المجموعات الرئيسية التالية: الشعوب الأصلية؛ والمنظمات غير الحكومية؛ والأوساط العلمية والتكنولوجية (كذلك باسم مجموعات الأعمال التجارية والدوائر الصناعية والمزارعين).

١٦ - وفي الجلسة الرابعة المعقودة في ١٠ أيار/مايو، قدم رئيسا الفريق العامل الأول، أيفي بانسون - أبالوس (الفلبين) والسيد فاسكويس، ورئيسا الفريق العامل الثاني، السيد غوليدزينوفسكي والسيد مرابط، تقارير أخرى عن التقدم المحرز في المفاوضات الجارية في الفريقين.

الجزء الرفيع المستوى

١٧ - عقدت اللجنة جزءا رفيع المستوى في الفترة من ١١ إلى ١٣ أيار/مايو ٢٠١١.

١٨ - وفي الجلسة الخامسة المعقودة في ١١ أيار/مايو، افتتح الرئيس، لاسلو بوربيلي، وزير البيئة والغابات في رومانيا، الجزء الرفيع المستوى وأدلى ببيان استهلالي.

١٩ - وفي الجلسة نفسها، ألقى وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية كلمة أمام اللجنة باسم الأمين العام.

٢٠ - وفي الجلسة نفسها أيضا، استمعت اللجنة إلى بيانات أدلى بها المتكلمون الرئيسيون التالية أسماؤهم: يانيز بوتوشنيك، المفوض الأوروبي المعني بالبيئة؛ وجيفري ساكس، مدير معهد الأرض والحائز على جائزة كويتليت للتنمية المستدامة وأستاذ السياسة والإدارة الصحيتين بجامعة كولومبيا؛ وأشوك كوشلا، رئيس الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة.

٢١ - وفي الجلسة الخامسة أيضا، أدلى ببيانات كل من سيلفيا ميريغا، السفيرة ورئيسة وفد الأرجنتين (باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين)؛ وساندور فازيكاس، وزير التنمية الريفية، هنغاريا (باسم الاتحاد الأوروبي)؛ وغوستي محمد هاتا، وزير البيئة في إندونيسيا (باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا) وأروى أنور محمد صالح، السكرتيرة الثانية في البعثة الدائمة للسودان لدى الأمم المتحدة (باسم مجموعة الدول العربية)؛ ودينيس كلمان، وزير البيئة وإدارة الموارد المائية والصرف، باربادوس (باسم تحالف الدول الجزرية الصغيرة)؛ وزينغ وانتونغ، نائب رئيس اللجنة الوطنية التابعة للمؤتمر الاستشاري السياسي لشعب الصين، الصين؛ وتركي بن ناصر بن عبد العزيز، وزير رئاسة الأرصاد والبيئة، المملكة العربية السعودية؛ وفيل هوغان، وزير البيئة والمجتمعات المحلية والحكم المحلي، أيرلندا؛ وبريدراغ سيكوليتش، وزير التنمية المستدامة والسياحة، الجبل الأسود؛ وجورجي سالارو، وزير البيئة، جمهورية مولدوفا؛ وجلعاد إردان، وزير حماية البيئة، إسرائيل؛ وبومو إيندا مولوا، وزيرة المياه وشؤون البيئة، جنوب أفريقيا؛ وخوان رافاييل إلفيرا، أمين هيئة البيئة والموارد الطبيعية، المكسيك؛ وبابلو واغنر، نائب وزير التعدين، شيلي؛ وبليز لوويمي، وزير البيئة والإيكولوجيا الحضرية والتنمية المستدامة، غابون؛ وبيرلان نغماتولين، رئيس لجنة البيئة في البرلمان، كازاخستان؛ ومارغاريتا سونغكو، نائبة المدير العام والمنسقة في الهيئة الوطنية للاقتصاد والتنمية، الفلبين؛ وهيديكي مينامياكاوا، نائب وزير البيئة، اليابان؛ فرانز بيريز، سفير البيئة، سويسرا؛ وتشياراكشيت شاترجي، وكيل وزارة البيئة والغابات، الهند.

الحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين

٢٢ - وفي الجلسة السادسة المعقودة في ١١ أيار/مايو، افتتح الرئيس الحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين في موضوع ”خيارات السياسات والتدابير العملية والطريق إلى الأمام“ وأدلى ببيان.

٢٣ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيانات ممثلو الولايات المتحدة والمراقبان عن هنغاريا (باسم الاتحاد الأوروبي) وجنوب أفريقيا.

٢٤ - وأدلى ببيانات أيضا ممثلو اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ومكتب الأمم المتحدة لشؤون الفضاء الخارجي، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٢٥ - وأدلت ببيانات أيضا المجموعات الرئيسية التالية: النساء؛ والأطفال والشباب؛ والشعوب الأصلية؛ والمنظمات غير الحكومية؛ والسلطات المحلية؛ والعمال والنقابات؛ والأعمال التجارية والدوائر الصناعية؛ والأوساط العلمية والتكنولوجية؛ والمزارعون.

الموائد المستديرة الوزارية التفاعلية

٢٦ - وفي جلستها المعقودة في ١٢ أيار/مايو، عقدت اللجنة مائدتين مستديرتين تفاعليتين موازيتين.

٢٧ - وشارك بول مانييت، وزير المناخ والطاقة، بلجيكا، ومارغاريتا سونغكو، نائبة المدير العام والمنسقة في الهيئة الوطنية للاقتصاد والتنمية، الفلبين، في رئاسة المائدة المستديرة ١ بشأن موضوع ”وضع برامج وإطار عمل للإسراع بالتحول نحو الاستهلاك والإنتاج المستدامين“.

٢٨ - وافتتحت الرئيسة المشاركة (الفلبين) المائدة المستديرة وأدلت ببيان.

٢٩ - وقدم المحاورون التالية أسماؤهم عروضا: موهان موناسينغي، نائب رئيس هيئة الأمم المتحدة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، جنيف، ورئيس معهد موناسينغي للتنمية، كولومبو؛ وأكيم شتاينر، المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ وبول أناستاس، المدير المساعد للبحث والتطوير، وكالة الولايات المتحدة لحماية البيئة.

٣٠ - وتلا ذلك حوار تفاعلي مع المحاورين أدلى خلاله بمداخلات ممثلو بيرو والجزائر وكولومبيا وكازاخستان ولاتفيا وسويسرا وكندا وفرنسا وألمانيا.

٣١ - وأدلى ببيانات أيضا المراقبون عن إندونيسيا وأيرلندا وإسبانيا واليابان والسويد والبرتغال وجنوب أفريقيا وفنلندا وغواتيمالا وبربادوس والمغرب وتركيا.

٣٢ - وأدلى ببيان المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

٣٣ - وأدلى ببيان ممثل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ.

٣٤ - وأدلى ببيان ممثل منظمة السياحة العالمية.

٣٥ - وأدلى ببيانات ممثلو المجموعتين الرئيسيتين التاليتين: الأطفال والشباب؛ والمنظمات غير الحكومية.

٣٦ - ولخص الرئيس المشارك (بلجيكا) الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية الصادرة عن الحوار التفاعلي.

٣٧ - وشارك فيل هوغان، وزير البيئة والمجتمعات المحلية والحكم المحلي، أيرلندا، وبليز لوويمي، وزير البيئة والإيكولوجيا الحضرية والتنمية المستدامة، غابون في رئاسة المائدة المستديرة ٢، بشأن موضوع ''تعزيز فرص الوصول إلى النقل المستدام في المناطق الحضرية والمناطق الريفية''.

٣٨ - وافتتح الرئيس المشارك (أيرلندا) المائدة المستديرة وأدلى ببيان.

٣٩ - وقدم المحاورون التالية أسماؤهم عروضا: يووان كلوس، المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية؛ وأليسون دايفس، كبير موظفي تخطيط النقل، شركة أروب للاستشارات، نيويورك.

٤٠ - وتلا ذلك حوار تفاعلي مع المحاورين أدلى خلاله ببيانات ممثلو الاتحاد الروسي وألمانيا والصين وغابون.

٤١ - وأدلى أيضا ببيانات المراقبون عن هنغاريا (باسم الاتحاد الأوروبي) وأفغانستان والهند وجمهورية إيران الإسلامية وتركيا وصربيا وغانا والسنغال.

٤٢ - وأدلى ببيان أيضا ممثل اللجنة الاقتصادية لأوروبا.

٤٣ - وأدلى ببيان ممثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٤٤ - وأدلى أيضا ببيانات ممثلو المجموعات الرئيسية التالية: العمال والنقابات؛ والمزارعون؛ والأطفال والشباب؛ والنساء؛ والمنظمات غير الحكومية.

٤٥ - ولخص الرئيس المشارك (غابون) الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية الصادرة عن الحوار التفاعلي.

٤٦ - وفي جلستها الثامنة المعقودة في ١٢ أيار/مايو، عقدت اللجنة مائدتين مستديرتين تفاعليتين موزايتين أخريين.

٤٧ - وشارك شريف رحماني، وزير التخطيط العمراني والبيئة، الجزائر، ونيكولا روزينسكي، وكيل الدولة للبيئة، كرواتيا في رئاسة المائدة المستديرة ٣ بشأن الموضوع المعنون ''الانتقال إلى عصر انعدام النفايات والإدارة السليمة للمواد الكيميائية''.

٤٨ - وافتتح الرئيس المشارك (الجزائر) المائدة المستديرة وأدلى ببيان.

٤٩ - وقدم المحاورون التالية أسماؤهم عروضا: جيم ويليس، الأمين التنفيذي لأمانتي اتفاقيتي بازل وستكهولم، والأمين التنفيذي المشترك لأمانة اتفاقية روتردام في برنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ وكريج بوليكوفاتش، مدير برنامج المواد الكيميائية ومعالجة النفايات والمدير المعاون لوحدة البيئة بمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث؛ وبراساد موداك، الرئيس التنفيذي لمركز الإدارة البيئية، مومباي، الهند.

٥٠ - وتلا ذلك حوار تفاعلي مع المحاورين أدلى خلاله ببيانات ممثلو إستونيا وإسرائيل والولايات المتحدة وكولومبيا ونيجيريا وتايلند وسويسرا والصين وكوستاريكا.

٥١ - وأدلى أيضا ببيانات المراقبون عن إندونيسيا وبربادوس وأيرلندا وسلوفينيا وجمهورية كوريا وجنوب أفريقيا والسويد والهند وزمبابوي وفنلندا وبولندا وتركيا والسنغال والكاميرون وجمهورية إيران الإسلامية.

٥٢ - وأدلى ببيان أيضا المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

٥٣ - وأدلى ببيانات ممثلو المجموعتين الرئيسيتين التاليتين: الأوساط العلمية والتكنولوجية والمزارعون.

٥٤ - ولخص الرئيس المشارك (كرواتيا) الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية الصادرة عن الحوار التفاعلي.

٥٥ - وشارك زولتان إيليس، وزير الدولة لشؤون البيئة في وزارة التنمية الريفية، هنغاريا، ولويس ألبرتو فيراتي فيليس، وزير البيئة والموارد الطبيعية، غواتيمالا، في رئاسة المائدة المستديرة ٤ بشأن موضوع ''تهيئة بيئة مؤاتية للتعدين المستدام''.

٥٦ - وافتتح الرئيس المشارك (هنغاريا) الاجتماع وأدلى ببيان.

٥٧ - وقدم المحاورون التالية أسماؤهم عروضا: آن مايست، مسؤولة الإدارة العلمية، مؤسسة ستراتوس للاستشارات؛ وبن بيتشي، مدير الاتصالات، المجلس الدولي للتعدين والفلزات.

٥٨ - وتلا ذلك حوار تفاعلي مع المحاورين أدلى خلاله بمداخلات ممثلو ناميبيا وكندا وأستراليا والصين وإستونيا ومنغوليا وغابون.

٥٩ - وأدلى أيضا ببيانات المراقبون عن هنغاريا (باسم الاتحاد الأوروبي) وأفغانستان والسنغال وكمبوديا وغانا والهند.

٦٠ - وأدلى ببيان أيضا ممثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٦١ - وأدلى ببيانات ممثلو المجموعات الرئيسية التالية: الشعوب الأصلية؛ والنساء؛ والعمال والنقابات؛ والأطفال والشباب؛ والأوساط العلمية والتكنولوجية.

٦٢ - ولخص الرئيس المشارك (غواتيمالا) الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية الصادرة عن الحوار التفاعلي.

الحوار الوزاري

٦٣ - وفي الجلسة التاسعة المعقودة في ١٣ أيار/مايو، أجرت اللجنة حوارا وزاريا مغلقا بشأن الموضوع المعنون ''التحرك نحو التنمية المستدامة: التوقعات من ريو + ٢٠''.

٦٤ - وافتتح الرئيس الجلسة وأدلى ببيان.

٦٥ - واستمعت اللجنة إلى بيان أدلى به الأمين العام.

٦٦ - وتلا ذلك حوار تفاعلي، أدلى خلاله ببيانات ممثلو كل من الأرجنتين (باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين)، وبلجيكا، والبرازيل، والصين، وكولومبيا، والولايات المتحدة الأمريكية، والجزائر، والاتحاد الروسي، وفرنسا، وسويسرا، وباكستان، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، والمملكة العربية السعودية، وإثيوبيا.

٦٧ - وأدلى أيضا ببيانات المراقبون عن غرينادا (باسم الدول النامية الجزرية الصغيرة)، وجنوب أفريقيا، وإسبانيا، وكرواتيا، والهند، وفنلندا، والسنغال، وغانا، وطاجيكستان، وإيطاليا، ودولة بوليفيا المتعددة القوميات، والسودان، وأوزبكستان.

٦٨ - وأدلى ببيان أيضا المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

٦٩ - وأدلى ببيان ممثل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ.

٧٠ - وأدلى ببيانين ممثلا منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو).

٧١ - وأدلى أيضا ببيانين ممثلا برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٧٢ - وأدلى ببيانات أيضا ممثلو المجموعات الرئيسية التالية: المزارعون؛ والمنظمات غير الحكومية؛ والعمال والنقابات؛ والأعمال التجارية والدوائر الصناعية؛ والأوساط العلمية والتكنولوجية.

٧٣ - وأدلى الرئيس ببيانات ختامية.

الإجراء الذي اتخذته اللجنة

خيارات السياسة والتدابير العملية للإسراع بالتنفيذ في مجالات النقل والمواد الكيميائية ومعالجة النفايات والتعدين، وإطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة

٧٤ - في الجلسة العاشرة المعقودة في ١٣ أيار/مايو ٢٠١١، قدم الرئيس عرضا لنص تجميعي منقح لمشروع للوثيقة الختامية أورد في ورقة غير رسمية عممت بالإنكليزية فقط.

٧٥ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيانات ممثلو الأرجنتين (باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين)، والولايات المتحدة الأمريكية، وباكستان، ونيجيريا، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، وكندا، والمملكة العربية السعودية، والجزائر.

٧٦ - وفي الجلسة العاشرة أيضا، أدلى ببيانات المراقبون عن السودان (باسم مجموعة الدول العربية)، واليابان، ومصر، والجمهورية العربية السورية، ونيكاراغوا.

٧٧ - وفي الجلسة نفسها أيضا، أدلى ببيانين المراقبان عن الاتحاد الأوروبي وعن فلسطين.

٧٨ - وأدلى ببيان أيضا مدير شعبة التنمية المستدامة.

٧٩ - ولم تتخذ اللجنة أي إجراء بشأن مشروع الوثيقة الختامية بسبب عدم اكتمال النصاب القانوني.

باء - موجز للمناقشة

البيانات الاستهلالية

٨٠ - افتتحت الدورة التاسعة عشرة للجنة التنمية المستدامة في نيويورك في ٢ أيار/مايو ٢٠١١.

٨١ - وافتتح رئيس الدورة التاسعة عشرة للجنة أعمال الدورة، وأبرز في ملاحظاته الاستهلالية التحديات المتعددة التي يواجهها العالم مؤكدا أن المسار التقليدي للنمو لم يعد قابلا للتحقيق. وأشار إلى ضرورة وجود تدابير ملموسة وقرارات في مجال السياسات من أجل تشجيع أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة والدفع قدما بالمجالات المواضيعية الأخرى الداخلة في أعمال الدورة الحالية للجنة التنمية المستدامة. وشجع الرئيس الوفود على التركيز على المنجزات اللازم تحقيقها للنهوض بخطة الاستدامة العالمية إلى توافق في الآراء والتوصل بشأن هذه المجالات المواضيعية.

٨٢ - وأدلى وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بملاحظات استهلالية أيضا. وأشار إلى المغزى الخاص الذي تمثله الدورة التاسعة عشرة للجنة التنمية المستدامة وأرجع ذلك لسببين هما: المجالات المواضيعية الرئيسية المطروحة للنقاش فيها، لا سيما إطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، ولكونها آخر دورة تعقد قبل الانعقاد المقرر في حزيران/يونيه ٢٠١٢ لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة حيث يتوقع اتخاذ قرارات بشأن الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة. وقال إن أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة تنذر بتجاوز طاقة التحمل في نظم دعم الحياة. وشدد على ضرورة اتخاذ قرارات قوية قابلة للتفعيل بشأن المواضيع الخمسة للدورة التاسعة عشرة للجنة وبشأن الوضع الفريد لهذه الردود، من أجل الإسهام في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، سواء على صعيد الاقتصاد المراعي للبيئة في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، أو على صعيد الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة.

النقل

٨٣ - اتفق المندوبون على الحاجة إلى وجود خيارات وبنية أساسية في مجال النقل تتسم بالكفاية والأمان والاستدامة وتتاح بأسعار معقولة، باعتبار ذلك شرطا لتحقيق إمكانية الوصول والموصولية في البلدان النامية. وأشارت مجموعة من البلدان إلى أن توصيات السياسة يجب أن تحترم تولي البلدان زمام الأمور وأن تراعي فيها الأولويات الوطنية. ومن الأهداف المهمة الأخرى في مجال السياسة زيادة كفاءة استخدام الوقود والطاقة وتقليل التلوث والاكتظاظ والآثار الصحية السلبية. وشدد بعض المندوبين على أهمية التخطيط المتكامل للنقل في الحضر وفي الريف، واستحداث تكنولوجيات جديدة وضرورة توافر قواعد البيانات الموثوقة في مجال النقل.

المواد الكيميائية

٨٤ - أيدّ كثير من المندوبين استمرار تنفيذ الهدف المتوخى لعام ٢٠٢٠ بشأن تحقيق الإدارة السليمة للمواد الكيميائية عن طريق النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية. ورُئي أن تعزيز القدرات التقنية والمعلوماتية والمؤسسية أمور هامة أيضا. وشدد بعض البلدان على الحاجة إلى تطويرات القدرات المحلية من أجل إدارة الإنتاج الكفؤ والاستخدام الفعال للمواد الكيميائية وكفالة الحماية عن طريق تعزيز اللوائح التنظيمية وبرامج الرصد المعنية بالسلامة الكيميائية وكذلك، بالتأهب لحالات الطوارئ والحوادث. واقتُرحت أيضا استراتيجية شاملة للتمويل العالمي للمواد الكيميائية.

معالجة النفايات

٨٥ - اعتبرت مسائل معالجة النفايات والتقليل منها إلى الحد الأدنى، لا سيما نفايات المنتجات الإلكترونية والنفايات الخطرة ضمن الأولويات الرئيسية. وشدد بعض البلدان على هدف فك الارتباط بين إنتاج النفايات والنمو الاقتصادي، كما شدد على الحاجة لأن تدعم المنظمات الدولية والبلدان المتقدمة النمو بناء القدرات على البلدان النامية في سبيل تنفيذ الاتفاقيات ذات الصلة. وشملت اقتراحات أخرى ما يلي: تعزيز المراكز الإقليمية؛ وضع برامج لتعزيز سبل العيش لجامعي القمامة وملتقطي المهملات وتجنب عمالة الأطفال؛ والتحول من سياسات معنية بالنفايات إلى سياسات ملموسة تقوم على الدورة الكاملة للمنتجات، واعتبار نفايات الطعام نوعا هاما من النفايات تتطلب معالجتها من هذا المنظور؛ وإعداد برامج بشأن الوقود المستنفد ومعالجة النفايات المشعة وفقا لاتفاقيات النفايات المشعة في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

التعدين

٨٦ - أيدّ المندوبون هدف زيادة الفوائد الاقتصادية لأنشطة التعدين إلى الحد الأقصى مع تقليل آثارها الاجتماعية والبيئية إلى الحد الأدنى. واقترح اتباع نهج كلي يدمج التعدين بشكل كامل في برامج التنمية المستدامة. وأشارت مجموعة من البلدان إلى أن خيارات السياسة في مجال التعدين يجب أن تحترم المبدأ ٢ من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية (الحق السيادي للدولة في استغلال مواردها عملا بسياساتها البيئية والإنمائية). وشدد بعض آخر من البلدان على ضرورة استئصال كافة أشكال عمالة الأطفال في قطاع التعدين كما لوحظ أن التنقيب عن المواد المشعة يؤثر على الشعوب الأصلية.

إطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة

٨٧ - أيدّ المندوبون صياغة إطار عمل عشري فعال للبرامج يشجع على الإنتاج المستدام للسلع والخدمات، استجابة للحاجات الأساسية، وتقليل استخدام المواد السمية إلى الحد الأدنى وكفالة الاستخدام الكفؤ للموارد الطبيعية، وتطوير مثل هذا الإطار. وقد أيدّ كثير من الوفود المفهوم الثلاثي في معالجة النفايات. ورُئي أيضا أن أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة، بما في ذلك الصيد الجائر وتغير المناخ، تؤثر على الدول النامية الجزرية الصغيرة تأثيرا بالغ الخطورة. وشدد بعض البلدان على أن إطار العمل العشري لا ينبغي أن يفرض قيودا أو شروطا على البلدان النامية.

الدول النامية الجزرية الصغيرة

٨٨ - أشار الكثير من المندوبين أن التقدم الذي أحرزته الدول النامية الجزرية الصغيرة صوب تحقيق التنمية المستدامة لم يكن كافيا، وفيما انتهى إليه الاجتماع الاستعراضي رفيع المستوى بشأن تنفيذ استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، وأن هناك كثيرا من أوجه القصور في الدعم المؤسسي الذي يقدم إلى هذه الدول. رأت مجموعة من البلدان ضرورة وجود آلية للتنسيق تتسم بطابع رسمي وكلي أكبر من أجل إيصال الدعم المتاح من الأمم المتحدة وغيرها من الجهات إلى الدول النامية الجزرية الصغيرة، وأن هناك أيضا حاجة للمزيد من البيانات والتحليلات الفنية من أجل معالجة أوجه الضعف الفريدة والخاصة التي تعاني منها هذه الدول. ورُئي أيضا أن ثمة حاجة لوضع آليات إقليمية من أجل حماية المحيطات والمناطق الساحلية في الدول النامية الجزرية الصغيرة من النفايات المتولدة عن السفن ووقايتها من التحديات التي تشكلها تحركات المواد الخطرة عبر الحدود.

الجزء الرفيع المستوى

بيانات استهلالية

٨٩ - افتتح الرئيس في جلسة عامة الجزء الرفيع المستوى من الدورة التاسعة عشرة للجنة في ١١ أيار/مايو. واستمع الوزراء ورؤساء الوفود والممثلون رفيعو المستوى من منظومة الأمم المتحدة وممثلو المجموعات الرئيسية إلى ملاحظات استهلالية أدلى بها وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الذي تلا رسالة من الأمين العام، وإلى بيانات افتتاحية أدلى بها يانيز بوتيشنيك، المفوض الأوروبي المعني بالبيئة، وجيفري ساكس، مدير مركز الأرض في جامعة كولومبيا، وأشوك كوشلا، رئيس الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، ورئيس هيئة ''الخيارات الإنمائية''، وهو أحد أبرز الخبراء العالميين في مجال البيئة والتنمية المستدامة.

٩٠ - وأشار عدد من الوفود إلى أهمية أن تتوصل الدورة التاسعة عشرة للجنة إلى إجراءات وتدابير ملموسة في مجال السياسة للتعجيل بتنفيذ جدول أعمال التنمية المستدامة مع ضرورة وجود وسائل واضحة للتنفيذ وتوافر الإرادة السياسية اللازمة. وأُقترح أيضا إقامة الشراكات وتعزيز أواصر التعاون بما في ذلك التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون بين بلدان الشمال والجنوب. وأكد بعض الوفود الحاجة لاتباع استراتيجيات وتدابير تلائم وتحترم خصوصيات الأحوال الوطنية ومستويات التنمية في مختلف البلدان.

٩١ - وفيما يتعلق بالنقل، أكد بعض الوفود الأهمية التي يمثلها التنقل المستدام في تعزيز النمو الاقتصادي والموصولية والتجارة ورفع مستويات المعيشة، إلا أن الآثار البيئية والصحية لارتفاع مستوى التلوث الناجم عن قطاع النقل تثير الشواغل أيضا. وجرى التأكيد على ضرورة توافر خيارات وبنية أساسية للنقل تتسم بالكفاية وبالأمان والاستدامة وبإمكانية تحمل تكلفتها. وأشار بعض الوفود إلى أهمية الاستفادة من الدورة التاسعة عشرة كفرصة لتغيير عادات التنقل والنهوض بنظم النقل المستدامة وتحسين كفاءة استخدام الطاقة في قطاع النقل والتشجيع على النقل النظيف المنخفض الكربون. وجرى التأكيد على إقامة الشراكات ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات ونشر التكنولوجيات السليمة بيئيا في مجال النقل في البلدان النامية.

٩٢ - وأشار كثير من الوفود إلى مسألة التعدين باعتبارها مسألة تتقاطع فيها بوضوح الركائز الثلاثة للتنمية المستدامة. وأشاروا إلى أن أنشطة التعدين تنطوي على إمكانية تغيير الحياة والاقتصاد، إلا أنها أيضا كثيرا ما تتسبب في آثار لا رجعة فيها على البيئة. وجرى التأكيد على الحاجة إلى تحقيق توازن بين الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المرتبطة بأنشطة التعدين، لا سيما فيما يتصل بإشراك المجتمعات المحلية في اتخاذ القرارات بشأن أنشطة التعدين وتكاليفها وفوائدها. وأكد عديد من الوفود الحاجة لوضع سياسات قوية تتعلق بالتعدين يمكنها التوصل إلى حلول جديدة إزاء ''تحقيق المزيد بموارد أقل''، وزيادة الثروة والرفاه لجميع أصحاب المصلحة وتخفيف الضغط على النظم الإيكولوجية. وأبرز بعض الوفود أهمية الإدارة الرشيدة لقطاع التعدين على كافة الصعد، والعدالة في اقتسام المنافع وتعزيز الشفافية، باعتبارها عناصر رئيسية للإدارة المستدامة لهذا القطاع. وشددت عدة وفود على أن سياسات التعدين ينبغي أن تسترشد بمبادئ ريو. وأكدت وفود أخرى أن الممارسات المستدامة في قطاع التعدين يجب أن يصاحبها زيادة المسؤوليات الاجتماعية والبيئية للشركات، بما يدعم سبل العيش في المجتمع ويعزز الخطط الإنمائية الوطنية.

٩٣ - وأكد العديد من الوفود ضرورة وضع نهج عالمي إزاء المواد الكيميائية، بما في ذلك استخدامها والتخلص منها على نحو يقلل من المخاطر التي تلحقها بصحة الإنسان والبيئة. وأشار كثير من الوفود إلى أهمية تعزيز نظم معلومات المواد الكيميائية، وزيادة الحوافز التي توفرها السياسة وتعزيز القدرات المؤسسية للرصد وزيادة التنسيق والتعاون لتقديم الدعم التقني وبناء القدرات. وأيد عدد من الوفود اعتماد وتنفيذ النظام العالمي المنسق لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها، من أجل إكمال أهداف الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف بشأن المواد الكيميائية. وأكدت هذه الوفود ضرورة وجود قدر أكبر من الاتساق في الإدارة البيئية الدولية، لا سيما الحاجة إلى تعزيز قيام مزيد من التآزر فيما بين اتفاقيات بازل وروتردام

وستوكهولم. وأكدت الوفود الحاجة إلى تقديم المساعدة المالية والتقنية على الصعيد الوطني لزيادة تثقيف وتدبري جميع أصحاب المصلحة على استخدام الموارد الكيميائية ومناولتها بشكل مأمون ومسؤول. وأكدت عدة وفود أن النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية يشكل إطارا عالميا مهما لتعزيز القدرات من أجل كفالة الإدارة السليمة للمواد الكيميائية وتقليص الفجوة في القدرات بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو. وجرى التشديد على ضرورة تعزيز التعاون التكنولوجي فيما يتعلق بالمواد الكيميائية والتخلص من النفايات.

٩٤ - وفيما يتعلق بمعالجة النفايات، أشار عدة وفود إلى ضرورة التحول صوب سياسات تشجع على اعتبار النفايات موردا ذا قيمة اقتصادية قادرا على إيجاد الوظائف ودفع عجلة الابتكار وتقليل التلوث. وأكد العديد من الوفود أن الزيادة المطردة في توليد النفايات تقتضي تعزيز الدعم التكنولوجي والتقني والمالي، لا سيما في البلدان النامية. وجرى التشديد على أن السياسات المتكاملة لمعالجة النفايات ينبغي أن تشجع اتباع المفهوم الثلاثي في معالجة النفايات بشكل أكثر فعالية وأن تدعم بناء القدرات من أجل تنفيذ هذه السياسات. وأكد بعض الوفود الحاجة إلى فك الارتباط، على الصعيدين المحلي والدولي، بين إنتاج النفايات والتدهور البيئي من جانب، والنمو الاقتصادي من جانب آخر، بتفضيل نهج منع النفايات، ثم إعادة استخدامها، ثم إعادة تدويرها واستعادة الطاقة الموجودة فيها بحيث يكون التخلص منها بشكل مأمون وسليم بيئيا هو الملاذ الأخير. وأعرب العديد من الوفود عن الحاجة إلى أن تقدم المنظمات الدولية والبلدان المتقدمة النمو المساعدة إلى البلدان النامية في تعزيز قدراتها الوطنية والبشرية والمؤسسية في التعامل مع معالجة النفايات. وأشار العديد من الوفود إلى النفايات الإلكترونية أيضا لا سيما في سياق الحاجة إلى بناء قدرات لتحسين معالجة هذا النوع من النفايات.

٩٥ - وفيما يتعلق بإطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج، أكد عدد من الوفود أهمية أن تعتمد اللجنة إطار عمل طموحا للبرامج يمهد الطريق لإحداث تغيير في النموذج وتهيئة رؤية مشتركة واتباع نهج عملي المنحى من أجل الاستخدام الأكثر استدامة للموارد الطبيعية. وشدد على أن الاستهلاك والإنتاج المستدامين يشكلان مسألة رئيسية في الدورة الحالية للجنة وأنه ينبغي توجيه مسارهما نحو تحسين أوجه الكفاءة والاستدامة في استخدام الموارد، وفي الوقت نفسه كفالة تحقيق مكاسب اجتماعية هامة. وشدد العديد من الوفود على أن إطار العمل العشري يمكن أن يكون محفزا رئيسيا للانتقال إلى الاقتصاد المراعي للبيئة. وأكدت وفود أخرى أن إطار العمل العشري ينبغي أن يُدعم بهيكل مؤسسي يتسم بالكفاءة يستمد من الهياكل القائمة في الأمم المتحدة، ويعزز التنسيق

بين الوكالات ويشجع المزيد من التعاون فيما بين الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة، ولا سيما القطاع الخاص وذلك عن طريق أنشطة المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركات. وأُشير إلى التوعية بوصفها قاعدة الأساس لتعزيز اتباع دورة حميدة من الخيارات المسؤولة، التي تعزز الممارسات الجيدة وتحفز الشركات على التحلي بالمسؤولية وتوحي بالابتكارات في مجال استخدام الموارد الشحيحة، وإنتاج نفايات أقل والنهوض بالرفاه الاجتماعي للبشر. وجرى تسليط الضوء على الآليات اللازمة لتيسير الحصول على التكنولوجيات السليمة بيئيا، وتعزيز بناء القدرات وتقديم المساعدات المالية.

حوار أصحاب المصلحة المتعددين في موضوع ”خيارات السياسة والتدابير العملية والطريق إلى الأمام“

٩٦ - جرى خلال الجزء الرفيع المستوى حوار بين أصحاب المصلحة المتعددين في الموضوع المعنون ”خيارات السياسات والتدابير العملية والطريق إلى الأمام“. وأتاح الاجتماع الفرصة لتبادل الآراء على نطاق واسع فيما بين طائفة كبيرة من المشاركين بمن فيهم ممثلي الحكومات وممثلي المجموعات الرئيسية ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة.

٩٧ - وأكد المشاركون مجددا أهمية اتباع نهج إزاء التنمية المستدامة ركيزته البشر، يشدد على ضرورة تعزيز نوعية الحياة ويلبي احتياجات الفقراء. ودعت الوفود إلى العمل على اتباع نهج متوازن وتكاملي للتنمية المستدامة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ومعالجة مسألة الحد من الفقر. وفي هذا الصدد، حدد عدد من الوفود إطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة بوصفه صكاً ذي أهمية بالغة في تعزيز التنفيذ الأكثر فعالية للتنمية المستدامة.

٩٨ - وفي الوقت نفسه، أُعرب عن القلق إزاء ضعف تنفيذ جدول أعمال التنمية المستدامة، ولا سيما في أوساط الجماعات ذات الاحتياجات الخاصة. وجرى في هذا الصدد، تسليط الضوء على أوجه الضعف في صفوف النساء والشباب.

٩٩ - وأكد المشاركون الدور الحيوي الذي يضطلع به جميع أصحاب المصلحة في كفالة تحقيق التنمية المستدامة. ولذلك، صدر العديد من الدعوات المطالبة بتيسير قدر أكبر من مشاركة المجتمع المدني في الحوار وفي عمليات اتخاذ القرار والتنفيذ الفعال، لا سيما على الصعيدين الوطني والمحلي. وأُعربَ عن الاهتمام بإنشاء شبكات موثوق بها لأصحاب المصلحة المتعددين وشبكات للمعارف من أجل دعم العمل على صعيد المجتمع المحلي على نحو أكثر تنسيقا وفعالية.

١٠٠ - وأولي مزيد من الاهتمام لخيارات السياسات والتدابير العملية للنهوض بتنفيذ مبادرات سليمة في إطار المجموعة المواضيعية الراهنة. وجرى التأكيد على أهمية الوصول إلى وسائل النقل الآمنة والميسورة التكلفة لما لها من دور في تحسين نوعية الحياة عن طريق تعزيز الفرص الاقتصادية وتعزيز إمكانية الحصول على الخدمات الاجتماعية، ولا سيما في مجالي الصحة والتعليم. وكانت هناك أيضا دعوة إلى التصدي للتحديات في مجال النقل من منظور جنساني. وانصب التركيز كذلك على الحاجة إلى استخدام المزيد من التكنولوجيات قليلة الانبعاثات، وتطوير نظم متعددة الوسائل للنقل الجماعي.

١٠١ - ودعا المشاركون إلى إيلاء قدر أكبر من الاهتمام للتأثير الاجتماعي الذي ترتبه عمليات التعدين على المجتمع المحلي. وأُعرب عن القلق إزاء تدمير الأراضي التقليدية والمواقع التراثية؛ وزيادة تراكم النفايات؛ والأخطار التي تشكلها المناجم المهجورة؛ وإسهام أنشطة التعدين في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. وكانت هناك دعوة لحظر عمل الأطفال في المناجم وتعزيز تلبية احتياجات عمال المناجم وأسرهم.

١٠٢ - وجرى أيضا الاعتراف بالدور المحوري الذي تضطلع به سلطات المدن والسلطات المحلية في إدارة ومراقبة الجوانب الرسمية وغير الرسمية لصناعة النفايات. وأولي اهتمام للحاجة إلى تعزيز نظم من أجل المعالجة الأكثر فعالية للنفايات الكيميائية وكفالة قدر أكبر من خضوع الأعمال التجارية والصناعة للمساءلة عن منتجاتها. ورئي أنه من المهم أيضا إعطاء المستهلكين معلومات كاملة فيما يتعلق بالمخاطر التي تشكلها النفايات الكيميائية. وأُشير إلى الدور القيّم الذي يضطلع به النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية فيما يتعلق بإدارة المواد الكيميائية.

١٠٣ - وجرى التأكيد على أهمية نهج دورة الحياة في زيادة كفاءة الموارد والطاقة إلى أقصى حد ممكن. وفي هذا السياق، رئي أنه من الممكن تحقيق المزيد عن طريق الشراكة. وجرى التشديد على الدور الحيوي للاستهلاك والإنتاج المستدامين في النهوض بالتنمية المستدامة والتصدي لتغير المناخ بوجه خاص. وأُعرب عن الدعم القوي لإطار العمل العشري ودُعي إلى الالتزام على أرفع المستويات السياسية لضمان تنفيذه. وكانت هناك دعوة أيضا للتنفيذ التام لاتفاقات كانكون فيما يتعلق بالحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.

١٠٤ - وجرى التأكيد على دعم التنفيذ في البلدان النامية عن طريق آليات التمويل وبناء القدرات ومن خلال برامج البحث والتحليل وآليات نقل التكنولوجيا، بوصفها ذات أهمية حيوية لتحقيق التنمية المستدامة.

الموائد المستديرة الوزارية التفاعلية

اجتماع المائدة المستديرة ١: وضع برامج وإطار عمل للإسراع بالتحول نحو الاستهلاك والإنتاج المستدامين

١٠٥ - تولى الرئاسة المشتركة لاجتماع المائدة المستديرة بول مانييت، وزير المناخ والطاقة في بلجيكا، ومارغاريتا سونغكو، نائبة المدير العام والمنسقة في الهيئة الوطنية للاقتصاد والتنمية في الفلبين.

١٠٦ - وذكر أول المحاورين، موهان موناسينغي، رئيس معهد موناسينغي للتنمية في سيري لانكا، أن تغير المناخ قد يكون تعبير مجازي عن الاستهلاك والإنتاج المستدامين. وقال أنه يتعين على البلدان مرتفعة الدخل أن تحد من استهلاك الموارد ومن انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، بينما يتعين على الدول الفقيرة أن تنمو على مسار التكنولوجيا المراعية للبيئة والأقل كثافة في استهلاك الموارد. ودعا إلى وضع أهداف للألفية تتعلق بالاستهلاك تركز على زيادة الاستهلاك لدى ما نسبته ٢٠ في المائة من أفقر السكان وإنقاص الاستهلاك لدى ما نسبته ٢٠ في المائة من أغنى السكان في جميع أنحاء الكرة الأرضية.

١٠٧ - وقال المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة إن الاستهلاك والإنتاج المستدامين أصبحا مسألة أساسية لمستقبل الكوكب. وأشار إلى أن تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن فك الارتباط، الذي صدر مؤخرا عن لجنة الموارد العالمية، انتهى إلى أنه إذا ما استمرت ممارسات الأعمال التجارية على النحو المعتاد الآن فإنها تحتاج في عام ٢٠٥٠ إلى موارد تعادل ثلاثة أضعاف الموارد التي تتيحها الأرض. ولذلك، فإن إطار العمل العشري يشكل لبنة جوهرية لتحقيق التنمية المستدامة؛ حيث يؤدي إلى التوسع في السياسات والممارسات وتعم أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامين.

١٠٨ - وقال مساعد مدير وكالة الولايات المتحدة لحماية البيئة، بول أناستاس، إن استخدام الطاقة والمواد بالمستوى الحالي يأخذ مساراً لا يتسم بالاستدامة. وأكد أن تصحيح هذا التوجه عن طريق تدابير تحقيق الكفاءة يشكل تحديا ضخما. لكنه رأى أن مبادئ التصميم المستدام يمكن أن تكون أداة هامة لتحسين بيئة البشر والحد من التدهور البيئي. وأشار إلى ما تقدمه الكيمياء المراعية للبيئة ومحاكاة الطبيعة من إسهام بالنسبة للتصميم المستدام.

١٠٩ - وقال إن ارتفاع مستويات الاستهلاك في البلدان المتقدمة النمو، الذي يأخذ عادة شكل أنماط تبديدية، واقترانه بتسارع نمو الاستهلاك في الاقتصادات الناشئة واستمرار النمو السكاني في العالم يعطي دفعة إضافية لجهود البدء في وضع إطار العمل العشري. وأكد كثير

من الوفود التقدم الكبير الذي أحرزته عملية مراكش في المساعدة على تحديد عناصر الإطار، وكما أكدت الخبرات المكتسبة في إطار عملية مراكش أن الاستهلاك والإنتاج المستدامين أصبحا الآن مفهوما ثابت الفائدة، ويجب تعميمه. وكذلك، فإن عددا كبيرا من دراسات الحالات الإفرادية في جميع أنحاء العالم دل على الكيفية التي يمكن بها تحقيق كفاءة الموارد وتعزيز الاستدامة على طول سلاسل الإمداد وفك الارتباط بين النمو الاقتصادي والتدهور البيئي، لكن هذه الانجازات لا تزال قائمة على نطاق صغير.

١١٠ - وجرت مناقشة مجموعة من الخيارات في مجال التكنولوجيا والسياسات، بما في ذلك اعتماد التكنولوجيات قليلة الكربون وتكنولوجيات استغلال الطاقة المتجددة، والتوجيهات المتعلقة بتحقيق الكفاءة، والسياسات الغذائية/الزراعية المستدامة، وسياسات الشراء المستدامة وتدابير تشجيع تغيير سلوك المستهلك. وقد رُئي أن اتباع نهج دورة الحياة ينبغي أن يكون مبدأً رئيسيا في إطار العمل العشري.

١١١- وساد توافق عام في الآراء بشأن الحاجة إلى بدء تنفيذ إطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة من أجل دعم الأنشطة على الصعيدين الوطني والإقليمي، وضرورة أن يتضمن الإطار التزاما سياسيا قويا وأن ينطوي على هيكل واضح. وذكرت الوفود أن البرامج المشمولة بالإطار يجب أن تكون ملموسة وذات طابع طوعي ويمكن التوسع فيها بسرعة وتقييمها على نحو دوري. وينبغي أن تتسم البرامج بالمرونة بما يتيح التكيف مع ظروف التنمية في جميع البلدان. وحث البعض على ضرورة أن يتضمن إطار العمل العشري عنصرا قويا لبناء القدرات. وقيل إن اعتماد الإطار يؤثر تأثيرا إيجابيا على التنمية المستدامة وتغير المناخ ويشكل الأساس الذي يقوم عليه مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وأعرب آخرون عن أملهم في أن يستخدم الإطار كمنبر لتبادل أفضل الممارسات بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين.

١١٢ - وجرى وصف عدد من المبادرات الإقليمية بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين، بما في ذلك الإطار العشري الإقليمي الأفريقي للبرامج المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين، ومبادرة الجسر الأخضر في آسيا الوسطى، ومبادرة النمو الأخضر في آسيا، والتزام وزراء البيئة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بتحقيق الاستهلاك والإنتاج المستدامين.

١١٣ - وشدد عدد من الوفود على أن التنفيذ الناجح للإطار يتطلب المشاركة القوية من جانب جميع أصحاب المصلحة، ليس فقط الحكومات الوطنية، بل أيضا الأعمال التجارية

والمنظمات غير الحكومية والنقابات والسلطات المحلية والمستهلكين. وثمة حاجة إلى مشاركة واسعة النطاق من أصحاب المصلحة من أجل إحداث تحول في الأسواق.

١١٤ - وأشار العديد من الوفود إلى أن توفير التمويل سيكون أساسيا لنجاح تنفيذ إطار العمل العشري. وأُقترح أن تتأتى الموارد المالية للإطار من مصادر كثيرة، بما في ذلك من تعميم موضوع الاستهلاك والإنتاج المستدامين في البرامج القائمة على الصعيد الوطني، ومن مشاريع التمويل متعددة الأطراف والثنائية، وأيضا من استثمارات تقوم بها المصارف الإقليمية والدولية والقطاع الخاص. ويتعين أيضا إعادة توجيه الاستثمارات نحو التكنولوجيات والصناعات النظيفة.

١١٥ - وأكدت المجموعات الرئيسية مجددا الحاجة إلى برامج لمعالجة أساليب الحياة والتعليم المستدامة. وأعربت أيضا عن أملها في أن ترى مؤشرات وأهدافا واضحة تتصل بالاستهلاك والإنتاج المستدامين، مع توجيه أهداف الاستهلاك والإنتاج المستدامين نحو تحقيق رفاه البشر.

١١٦ - وأخيرا، وفيما يتعلق بالدعم المؤسسي، ساد الاجتماع اتفاق على أنه ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يتبوأ القيادة في تنسيق إطار العمل العشري بمشاركة فاعلة لهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها اللجان الإقليمية، التي تولت تنفيذ برامج في مجال الاستهلاك والإنتاج المستدامين. واستنادا إلى تجربة عملية مراكش، أُقترح أن ينشئ إطار العمل العشري لجنة توجيه تعمل على إشراك جميع أصحاب المصلحة. وكما أشير إلى أن لجنة الموارد العالمية، التي أنشأها برنامج الأمم المتحدة للبيئة، يمكن أن تقدم التوجيه العلمي اللازم لإطار العمل العشري المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة.

اجتماع المائدة المستديرة ٢: تعزيز فرص الوصول إلى النقل المستدام في المناطق الحضرية والمناطق الريفية

١١٧ - تولى الرئاسة المشتركة لاجتماع المائدة المستديرة فيل هوغان، وزير البيئة والمجتمعات المحلية والحكم والإدارة المحلي في أيرلندا، وبليز لوويمبي، وزير البيئة والتخطيط والإيكولوجيا الحضرية والتنمية المستدامة في غابون.

١١٨ - وأشار الاجتماع إلى أن التنقل والحصول على الخدمات والسلع تشكل شروطا جوهرية مسبقة للتنمية المستدامة. ويعتمد النقل بدرجة كبيرة للغاية على الوقود الأحفوري. وفي كثير من المدن حول العالم، يسهم النقل بقدر كبير في تلوث الهواء محليا. ويُعد قطاع النقل مسؤولا أيضا عن الحصة الآخذة في النمو في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. ويشكل توفير قدر أكبر من حركية التنقل لسكان العالم على نحو أكثر إنصافا واستدامة من

الناحية البيئية تحديات متنامية ومتزايدة الإلحاح أمام واضعي السياسات على الصعيدين المحلي والوطني.

١١٩ - ويعتبر وجود الهياكل والخدمات الأساسية الكافية في مجال النقل في المناطق الريفية ذا أهمية جوهرية. ويمكن للتنمية الريفية المتكاملة والطرق الريفية الصالحة للاستخدام في جميع أحوال الطقس أن تعزز أنشطة الحد من الفقر بتيسير الوصول إلى التعليم والوظائف والأسواق والخدمات الصحية والخدمات الأخرى. وفي اجتماع المائدة المستديرة، أبلغت الدول عن التقدم المحرز في توسيع نطاق وتحسين الهياكل الأساسية للنقل وخدماته في المناطق الريفية، وجرى أيضا تسليط الضوء على الحاجة المستمرة مع ذلك إلى الحصول على قدر أكبر من الدعم الدولي. وتواجه البلدان الخارجة من النزاع والبلدان المتضررة من الكوارث الطبيعية تحديات في إعادة بناء الهياكل الأساسية لنظم النقل تحتاج إلى دعم خاص في هذا الصدد.

١٢٠ - وينبغي أن تحتل مسألة إنشاء نظم النقل ذات النوعية الجيدة أولوية في صميم عملية التنمية المستدامة. ويعيش معظم البشر في أنحاء العالم في المدن، وبحلول عام ٢٠٣٠، سيعيش معظم العدد المتزايد من السكان في البلدان النامية في المدن أيضا (أو في المدن الكبرى) وغيرها من الأماكن الحضرية. وقد أظهرت المناقشات عدم وجود خطة لجميع البلدان. ومع ذلك، يعتبر عنصر تحسين إدماج اعتبارات النقل في التخطيط الحضري، وعنصر الإدارة الأفضل لنظام النقل هامين، وثمة حاجة إلى تحسين فهم النقل بالنظر إليه ليس بوصفه مسألة تتعلق بالتكنولوجيا فحسب، بل بوصفه مسألة تتعلق بالسياسات أيضاً.

١٢١ - وينبغي اتخاذ تدابير لتمكين البشر من تلبية حاجاتهم إلى الحصول على السلع والخدمات دون السفر لمسافات طويلة تتطلب استخدام المركبات ذات المحركات. ويمكن أن يكون للتخطيط الحضري للأراضي ذات الكثافة السكانية العالية والاستخدام المختلط تأثير ملموس على تكاليف النقل. ولذلك فإن إنشاء النظم المتكاملة للنقل، بما فيها قطاع النقل غير الرسمي تشكل تحديا. وتنطوي زيادة جمع البيانات وتحليلها على فائدة وتمثل ضرورة لتخطيط وإدارة النقل بصورة فعالة من أجل تلبية حاجات مستخدمي وسائل النقل.

١٢٢ - وثمة حاجة إلى إتاحة سبل الوصول على الصعيد المحلي، ولا سيما للفقراء وكبار السن والشباب وذوي الإعاقات. وهناك حاجة إلى دمج ممرات المشاة ومسارات الدراجات في شبكات النقل، بشكل يصل الناس بحاجاتهم وبالنقل العام. ويمكن، إن دعت الضرورة، النظر في إعادة تخصيص حيز الشارع. وثمة اعتراف على نطاق واسع بأهمية تحسين السلامة على الطرقات.

١٢٣ - ويمكن لنظم النقل المتعددة الوسائل إذا ما أُتيحت معها لوجستيات متقدمة أن تيسر استخدام وسائل النقل الأكثر كفاءة في أغراض معينة، بما في ذلك السكك الحديدية والممرات المائية، وأن تحد من رحلات العودة الخالية من الركاب. ويمكن للنقل العام للركاب أن يستفيد من وجود مسارات مخصصة أو مسالك مستقلة لإتاحة فرصة استخدام وسائل النقل عالية السرعة قليلة الوقفات. ولنظم أجرة النقل المترابطة والموحدة للحافلات المحلية والنقل السريع بالحافلات ووصلات ركاب القطارات والطائرات أن تيسر استخدام أكثر الوسائل كفاءة، وبالتالي تحد من وقت السفر والتلوث وحوادث المرور.

١٢٤ - ويمثل تهيئة بيئة مواتية من أجل تحقيق مزيد من التنمية المستدامة للنقل مسألة ذات أهمية. ويمكن أن يستفيد كثير من واضعي سياسات النقل في البلدان النامية من التدريب في إطار برامج بناء القدرات على الصعيد الوطني أو الدولي. وكما أن مشاركة قاعدة عريضة من الجمهور في عملية وضع السياسات واتخاذ القرارات تشكل أيضا مسألة جوهرية.

١٢٥ - وأخيرا، لعبت تكنولوجيا النقل دورا رئيسيا في تعزيز التنمية المستدامة. وثمة حاجة لإجراء تحسين كبير في كفاءة استخدام الطاقة في النقل إذا ما أُريد تنقُّل مزيد من الناس باستهلاك مستويات أقل من الطاقة. ويمكن بل ينبغي توفير حوافز للابتكار في مجال تكنولوجيا النقل. ويتطلب تعزيز التنمية المستدامة بذل جهود أكبر للارتقاء بالبحث والتطوير وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا في مجال تكنولوجيا النقل. ويمكن تحقيق مستقبل أكثر استدامة في مجال النقل للجميع، من خلال تعاون دولي أكبر وأكثر فعالية.

اجتماع المائدة المستديرة ٣: الانتقال إلى عصر انعدام النفايات والإدارة السليمة للمواد الكيميائية

١٢٦ - شارك في رئاسة هذه المائدة المستديرة شريف رحماني، وزير التخطيط العمراني والبيئة في الجزائر، ونيكولا روزينسكي، وزير الدولة لشؤون البيئة في كرواتيا. ونظر المشاركون في اجتماع المائدة المستديرة في الجهود الرامية إلى المضي قُدُما نحو عصر تنعدم فيه النفايات وتتحقق فيه إدارة أكثر فعالية للمواد الكيميائية. وركز الحوار الرفيع المستوى، الذي أخذ شكل ثلاث عروض نقاشية، على المسائل الرئيسية التالية: التدابير المتعلقة بالسياسات اللازمة لتصريف النفايات بشكل أفضل وإدراج المعالجة السليمة للنفايات ضمن السياسات الإنمائية على جميع المستويات؛ البيئة المؤاتية اللازمة لتنفيذ السياسات التي تؤدي إلى انعدام النفايات؛ والإجراءات المطلوبة لتحسين التقييم والإدارة على مدى دورة حياة المواد الكيميائية.

١٢٧ - وأعربت الوفود عن تأييدها لتنفيذ اتفاقيات بازل وروتردام وستكهولم، وشددت على الحاجة إلى مواصلة تعزيز التآزر فيما بين الاتفاقيات الثلاث لضمان معالجة أكثر فعالية للنفايات والمواد الكيميائية. وتم تحديد الاتساق والحد من التجزؤ كهدفين رئيسيين. وجرى التركيز على الحاجة إلى تعزيز رؤية استراتيجية لكيفية معالجة النفايات والمواد الكيميائية السامة من خلال مزيد من التنسيق لتنفيذ الاتفاقيات على الصعيد الوطني، وضمان اتباع نهج أكثر تكاملا لاستراتيجيات معالجة النفايات ومنع إنتاجها وإعادة تدويرها واستراتيجيات التعافي.

١٢٨ - غير أنه لوحظ أن الوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في تلك المعاهدات ما زال يشكل تحديا كبيرا للبلدان النامية. ومن ثم دعت الوفود إلى وضع آليات أكثر فعالية للتمويل ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات من أجل دعم تنفيذ هذه الاتفاقيات. وكان ثمة دعوة أيضا في هذا الصدد إلى تعزيز المراكز التقنية الإقليمية التي حددتها الاتفاقيات.

١٢٩ - وسُلِط الضوء على أهمية وجود استراتيجية مالية عالمية شاملة لدعم معالجة النفايات وإدارة المواد الكيميائية. وأعرب عن الدعم لتنفيذ النظام العالمي المنسق لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها.

١٣٠ - وأعربت الوفود عن تأييدها القوي للنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، لا سيما برنامج البداية السريعة التابع له. ودعت إلى مزيد من التعزيز لتنفيذ النهج الاستراتيجي، وخاصة في مجال المواد الكيميائية الجديدة مثل المنتجات الكهربائية والإلكترونية. وكان هناك أيضا تأييد شديد للعمل الرامي إلى وضع تعريف لصك عالمي مُلزم قانونا بشأن الزئبق.

١٣١ - وجرى التأكيد على أن الجهود الدولية ينبغي أن تستكمل بإجراءات تتخذ على الصعيدين الإقليمي والوطني. وأشير في هذا الصدد، إلى أن التدابير لا ينبغي أن تكون كلها تشريعية، بل يجب التركيز بشكل أكبر على التصميم الإيكولوجي والابتكار. وجرى تحديد تحسين كفاءة استهلاك الموارد غير المتجددة والحد من هذا الاستهلاك باعتبارهما من المجالات التي ينبغي للصناعة أن تشارك فيها بصورة أكبر. واقترح اعتبار كفاءة استخدام المواد معيارا عند منح التصاريح للمنشآت الصناعية. وكانت هناك دعوة لاستخدام مختلف الحوافز والمثبطات لتشجيع الإدارة السليمة للمواد الكيميائية الخطرة. وجرى التشديد أيضا على ضرورة حماية المستهلك بشكل أفضل، من خلال التأكد من توافر معلومات كافية لديه عن المنتجات ومحتوياتها الكيميائية. وجرى التأكيد على ضرورة تحقيق مزيد من الشفافية وفهم المخاطر الكيميائية.

١٣٢ - وجرى تحديد مسألة التعرُّض للنفايات الكيميائية باعتبارها من الأمور التي تثير قلقا خاصا للبلدان النامية. ورئي أن الاستراتيجيات، التي تشمل عمليات التصريف والحد والإحلال وإعادة التدوير، ضرورية لإدارة المواد الكيميائية والمواد الضارة. وأُشير إلى أن هذه الاستراتيجيات يمكن أيضا أن تتيح فرص لإدرار الدخل بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ووجهت الدعوة كذلك للأطراف الفاعلة في القطاع غير الرسمي لكي تندمج في الاقتصاد الرسمي.

١٣٣ - وجرى بقوة تأييد الجهود الرامية إلى المضي قُدُما نحو عصر انعدام النفايات. وأشارت الوفود إلى أن انعدام النفايات يمكن أن يتحقق باتباع استراتيجية الخفض وإعادة الاستخدام وإعادة التدوير وتنفيذ ممارسات الاستهلاك والإنتاج المستدامين على امتداد دورة حياة المنتجات. وجرى التأكيد على ضرورة الانتقال من معالجة النفايات إلى إدارة المواد باعتبارها نهجا أكثر شمولا نحو معالجة النفايات السائلة. وفي سياق النمو المراعي للبيئة، وتطوير مصادر الطاقة المتجددة، شددت الوفود على ضرورة تعزيز استراتيجيات تحويل النفايات إلى طاقة.

١٣٤ - ودعت الوفود إلى مواصلة الجهود الرامية إلى تنظيم شحن النفايات الخطرة عبر الحدود. وجرى التأكيد على ضرورة اتخاذ إجراءات منسقة بشأن الشحنات غير المشروعة.

١٣٥ - وجرى التشديد أيضا على أنه ينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام للتعليم وتعزيز الوعي بأهمية المعالجة الفعالة للنفايات والمواد الكيميائية. وجرى في هذا الصدد، التشجيع على مزيد من التواصل مع المجتمع المدني. وجرى التأكيد أيضا على ضرورة بناء شراكة دولية بشأن معالجة النفايات، لدعم بناء القدرات، ونشر الممارسات الجيدة وتبادل المعلومات في هذا الشأن.

اجتماع المائدة المستديرة ٤: تهيئة بيئة مؤاتية للتعدين المستدام

١٣٦ - شارك في رئاسة اجتماع هذه المائدة المستديرة زولتان ايليس، وزير الدولة لشؤون البيئة في هنغاريا، ولويس البرتو فيراتي فيليس، وزير البيئة والموارد الطبيعية في غواتيمالا.

١٣٧ - وقدم العروض الرئيسية اثنان من المحاورين هما، آن مايست من مؤسسة ستراتوس للاستشارات، التي أوجزت المسائل الحاسمة والخيارات التكنولوجية المطلوبة لضمان استدامة التعدين، وبن بيتشي من المجلس الدولي للتعدين والفلزات، الذي ناقش المسائل المتعلقة بمعايير الأداء والمساءلة لشركات التعدين.

١٣٨ - وناقش اجتماع المائدة المستديرة مجموعة كبيرة من القضايا. وتقاسمت الوفود معلومات عن الممارسات الجيدة والدروس المستفادة في المضي قدما نحو تنفيذ جدول الأعمال المتعلق بالتعدين. وسلَّط اجتماع المائدة المستديرة الضوء بصفة خاصة على المسائل التالية المتعلقة باستدامة التعدين.

١٣٩ - يمثِّل التعدين عاملا مهماً للنمو الاقتصادي والتنمية الوطنية. وعندما يدار التعدين بشكل سليم يمكن أن يساهم في التنمية المستدامة، الأمر الذي يعود بالفائدة أيضا على الأجيال القادمة. لكن ممارسات التعدين الحالية تكون لها غالبا آثار سلبية في المدى الطويل على البيئة والموارد الثقافية للبشر.

١٤٠ - وقد أدى انخفاض درجة نقاء الخام إلى زيادة كمية النفايات الناتجة عن ذلك وزيادة استهلاك الطاقة والمياه، مما جعل عمليات التعدين أقل استدامة بمرور الوقت. وذكر في هذا السياق عدد من ''المعادن الحيوية''، من بينها الإنديوم و المنغنيز والنيوبيوم، ومعادن المجموعة البلاتينية والعناصر الأرضية النادرة، فضلا عن المسائل المتعلقة باستخراج الغازات الطفلية والنفط واليورانيوم والذهب. وثمة حاجة لزيادة كفاءة استخدام الموارد، وحماية المياه العذبة وزيادة عمليات إعادة التدوير. وتعني محدودية الموارد في الواقع، أن التعدين عملية غير مستدامة في الأساس بالمعنى الدقيق للكلمة.

١٤١ - ويلاحظ الكثيرون أن التعدين لا بد أن يتسم بالعدل ويكون آمنا وسليما. ولا بد أن تعود فوائده على الناس والمجتمعات المحلية التي يتم استخراج المعادن منها. وداخل البلدان، ثمة حاجة لتقاسم فوائد التعدين على نحو عادل وفعال مع المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية وعمال المناجم أنفسهم. والتفسير الضيق لمبدأ ''تحمل المسؤولية عن التلويث'' غير كاف، فمن المهم أن توضع في الاعتبار التكاليف الأشمل للدمار الذي يلحق بالبيئة والآثار الصحية المرتبطة ببعض الممارسات التعدينية، التي يتم تقييمها على أساس دورة الحياة الكاملة.

١٤٢ - ولوحظ أن البلدان التي تركز على الحد من الفقر وخلق فرص عمل لائقة، وحقوق الشعوب الأصلية، ووضع برامج اجتماعية لعمال المناجم كانت لديها تجارب إيجابية. ويجب أن يكون من أهداف التعدين المساهمة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والأهداف الوطنية المرتبطة بها.

١٤٣ - ومن الأمور بالغة الأهمية تحسين الظروف المعيشية لعمال المناجم، والقضاء على عمالة الأطفال وتعزيز مشاركة جميع أصحاب المصلحة، بمن فيهم الشعوب الأصلية والنساء. وتم التشديد في هذا السياق، على ضرورة الحد من المخاطر التي يتعرض لها عمال المناجم، وكذلك على الدور المحتمل للترتيبات التي يتخذها أصحاب المصلحة المتعددون.

١٤٤ - وقد أظهر العديد من الحكومات التزاماً بالتعدين المستدام والإدارة الرشيدة، وأحرز تقدما تجسد في التشريعات والآليات التنظيمية الفعالة. وثمة حاجة بصفة خاصة إلى تعزيز الشفافية في الصناعات الاستخراجية ووضع التشريعات الملائمة للتعامل مع إغلاق المناجم وإصلاحها ومعالجة نفاياتها والمسائل البيئية ذات الصلة. وهناك ممارسات جيدة لإشراك المجتمعات المحلية، بما في ذلك المواد التوجيهية التي تصدرها الأمم المتحدة بشأن التعدين المستدام، ومبادرات الشفافية الدولية، واتفاقات حسن الجوار، والاتفاقية المتعلقة بالشعوب الأصلية والقبلية في البلدان المستقلة (الاتفاقية رقم ١٦٩) لمنظمة العمل الدولية، ومبدأ الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة. ومن المهم جدا للشركات الحديث بصراحة مع المجتمعات المحلية بشأن المخاطر الاجتماعية والبيئية المرتبطة بعمليات التعدين، فضلا عن الحوادث التي تقع خلال دورة حياة المشروع، وخطط الشركات لمواجهتها.

١٤٥ - ومن المهم أن يجري تعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات في قطاع التعدين بصورة أكبر، مع النظر بعين الاعتبار إلى احتياجات المجتمعات المحلية وعمال المناجم. وهناك إمكانية كبيرة لبذل جهود تعاونية بين القطاعين العام والخاص من أجل وضع معايير اجتماعية وبيئية لقطاع التعدين. وفي هذا السياق، نوقشت الجهود التي بذلها مؤخرا القائمون على تلك الصناعة من حيث تحسين الشفافية والمساءلة وتوقعات الأداء.

١٤٦ - وثمة حاجة لإجراء بحوث علمية ونقل المعارف والمهارات والتكنولوجيا لأغراض التعدين المستدام في البلدان النامية. ويستدعى عدم وجود حلول تقنية تناسب معظم الحالات إجراء تقييمات علمية مستقلة.

الحوار الوزاري: التحرك نحو التنمية المستدامة: التوقعات من ريو + ٢٠

١٤٧ - افتتح الأمين العام الحوار الوزاري التفاعلي، وأكد أن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (''ريو + ٢٠) ينبغي أن يتيح الفرصة لإجراء تحول جذري في أنماط الاستهلاك وأساليب الحياة والقيم، مع تلبية الحاجة إلى الإنصاف في المؤسسات والسياسات. وشدد على أن المؤتمر يجب أن يقدم رؤية واضحة لاقتصاد مراعٍ للبيئة مستدام من شأنه حماية سلامة البيئة مع دعم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من خلال نمو الدخل وفرص العمل اللائق والقضاء على الفقر. ويجب أن يكون ذلك مصحوبا بتعزيز هيكل إدارة التنمية المستدامة على الصُعُد الوطني والإقليمي والدولي. وقال إن التنفيذ واتخاذ إجراءات في هذا الصدد ينبغي أن يكونا من أهداف المؤتمر، الذي عرض تقديم دعم الأمم المتحدة الكامل له.

١٤٨ - وقد أسفر التبادل الصريح والحيوي والتفاعلي لوجهات النظر فيما بين الوزراء والممثلين الرفيعي المستوى خلال الحوار عن النقاط الرئيسية التالية:

(أ) رغم إحراز بعض التقدم منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة الأول المعني بالبيئة والتنمية، في عام ١٩٩٢، ما زالت هناك تحديات عالمية عصيبة وملحة. وينبغي ألا يكون مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠١٢ مجرد حدث، لكنه يجب أن يتيح فرصة فريدة لبدء عملية تحول عميق نحو اقتصاد أكثر مراعاة للبيئة من شأنه أن يحقق فوائد ملموسة للبيئة والمجتمع والاقتصاد. وأعرب بعض الوفود عن القلق العميق لأن العملية التحضيرية تفتقر حتى الآن إلى الطموح والالتزام والقيادة، والأهداف الاستراتيجية الواضحة والغايات والنتائج. وجرى التأكيد على أن المؤتمر ينبغي أن يعيد تنشيط التنمية المستدامة من خلال الاتفاق على إجراءات ونتائج ملموسة وفعالة وعملية وقابلة للتنفيذ والتحقيق. وشدد عدد من الوفود على ضرورة إجراء مناقشات تسترشد بمبادئ ريو؛

(ب) وفيما يتعلق بالاقتصاد المراعي للبيئة في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، أكدت وفود عدة على أن المؤتمر ينبغي أن يسفر عن وضع خريطة طريق لكيفية التحول إلى مثل هذا الاقتصاد، ومعالجة الخطوات التي يتعين اتخاذها على الصُعُد الوطني والإقليمي والدولي، بناء على الاستراتيجيات والخبرات الوطنية، فضلا عن وضع جدول زمني وأهداف ومؤشرات ومسؤوليات لمختلف أصحاب المصلحة من أجل تحسين التنفيذ. فبناء القدرات ونقل التكنولوجيا للدول النامية أمر حيوي في المرحلة الانتقالية. وكشفت إشارة بعض الوفود إلى الاقتصاد المراعي للبيئة عن الكثير من المجالات التي تكتنفها الشكوك، بما في ذلك التحديات المتعلقة بتعريف هذا الاقتصاد والمبادئ التي يقوم عليها ومقاصده. وحذرت وفود عدة من إدخال أشكال جديدة من الحمائية والمشروطية. وشدد عدد من الوفود على ضرورة المشاركة القوية من قبل القطاع الخاص في مناقشة هذا الاقتصاد؛

(ج) وفيما يتعلق بالإطار المؤسسي للتنمية المستدامة، لاحظ عدد من الوفود الحاجة الملحة لتحسين هيكل الإدارة كي يصبح قائما أكثر على المشاركة وشاملا للجميع وشفافا. فتعزيز التنسيق والاتساق أمر هام للمضي قدما في تنفيذ التنمية المستدامة على نحو أكثر فعالية. وأوصى بتبسيط وتحسين التنسيق بين الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة التنمية المستدامة. وطرحت عدة مقترحات، من بينها رفع مستوى برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى وكالة متخصصة، وإصلاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي لإتاحة محفل لصياغة رؤية جديدة بشأن التنسيق والاتساق في المجالات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، واتخاذ ترتيبات مؤسسية أكثر دعما لاحتياجات الدول

النامية الجزرية الصغيرة، فضلا عن إنشاء آلية تقوم على مبدأ استعراض الأقران لالتزامات التنمية المستدامة وتحسين التعاون داخل منظومة الأمم المتحدة. وشدد بعض البلدان على ضرورة تفادي إنشاء مؤسسات جديدة، وأكد بدلا من ذلك على ضرورة العمل من أجل تحسين الاتساق والفعالية والتعاون بين الهيئات القائمة؛

(د) وأكدت وفود عدة الحاجة الملحة لإعادة تنشيط الأعمال التحضيرية للمؤتمر. ورأت أن الأعمال التحضيرية للمؤتمر ينبغي أن تشمل التمويل الكافي كي تشارك البلدان بفعالية أكبر، وتنظيم العمل لتجنب عقد اجتماعات متزامنة مراعاة لظروف الوفود الصغيرة. وأوصى بقوة بتقديم الدعم الكافي للأعمال التحضيرية الوطنية. ودعي إلى تسهيل زيادة مشاركة الجماعات الرئيسية ومساهمتها النشطة في المناقشات، والنظر في استخدام وسائل جديدة لنشر المعلومات والاتصال؛

(هـ) وطرحت بعض الوفود موضوعات لتناولها في المؤتمر، من بينها الأراضي، والمياه، والغابات، والطاقة، والمحيطات (''الاقتصاد الأزرق'')، ودفع مقابل لخدمات النُظُم الإيكولوجية، وأثر الإعانات، وآثار العوامل الخارجية على البيئة وآليات التعاون الإقليمي، ضمن جملة أمور أخرى. واقترح استكشاف إمكانية تطوير أهداف التنمية المستدامة، بناء على الخبرة المكتسبة من الأهداف الإنمائية للألفية. واقترح أيضا إنشاء صندوق للتنمية المستدامة بدعم من ضريبة على المعاملات الدولية؛

(و) واختتم رئيس الدورة التاسعة عشرة للجنة الحوار الوزاري، مؤكدا أن المؤتمر وأعماله التحضيرية ستوفر فرصة تاريخية لإعادة تنشيط الالتزام العالمي بالتنمية المستدامة. وقال إنه لم يعد في الإمكان إرجاء تبني التنمية المستدامة بقوة أكبر؛ باعتبارها السبيل الوحيد لتحقيق الرخاء للأجيال الحالية والمقبلة بما يتفق مع حماية البيئة المعيشية، والخيار الوحيد للاستمرار في التعايش كعالم واحد، وكوكب واحد للإنسانية جمعاء.

سوق الشراكات

١٤٩ - عُقِد سوق للشراكات في الفترة من ٢ إلى ٦ أيار/مايو ٢٠١١. وأفادت الشراكات المسجلة من أجل التنمية المستدامة عن التقدم المحرز والدروس المستفادة والفرص المستكشفة للتواصل مع الشركاء الحاليين والمحتملين، وتهيئة أوجه التآزر فيما بين الشراكات. وانطلقت فعاليات سوق الشراكات هذا العام بمنتدى مفتوح لاستعراض مساهمة الشراكات في التنمية المستدامة، كجزء من الاستعراض الشامل لبرنامج الشراكات، الذي يجري في سياق التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المقرر عقده في عام ٢٠١٢. وقاد المناقشة خلال المنتدى

المفتوح فريق من الخبراء، يمثل كل منهم شراكة على قدر بالغ من النجاح، وأسهم ذلك في تبادل لوجهات النظر على نطاق واسع بين أصحاب المصلحة بشأن تجاربهم المتعلقة ببرنامج شراكات اللجنة.

١٥٠ - وانصب الاهتمام على مدى مساهمة الإطار والمبادئ الموضوعين لتعزيز الشراكات، في تحقيق النجاح العام للشراكات نفسها. وفي هذا الصدد، تمت مناقشة أثر الشراكات بين القطاعين العام والخاص، ومساهمة الشراكات من أجل التنمية المستدامة في مجالات مهمة مثل الدعوة وجمع التبرعات؛ وتعزيز شبكات المعرفة؛ وتنفيذ الخدمات التشغيلية؛ وتقديم الدعم لبناء القدرات وتشجيع المعايير الطوعية. كما ألقى المنتدى نظرة فاحصة على الكيفية التي يمكن بها استخدام آلية الشراكات على نحو استراتيجي ومنهجي أكبر لتعزيز تنفيذ البرامج من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وشاركت المجموعات الرئيسية في نشاط المنتدى بشكل فعّال.

١٥١ - وقدمت الشراكات الجديدة والقائمة برامجها وأنشطتها، بناء على المجموعة المواضيعية الحالية المشتملة على النقل والمواد الكيميائية ومعالجة النفايات والتعدين وإطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة. وبالإضافة إلى المنتدى المفتوح، اشتمل السوق على تسع جلسات لمناقشات تفاعلية بشأن الشراكات في الممارسة العملية، اشتملت على عرض، عن شراكة واحدة جديدة، وسرد مشوّق للنجاح الذي أحرزته شراكة أخرى حققت أهدافها الطموحة ضمن الإطار الزمني المحدد لها وهو عشر سنوات، ودورة تدريبية تفاعلية دينامية عن تعميم مراعاة الاستدامة في سياق إطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة. وحظيت الجلسات بنجاح كبير وظهر اهتمام واضح بالمجموعة الواسعة من القضايا التي تناولتها. وعُرضت على المشاركين أدوات وموارد وأمثلة وتجارب عملية قيمة للغاية تُستخدم في إنشاء وتطوير الشراكات الفعالة والحفاظ عليها. وسلطت الجلسات أيضا الضوء على التحديات والمكتسبات والحوافز المتعلقة باستخدام الشراكات كآلية تعاون لتنفيذ أهداف وغايات التنمية المستدامة بطريقة أكثر فعالية، تشمل مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة.

١٥٢ - ويمكن الاطلاع على مزيد من التفاصيل عن برنامج أنشطة سوق الشراكات، بما في ذلك نسخ العروض التي قدمت على الموقع الإلكتروني للجنة التنمية المستدامة.

مركز التَعَلُّم

١٥٣ - قدم مركز التَعَلُّم على مدى سبعة أيام متتالية، ١٤ دورة تدريبية تتعلق بالمواضيع الخمسة والقضايا الشاملة لعدة قطاعات الخاصة باللجنة. وأتيحت للمشاركين الفرصة

لاكتساب المعرفة، واكتساب الخبرات العملية المباشرة، وتبادل الخبرات الوطنية، ومناقشة أفضل الممارسات في المجالات ذات الصلة بالمواد الكيميائية، والتعدين، والاستهلاك والإنتاج المستدامين، والنقل المستدام، ومعالجة النفايات، فضلا عن القضايا الشاملة لعدة قطاعات مثل الرصد والتوعية والشراكات.

١٥٤ - واستخدمت الدورات مجموعة متنوعة من الأدوات، بما في ذلك أشرطة الفيديو، ودراسات الحالة الإفرادية والمناقشات التفاعلية. ومثل المدربون مختلف الجامعات ومؤسسات البحث والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الدولية. وشجعت الأمانة العامة الدورات الدراسية التي قدمها باحثون من البلدان النامية، وحظيت هذه الدورات بالترحيب بوجه خاص من قبل المشاركين لكونها تسلط الضوء على القضايا التي تواجهها البلدان النامية الأخرى.

١٥٥ - وحضر الدورات أكثر من ٣٠٠ مشارك من الوفود الوطنية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية والمؤسسات الأخرى. وبلغ متوسط عدد الحضور في غرفة الدراسة ٢٣ مشاركا، وكان هناك أكثر من ٤٠ مشاركا في بعض الدورات. واتسمت ردود الفعل الواردة من المشاركين بقدر كبير من الإيجابية.

١٥٦ - إلا أنه قد يكون من المستحسن إعادة النظر في شكل مركز التعلم وجدوله الزمني لتمكين الوفود الوطنية من الاستفادة بشكل كامل من هذه الفرصة التدريبية. ويُعقد مركز التعلم بالتوازي مع المفاوضات، وبالتالي يكون عدد من يحضرونه محدودا بممثلي الوفود الوطنية، ولا سيما ممثلي الوفود الصغيرة. ويؤدي تجنب هذا التداخل إلى تسهيل المشاركة في مركز التعلم.

١٥٧ - وبالإضافة إلى ذلك، فإن أحد أهداف مركز التعلم يتمثل في تقديم المعرفة والتدريب المناسبين لمساعدة الوفود الوطنية في التحضير للمفاوضات. وتكون الوفود قادرة على كسب المزيد من مركز التعلم إذا تم التدريب قبل المفاوضات بوقت كاف. ويمكن استكشاف الاستفادة من تقنيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتقديم التدريب للمندوبين في جميع أنحاء العالم قبل انعقاد الدورات السياسية للجنة التنمية المستدامة بوقت مناسب.

١٥٨ - وتتوافر مواد المنهج الدراسي، بما في ذلك نسخ العروض التي يقدمها المدربون والمعدة بنظام ''باور بوينت''، على الموقع الإلكتروني للدورة التاسعة عشرة للجنة (www.un.org/esa/dsd/csd/csd_csd19_learcent.shtml) ويضمن هذا النهج استمرار نشر تلك الدورات وإتاحتها دون انقطاع للجمهور.

المناسبات الجانبية

١٥٩ - عقد ما مجموعه ٤٨ مناسبة جانبية و ١٢ من الأنشطة ذات الصلة على هامش الاجتماعات الرسمية للدورة التاسعة عشر للجنة. وجرت المناسبات الجانبية والأنشطة ذات الصلة برعاية مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك الحكومات والمجموعات الرئيسية ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية.

١٦٠ - وقُدِّمت في المناسبات الجانبية مناقشات تفاعلية تتعلق بالمواضيع الرئيسية للدورة المواضيعية الحالية للجنة - وهي النقل والمواد الكيميائية ومعالجة النفايات والتعدين، وإطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة.

١٦١ - وتنشر الملامح البارزة للمناسبات الجانبية التي تعدها الأمانة العامة على الموقع الرسمي لشعبة التنمية المستدامة التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، في العنوان التالي: (www.un.org/esa/dsd/csd/csd_pdfs/csd-19/CSD19%20side%20events%20HIGHLIGHTS.pdf).

الفصل الثالث

مسائل أخرى

مشروع برنامج عمل فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ لشعبة التنمية المستدامة التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

١٦٢ - نظرت اللجنة في البند ٤ من جدول أعمالها في جلستها العاشرة المعقودة في ١٣ أيار/مايو ٢٠١١.

١٦٣ - وللنظر في هذا البند، كان معروضا على اللجنة مذكرة من الأمانة العامة بعنوان ''مشروع برنامج عمل فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ لشعبة التنمية المستدامة التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية'' (E/CN.17/2011/11).

الإجراء الذي اتخذته اللجنة

مشروع برنامج عمل فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ لشعبة التنمية المستدامة التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

١٦٤ - في الجلسة العاشرة، المعقودة في ١٣ أيار/مايو ٢٠١١، عرض مدير شعبة التنمية المستدامة التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية مذكرة الأمانة العامة.

١٦٥ - وفي الجلسة نفسها، وبناء على اقتراح من الرئيس، قررت اللجنة أن تحيط علما بمشروع برنامج عمل فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ لشعبة التنمية المستدامة التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (E/CN.17/2011/11) (انظر الفصل الأول، الفرع باء، المقرر ١/١٩).

الفصل الرابع

جدول الأعمال المؤقت للدورة العشرين للجنة

١٦٦ - نظرت اللجنة في البند ٥ من جدول أعمالها في جلستها العاشرة، المعقودة في ١٣ أيار/مايو ٢٠١١. وكان معروضا عليها مشروع جدول الأعمال المؤقت لدورتها العشرين، (E/CN.17/2011/L.1).

١٦٧ - وفي الجلسة نفسها، وافقت اللجنة على جدول الأعمال المؤقت، وأوصت المجلس الاقتصادي والاجتماعي بإقراره (انظر الفصل الأول، الفرع ألف، مشروع المقرر الأول).

الفصل الخامس

اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها التاسعة عشرة

١٦٨ - كان معروضا على اللجنة، في جلستها العاشرة المعقودة في ١٣ أيار/مايو ٢٠١١، مشروع التقرير المتعلق بالمسائل التنظيمية ومسائل أخرى لدورتها التاسعة عشرة (E/CN.17/2011/L.2).

١٦٩ - وفي الجلسة نفسها، اعتمدت اللجنة مشروع التقرير وعهدت إلى المقرر بإكماله، لتقديمه إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ٢٠١١ (انظر الفصل الأول، الفرع ألف، مشروع المقرر الثاني).

الفصل السادس

المسائل التنظيمية ومسائل أخرى

ألف – افتتاح الدورة ومدتها

١٧٠ – عقدت لجنة التنمية المستدامة دورتها التاسعة عشرة في الفترة من ٢ إلى ١٣ أيار/مايو ٢٠١١. وعقدت اللجنة ١٠ جلسات عامة. وعقد الفريقان العاملان الأول والثاني أيضا عددا من الجلسات الموازية. وعقدت اللجنة كذلك عددا من الأنشطة ذات الصلة والمناسبات الجانبية.

١٧١ – وفي الجلسة الثانية، المعقودة في ٢ أيار/مايو، قام الرئيس، لاسلو بوربيلي (رومانيا)، بافتتاح الدورة وأدلى ببيان.

١٧٢ – وفي الجلسة نفسها، ألقى وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية ببيان أمام اللجنة.

باء – انتخاب أعضاء المكتب

١٧٣ – في جلستها الأولى، المعقودة في ١٤ أيار/مايو ٢٠١٠، انتخبت اللجنة أعضاء المكتب التالية أسماؤهم بالتزكية:

الرئيس:

لاسلو **بوربيلي** (رومانيا)

نائبا الرئيس:

خافيير أرياس **إيريارتي** (بنما)

أندرو **غوليدزينوسكي** (أستراليا)

١٧٤ – وانتخبت اللجنة في جلستها الثانية المعقودة في ٢ أيار/مايو ٢٠١١، أعضاء المكتب التالية أسماؤهم بالتزكية:

نائبا الرئيس:

السيد عبد الغني **مرابط** (الجزائر)

السيد إدواردو **مينيس** (الفلبين)

١٧٥ - وفي الجلسة نفسها، انتخبت اللجنة أيضا السيد سيلفانو فيرغارا فاسكويس (بنما) لكي يُكمل ما تبقى من فترة ولاية السيد أرياس إيريارتي في منصب نائب رئيس اللجنة في دورتها التاسعة عشرة.

١٧٦ - وفي الجلسة نفسها أيضا، أُبلغت اللجنة بأن السيد فيرغارا فاسكويس سيتولى أيضا مسؤوليات المقرر.

١٧٧ - وفي الجلسة الثالثة، المعقودة في ٦ أيار/مايو ٢٠١١، انتخبت اللجنة أيفي بانسون - أبالوس (الفلبين) في منصب نائبة رئيس اللجنة في دورتها التاسعة عشرة لكي تُكمل ما تبقى من فترة ولاية السيد مينييس (الفلبين).

جيم - جدول الأعمال وتنظيم الأعمال

١٧٨ - أقرت اللجنة في جلستها الثانية، جدول الأعمال المؤقت لدورتها التاسعة عشرة، على النحو الوارد في الوثيقة E/CN.17/2011/1، ووافقت على تنظيم أعمالها، على النحو المبين في المرفق الأول لتلك الوثيقة. وكان جدول الأعمال على النحو التالي:

١ - انتخاب أعضاء المكتب.

٢ - إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال.

٣ - المجموعة المواضيعية للدورة التنفيذية ٢٠١٠-٢٠١١ - دورة السياسات:

(أ) النقل؛

(ب) المواد الكيميائية؛

(ج) معالجة النفايات؛

(د) التعدين؛

(هـ) إطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة.

٤ - مسائل أخرى.

٥ - جدول الأعمال المؤقت للدورة العشرين للجنة.

٦ - اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها التاسعة عشرة.

١٧٩ - وفي الجلسة نفسها، أعلن الرئيس أن الفريق العامل الأول سيكون مسؤولا عن فروع مشروع الوثيقة التفاوضية المتعلقة بالنقل، والمواد الكيميائية والتعدين، إلى جانب المسائل المتعلقة بالترابط بين الموضوعات، والمسائل الشاملة لعدة قطاعات بما في ذلك سبل التنفيذ؛ وأن الفريق العامل الثاني سيكون مسؤولا عن فروع مشروع الوثيقة التفاوضية المتعلقة بمعالجة النفايات وأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، إلى جانب ديباجة الوثيقة الختامية.

دال - الحضور

١٨٠ - حضر الدورة ممثلون عن ٥٣ دولة عضوا في لجنة التنمية المستدامة. كما حضرها مراقبون عن الدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة ومراقبون عن الاتحاد الأوروبي، وممثلو مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ومراقبون عن المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ومنظمات أخرى. وتصدر قائمة بأسماء المشاركين في الوثيقة E/CN.17/2010/INF/1.

هاء - الوثائق

١٨١ - تنشر الوثائق التي عرضت على اللجنة في دورتها التاسعة عشرة على موقع شعبة التنمية المستدامة على الإنترنت في العنوان التالي: (www.un.org/esa/dsd/resources/res_docucsd_19.shtml).